العلوم الاجتماعية

مجلّة دوريّة مُتخصّصة تصدر عن مركز الأبحاث في معهد العلوم الإجتماعيّة في الجامعة اللبنانيّة

العدد الخامس عشر شباط/فبراير ٢٠١٣

- ارتفاع أسعار الشقق السكنية في لبنان وأثرها الاجتماعي. — فادي نصار
- الفايسبوك، محرك الثورة، في قراءة سوسيولوجية. — نديم منصوري
- البوليميك في الفكر السياسي الاسلامي. — غسان الخالد
- أزمة البراديغمات العلمية: علوم الإنسان والمجتمع، مثالاً. — سليمان الديراني
- الصين: التماذج ما بين الشيوعية والليبرالية. — طانيوس جرجس
- عدوى الأزمات الاقتصادية والالية وتأثيرها في اقتصاديات البلدان العربية. — معضاد رحال

العلوم الاجتماعية

مجلة دورية متخصصة تصدر عن
مركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية

المشرف العام: فردريك معتوق
عميد معهد العلوم الاجتماعية

رئيس التحرير: ملحم شاوول
رئيس مركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية

العنوان: بيروت ـ مستديرة الطيونة ـ شارع سامي الصلح ـ بناية كالوت ـ الطابق الأول
تلفون: ٠١/٣٨٧٨٨٩ ـ فاكس: ٠١/٣٨٧٨٨٢
E. mail:Baudar2000 @ hotmail.com.

جميع الحقوق محفوظة

قواعد النشر في المجلة

ترحّب مجلة «العلوم الاجتماعية» بإسهامات الباحثين والكُتّاب في ميادين العلوم الاجتماعية كافة. وتحيطهم علماً أن شروط النشر في المجلة هي:

١ ـ أن يكون الموضوع داخل حقل العلوم الاجتماعية أو متمفصل عليها.

٢ ـ أن لا يزيد حجم المادة عن٢٠ صفحة من المجلة كحد أقصى، أي بين ٦ و٧ آلاف كلمة.

٣ ـ أن يكون مطبوعاً على الحاسوب.

٤ ـ معيار النشر هو الموضوعية والمستوى العلمي ودرجة التوثيق والإشار إلى المصادر كما هو متبع أكادمياً.

٥ ـ يشترط أن لا تكون المادة المرسلة للنشر قد نُشِرَتْ أو أُرسِلَتْ للنشر في مجلة أخرى.

٦ ـ أن تحوز المادة المرسَلَة موافقة هيئة التحرير عليها.

٧ ـ يجوز لهيئة التحرير أن تطلب إجراء تعديلات على المادة المرسَلَة.

٨ ـ تحتفظ المجلة بحقها في نشر المادة المجازة وفق خطة هيئة التحرير.

٩ ـ تُنشر المواد دون ألقاب أصحابها ودراجاتهم العلمية إذا كانوا من أساتذة الجامعة اللبنانية.

فهرس المحتويات

المقدمة	عدنان السيد حسين	٥
ارتفاع أسعار الشقق السكنية في لبنان وأثرها الاجتماعي	فادي نصار	٧
الفايسبوك، محرك الثورة، في قراءة سوسيولوجية	نديم منصوري	٣٠
البوليميك في الفكر السياسي الاسلامي	غسان الخالد	٤٦
أزمة البراديغمات العلمية: علوم الإنسان والمجتمع، مثالاً	سليمان الديراني	٧٢
الصين: التماذج ما بين الشيوعية والليبرالية	طانيوس جرجس	٨٣
عدوى الأزمات الاقتصادية والمالية وتأثيرها في اقتصاديات البلدان العربية	معضاد رحال	١٢٠
Patriarchy in the Views of Feminists	Raed Jreidini	3

المقدمة

عدنان السيد حسين
رئيس الجامعة اللبنانية

تستمر مجلة العلوم الاجتماعية بالصدور لتنشر الأبحاث التي يقوم بها أساتذة معهد العلوم الاجتماعية في فروعه الخمسة، وهي بذلك تحافظ على دوريتها ورصانتها في آن معاً.

إنها مجلة دورية متخصصة صادرة عن مركز الأبحاث في المعهد، وللقيمين على تحريرها وإدارتها كل الشكر والتقدير.

طموحنا أن تحافظ هذه المجلة على الصدور والتطور العلمي بما يعكس حقيقة الأبحاث الاجتماعية في الجامعة اللبنانية، على تنوّعها وتعدّد موضوعاتها.

يضمّ هذا العدد سبعة أبحاث باللغتين العربية والإنكليزية، وتتراوح موضوعاتها البحثية بين قضايا ومسائل لبنانية وعربية وعالمية، وتتطرق إلى فروع العلوم الاجتماعية في الاجتماع والاقتصاد والسياسة والقانون، وإلى فروع تفصيلية مثل سوسيولوجيا المعلومات وعلم الإنسان (أنتروبولوجيا) والفكر الديني والمذاهب الإيديولوجية...

مع تطوّر برامج التعليم في معهد العلوم الاجتماعية، واعتماد استراتيجية جديدة للبحث العلمي قائمة على التخصص والتنوّع والمتابعة المعرفية سواء على مستوى الباحث الفرد أم على مستوى الفرق البحثية، ستزداد الحاجة إلى تعميق البحث الاجتماعي على تنوّع مجالاته ومحدّداته.

لذلك، تبقى مجلّة العلوم الاجتماعية هدفاً بحدّ ذاتها تعكس المجهودات الفكرية الرصينة، وتعالج أعقد الموضوعات السوسيولوجية ـ وما أكثرها ـ في

عصر طغت عليه الثورة الإلكترونية وما نتج من تطور سريع لنظم الاتصالات والمعلومات. ولعلّ مثل هذا التعقيد، أو التشابك، في العلاقات المجتمعية وطنياً وعالمياً يفرض مزيداً من البحث العلمي في مضمار العلوم الاجتماعية. إنها مهمة شاقة ولكنها غير مستحيلة.

ارتفاع أسعار الشقق السكنية في لبنان وأثرها الاجتماعي

فادي نصار(*)

شهد العالم منذ العام ٢٠٠٨ أزمة اقتصادية كبيرة تمثلت في احدى تجلياتها بتراجع أو انهيار كبير في أسعار العقارات. هذه الأزمة التي بدأت في الولايات المتحدة امتدت في ما بعد الى دول عديدة من العالم، وأصابت شظاياها دول عربية بينها إمارة دبي. وفيما يجهد العالم للخروج من التداعيات الاقتصادية السلبية التي خلفتها، فأن الوضع العقاري في لبنان اختلف جذريا. ففي الفترة ما بعد العام ٢٠٠٥ شهدت البلاد ارتفاعا خياليا في أسعار العقارات والشقق السكنية، خصوصا في العاصمة بيروت. وقد بات هذا الموضوع يستحوذ على اهتمام نسبة كبيرة من المواطنين لما له من مفاعيل مدمرة على المديين المتوسط والبعيد على التوازن الاجتماعي. ونعتزم في هذه الدراسة البدء بتوصيف هذه الأزمة ثم التركيز على الآثار الاجتماعية لهذه الظاهرة بغية اقتراح بعض الحلول لها.

أولا ـ الوضع الحالي

١ ـ ١ ارتفاع كبير في النشاط العقاري:

إن تبيان الأمتار المسجلة يعطي فكرة عن النشاط العقاري وتطوره. وتظهر أرقام مديرية الشؤون العقارية للعام ٢٠١٠ ازديادا ملموسا لعدد عمليات البيع مقرونا بارتفاع قيمة هذه العمليات[١]. فقد ازداد عدد المبيعات العقارية بين العامين ٢٠٠٩ و٢٠١٠ بنسبة ١٢,٦٪ ليبلغ ٩٤,٢٠٢ عملية، وسجلت الرسوم المستوفاة عن عقود البيع طوال العام ٢٠١٠ نحو ٧٧٠,٦ مليار ليرة في مقابل

(*) أستاذ مساعد في الجامعة اللبنانية ـ معهد العلوم الاجتماعية ـ الفرع الثاني

(١) جريدة النهار، ٢١ كانون الثاني ٢٠١١، ص ١٤.

٥٦٢ مليار للعام الذي سبقه، أي بارتفاع نسبته ٣٦,٨٪. أما قيمة المبيعات العقارية، فسجلت رقما قياسيا خلال العام ٢٠١٠ بلغ ٩,٤٧ مليار دولار، بزيادة مقدارها ١,٣٥٪ عن العام السابق. وتمثل بيروت الكبرى حصة كبيرة من هذا النشاط، إذ تشير الدراسات أن نحو ٣٥٠ بناية قيد الإنشاء في هذه المنطقة وحدها في العام ٢٠١٠[١].

وبحسب بعض التقديرات، فقد ارتفعت قيمة العقارات في لبنان بنسبة متوسطة مقدارها ٢٥ بالمائة سنويا بين الأعوام ٢٠٠٥ و٢٠١٠، مع توقع بأن تنخفض هذه النسبة الى ما بين ١٠ الى ١٥ بالمائة ابتداء من العام ٢٠١٠. ومن الطبيعي أن يؤدي ارتفاع أسعار العقارات الى ارتفاع في أسعار الشقق التي بنيت عليها.

١ ـ ٢ ارتفاع حاد في أسعار الشقق:

بعد أن شهدت السوق العقارية ارتفاعات بسيطة وبطيئة منذ منتصف التسعينات من القرن الماضي، بدأت منذ العام ٢٠٠٥ أسعار الشقق السكنية ترتفع بوتيرة عالية[٢]، ولعل الأرباح الكبيرة المتوقعة من نشاط البناء تفسر هذا المنحى. وتراوحت زيادة أسعار الشقق في هذه الفترة بين ٢٠٠٪ خارج المدن و٤٠٠٪ في المدن. أي أن الشقة التي كانت تباع في العام ٢٠٠٥ في بيروت ب ١٠٠ ألف دولار باتت قيمتها ٤٠٠ ألف دولار في العام ٢٠١٠! وتشير أرقام مديرية الشؤون العقارية أن القيمة المتوسطة لعملية البيع زادت بنسبة ٢٠٪ الى نحو ١٠٠ ألف دولار بالمقارنة مع العام ٢٠٠٩.

وفي المقابل، لوحظ منذ صيف العام ٢٠١٠ بعض التباطؤ في وتيرة الارتفاع، بل بعض التراجع. وقد يستدل من ذلك أن السوق لم تعد تتجاوب مع مستوى الأسعار العالي. ويشير الخبراء الى أن الطلب خف على الشقق الكبيرة

---

(١) مجلة ماغازين، عدد ٢١ أيار ٢٠١٠، ص ٣٩.

(٢) خليل حاتم، صحيفة لوريان لوجور، ٢٤ تموز ٢٠١٠.

جدا والفخمة من قبل غير اللبنانيين والخليجيين. أما من ناحية الشقق الكبيرة التي تتراوح مساحتها بين ٣٠٠ و٤٠٠ متر، فيتراوح سعر المتر الواحد بين ٣٠٠٠ و٥٠٠٠ دولار، مما جعل الأفراد القادرين على شراء هذا النوع من الشقق معدودين. وفي المقابل، يلاحظ استمرار الطلب على الشقق الصغيرة والمتوسطة الحجم والسعر، لا سيما في بيروت والضواحي القريبة[١]. وخلال العام ٢٠١٠، منحت قروض لنحو ١٠٨٠٠ مقترض بفوائد مدعومة تصل الى ٤,٩ بالمائة على العملة اللبنانية من مصرف الإسكان، الى جانب المؤسسة العامة للإسكان، والمؤسسة العسكرية للإسكان.

١ ـ ٣ أسباب ارتفاع الأسعار:

تتحكم قاعدة العرض والطلب بأسعار الشقق مثلها مثل أية سلعة أخرى في الاقتصاد الحر. ويلاحظ أن أسعار العقارات في بيروت مرتفعة بشكل خاص بسبب انحسار مساحات الأراضي الصالحة للبناء في العاصمة، والطلب المستمر على المشاريع العقارية فيها، مما حفز بالتالي ارتفاع أسعار العقارات المبنية. وهكذا، ارتفعت قيمة المبيعات العقارية في بيروت بنسبة ٧٣٪ في النصف الأول من العام ٢٠١٠، في حين أن عدد هذه المبيعات ارتفع بنسبة ٣٣٪ في الفترة ذاتها. ومن جراء ذلك، ارتفع متوسط قيمة الصفقة العقارية الواحدة في بيروت بنسبة ٣١٪ في الفترة المذكورة. على أن التفاوت المتزايد بين القدرة الشرائية للبنانيين المقيمين والمستوى العالي لأسعار العقارات في بيروت جعل العاصمة خارج متناول قسم كبير من المقيمين الباحثين عن مساكن لهم. ولوحظ اتجاه الطلب نحو الشقق المتوسطة والصغيرة الحجم، الى جانب تحول نحو الضواحي المجاورة والمناطق الجبلية. وتمخض ارتفاع متوسط قيمة الصفقة العقارية في لبنان عن ارتفاع أسعار الإيجارات أيضاً[٢].

---

(١) جريدة السفير، ٢١ أيلول ٢٠١٠ ص ٦.

(٢) جريدة السفير، ١٨ آب ٢٠١٠

ويوضح رئيس الجمعية اللبنانية للشؤون العقارية مسعد فارس «إن اللبنانيين المقيمين في الخارج (الخليج، الولايات المتحدة وكندا..) ومواطنين عربا سحبوا أموالهم واستثماراتهم من جراء الأزمة العالمية، ووظفوا رساميلهم في اتجاه القطاع المصرفي اللبناني كما في القطاع العقاري الذي شكل الملاذ الآمن والملجأ الوحيد في المنطقة لهذه الرساميل»[1]. واعتبر فارس «أن السوق العقارية المحلية لا تتأثر بالمناخ السياسي والأمني، أكان مستقرا أم غير مستقر، نظرا الى أن اللبنانيين المقيمين والمغتربين والعرب ولا سيما منهم الخليجيين قد اعتادوا السياسة اللبنانية والأوضاع السائدة. فلا ضير من الاستثمار في لبنان لأنه آمن في نظرهم». وأكد أن القطاع العقاري يتمتع بصلابة ومناعة تزيدان من ثقة المستثمر الذي يلجأ الى الاستثمار في لبنان بغية الاستقرار فيه، وليس كما يحصل في دبي مثلا، إذ ان الاستثمارات فيها متحركة وليست بهدف الاستقرار[2]

ويمكن اعتبار أن الأسباب التالية مسؤولة عن فورة الأسعار الحالية:

- توفر سيولة نقدية هائلة للمصارف التجارية اللبنانية، خصوصا بعد أن توجهت رساميل كبيرة من الخليج ومناطق أخرى الى لبنان بعد الأزمة الاقتصادية التي ضربت العالم في العام ٢٠٠٨. وبلغت السيولة النقدية لدى المصارف اللبنانية رقما قياسيا في صيف العام ٢٠١٠ مقداره ١٠٠ مليار دولار، وهو رقم يزيد ثلاث مرات عن حجم الناتج المحلي الإجمالي. وقد شجع المصرف المركزي إعطاء سلفات للقطاع العقاري من خلال السماح للمصارف التجارية باستخدام قسم من احتياطهم الإجباري المودع لدى المصرف المركزي بشروط مسهلة وبفوائد منخفضة. وأتاح توافر هذه السيولة لهذه المصارف توظيفها في القروض العقارية التي تتمتع بدرجة مخاطر منخفضة، إذ أن العقار لا يخسر إجمالا من قيمته، كما يبقى مرهونا للمصرف حتى استيفاء هذا الأخير كامل المبلغ الذي أقرضه.

---

(١) جريدة النهار، عدد ١١ آب ٢٠١٠

(٢) جريدة النهار، ١١ آب ٢٠١٠

وللدلالة، فان البنوك التجارية تعرض قروضا سكنية بفوائد تتراوح بين ٤ الى ٥٪ سنويا ولمدة تصل الى ٣٠ سنة.

- ارتفاع أسعار عدة مكونات تدخل في عملية البناء من مواد أولية وطاقة وغيرها.

- جشع تجار البناء والوسطاء العقاريين الذين رأوا في الطلب المستمر على الشقق مناسبة للربح السريع. وأدى الارتفاع السريع في الأسعار الى تهافت المواطنين على الشراء مخافة ارتفاعات جديدة تجعلهم غير قادرين على ذلك.

- تراجع المساحات غير المبنية خصوصاً في العاصمة. وتجدر الإشارة أن مساحة مدينة بيروت العقارية لا تتجاوز ١٨ كلم مربعاً وتزداد كثافتها المبنية باطراد بينما تبلغ مساحة التجمع الحضري للمدينة ٦٧ كم^{٢}.

- بروز قوي لفئة من المغتربين اللبنانيين والعرب الخليجيين الراغبين في الاستثمار العقاري. وتعود أسباب الفئة الأولى الى رغبة في امتلاك شقق مما يعزز إمكانية عودتهم الى الوطن. أما أسباب شراء الخليجيين، فتتمثل برغبتهم في الاستفادة من مناخ استثمار جيد، ولقضاء فترات العطلات والأعياد في بلد عربي يتميز بأجواء سياحية جيدة. وقد أسهمت الاتصالات والزيارات التي قام بها المسؤولون والقيمون على قطاع البناء والمعنيون بالحركة العقارية والاستثمارية مع المغتربين والمستثمرين في مختلف الدول في رفع وتيرة الإقبال على القطاع العقاري في لبنان.

ومن ثمار هذه الاتصالات والزيارات انه تم التوقيع على اتفاقيات مع عدد من المصارف الأجنبية في الولايات المتحدة وكندا واستراليا، مما أتاح للمغتربين أن يقتنوا لأنفسهم منازل وعقارات في لبنان بضمانات وتسهيلات من خلال هذه المصارف حيث يقيمون ويعملون، وهو ما أدى فعلياً الى توظيف مئات ملايين الدولارات في الأسواق اللبنانية. وعلى سبيل المثال، برز طلب من المغتربين في استراليا بلغت قيمته ٦٠٠ مليون دولار من بداية

عام ٢٠١٠ حتى شهر تشرين الثاني من العام نفسه. وتجدر الإشارة الى أن اللبنانيين يشكلون ما بين ٨٠ و٩٠ بالمائة من المشترين في السوق العقارية[١].

- نمو ديموغرافي محلي لا بأس به وبلوغ فئات عمرية متزايدة سن الزواج.
- الركود الذي طال أسعار الأراضي منذ أواسط التسعينات وامتد حتى أواسط العقد التالي، بحيث أن الارتفاع الحالي جاء جزئيا كحركة تصحيح أسعار.
- استقرار سياسي نسبي شهدته البلاد منذ العام ٢٠٠٨.

١ ـ ٤ مشكلة الإيجارات القديمة:

تشير الإحصاءات الرسمية أن نحو ١٧٠٠٠٠ عائلة لبنانية، أي ٢٠ بالمائة من سكان لبنان، تستأجر شققا وفقا للقانون القديم الذي جمد قيمة الإيجار إلى مستوى متدن غير واقعي وجعل من الصعب على المالك استرجاع عقاره إلا مقابل دفع تعويضات باهظة تفوق كل ما دفعه المستأجر طوال سنوات سكنه في العقار. وفي المقابل، يصعب على المستأجر الانتقال الى شقة أخرى نظرا الى ارتفاع أسعار البيع والإيجار.

وأشار السيد عصمت عبد الصمد، نائب رئيس لجنة حقوق المستأجرين التابعة للاتحاد العمالي العام، أن مسودة قانون كانت على وشك أن تناقش في البرلمان خلال العام ٢٠٠٤. ونصت على إعطاء المالكين حق إخراج المستأجرين بعد أن يدفعوا لهم ٢٠ في المائة من قيمة العقار، على أن يستفيد المستأجرون من قرض خاص في حال رغبوا بشراء العقار الذي يقيمون فيه. لكن الأحداث التي عصفت بلبنان ابتداء من العام ٢٠٠٥ جمدت المشروع.

وفي العام ٢٠١٠، كانت لجنة الإدارة والعدل النيابية تناقش قانونا جديدا

(١) زهرة شنكير ومسعود درحللي، نشرة بلومبرغ، ٢٦ تشرين الأول ٢٠١٠.

يتركز على رفع تدريجي للإيجارات لتبلغ بعد سنوات أسعار السوق الحالية. لكن الاتحاد العمالي العام ولجان الدفاع عن المستأجرين ترفض هذه التوجهات وتصر على تولي الدولة دفع تعويضات عالية. وهذا الأمر بدوره يرتب على الدولة مصاريف عالية في حين أن ماليتها تعاني من عجز مزمن.

وأدت ندرة الأراضي في العاصمة بيروت الى اهتمام المطورين العقاريين بالعقارات التي شيدت فيها بنايات قديمة مسكونة من قبل مستأجرين يدفعون ايجارات هزيلة. وفي هذه الحالة، يعرض المطور على المالك شراء عقاره بسعر يفوق بأشواط ما يتقاضاه من ايجارات هزيلة. وكثيرا ما يقبل المطور دفع تعويضات باهظة نسبيا للمستأجرين للتمكن من إطلاق مشروعه الذي سيدر عليه أرباحا مضاعفة. أما المستأجرون فيستغلون حاجة المطور لإخلائهم بأسرع وقت فيحاولون رفع قيمة التعويض الى الحد الأقصى بغية تأمين جزء من قيمة شقة سيتملكونها في منطقة خارج بيروت غالبا، أو لتأمين استئجار شقة. هذه الحلقة تؤدي بدورها الى رفع الأسعار.

١ ـ ٥ دور مؤسسات الإقراض:

يقوم كل من مصرف الإسكان والمؤسسة العامة للإسكان بمنح قروض سكنية للشباب من ذوي الطبقات المتوسطة والفقيرة لمساعدتهم على تأمين مكان سكن يتناسب مع أحوالهم المعيشية. وتشكل هذه المؤسسات الملاذ الوحيد للكثير من الشباب الراغبين في اقتناء شقة. كذلك هناك مؤسسة الإسكان العسكرية الى جانب برامج القرض الإسكاني الخاصة بالمصارف التجارية.

وبالنسبة الى المؤسسة الوطنية للإسكان فقد قررت في العام ٢٠٠٩ رفع الحد الأدنى المسموح لإعطاء قرض إسكاني من ٣ الى ٥ ملايين ليرة شهريا. وسبق ذلك رفع الحد الأدنى الشهري للأجور من ٣٠٠,٠٠٠ الى ٥٠٠,٠٠٠ ليرة. كذلك رفعت سقف المبلغ الممكن اقتراضه من ٨٠ ألف الى ١٢٠ ألف دولار. وتقتطع ما قيمته ١٠٪ من قيمة القرض كوديعة الى حين تسديده. وتصل

فترة التسديد في الحد الأقصى الى ٣٠ سنة. وصرح المدير العام للمؤسسة السيد محمد يونس أنه يجري البحث في رفع السقف أكثر من أجل مواجهة ارتفاع الأسعار[١].

أما مصرف الإسكان، فقد عمد الى رفع قيمة سقف القروض السكنية من ٣٧٥ الى ٤٥٠ مليون ل ل مقابل تخفيض الفوائد عليها من ٨٪ الى ٤,٩٩٪[٢]. ويتوجه المصرف الى الشرائح الاجتماعية المتوسطة والمحدودة الدخل التي تقل مداخيلها عن خمسة ملايين ليرة. وتزيد فترة السداد لديه لتصل الى ٢٠ سنة مما يزيد من قيمة القسط الشهري على المقترض، على أن لا تتجاوز قيمة القرض المطلوب من المصرف ٨٠٪ من قيمة المنزل.

أما مؤسسة الإسكان العسكري فتقوم بمنح قروض للأفراد في الخدمة العسكرية من جيش وأمن داخلي وأمن العام على

أن لا يتعدى قيمة القرض ٩٠٪ من قيمة المسكن بسقف أقصاه ٣٠٠ مليون ليرة ويقسط القرض على فترة ٢٠ سنة بحد أقصى استناداً الى الرتبة العسكرية على أن لا تتعدى الدفعة الشهرية ثلث الراتب.

هذا وتتسابق المصارف التجارية التي ارتفعت احتياطاتها النقدية الى مستوى قياسي الى استقطاب ذوي المداخيل المرتفعة نسبيا والراغبين في الاقتراض السكني. وعرفت الفوائد التجارية انخفاضا ملموسا في الآونة الأخيرة. يبقى أن المشكلة تكمن في العرض الذي يؤمنه القطاع الخاص الذي يطرح سلعا سكنية لا تتناسب في أحيان كثيرة من ناحيتي المساحة والثمن مع الطاقة الشرائية لمعظم اللبنانيين.

كذلك، يمكن التساؤل عن عدد اللبنانيين الذين يسمح لهم دخلهم الشهري أولا بالحصول على القرض كاملاً، ومن ثم إمكانية تسديد القرض السكني

---

(١) صحيفة لوريان لو جور، ٢٤ تموز ٢٠١٠.

(٢) صحيفة المستقبل، ١٢ آذار ٢٠١٠، ص١١.

الحالي مع فوائده على ثلاثين عاماً، خصوصاً أن قيمة الدفعة الشهرية يجب أن لا تتعدى ثلث الراتب.

١ ـ ٦: بوادر تراجع:

لوحظ جمود معين في السوق العقارية ابتداء من منتصف عام ٢٠١٠. وكثرت الشقق غير المباعة. إلا أن هذا الجمود لم ينسحب على الأسعار المرتفعة التي بقيت محافظة على مستوياتها السابقة[١]. وأشار رئيس مجموعة «رامكو» العقارية السيد رجا مكارم في مطلع العام ٢٠١١ أن الجمود لا ينسحب على كامل السوق العقارية بل يشمل فقط شراء وبيع الشقق السكنية لا سيما الشقق الفخمة، الى جانب الشقق الصغيرة والمتوسطة الحجم وأن كانت نسبتها اقل. لكن هذا الجمود لم ينسحب على حركة بيع العقارات والأراضي ولا سيما في بيروت والضواحي[٢].

ثانيا ـ النتائج الاجتماعية لارتفاع الأسعار

يختصر الوضع الحالي بمعادلة استمرار تضخم أسعار العقارات أو على الأقل عدم تراجعها، بصورة متوازية مع استمرار القدرة الشرائية للعاملين في لبنان على ما هي عليه أو ارتفاعها بنسبة متواضعة حسب نسب النمو. وفي هذا السياق، جاء في تقرير لبنك عودة[٣] أن الفارق المتزايد بين القدرة الشرائية للبنانيين المقيمين والمستوى العالي لأسعار العقارات في بيروت جعل العاصمة خارج متناول قسم كبير من المقيمين الباحثين عن مساكن لهم. وقد اتجه الطلب نحو الشقق المتوسطة والصغيرة الحجم. كما تحول أيضا نحو الضواحي المجاورة والمناطق الجبلية. علما أن الأسعار ارتفعت بدورها في هذه المناطق.

ما هي النتائج الاجتماعية لهذا الوضع؟

---

(١) جريدة الديار، ١٠ شباط ٢٠١١، ص٢٠.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) التقرير الاقتصادي لبنك عودة، النصف الأول للعام ٢٠١٠، بيروت، لبنان.

٢ ـ ١ صعوبة زواج الشباب وانسداد الأفق أمامهم:

رغم الجهود الكبيرة التي تقوم بها مؤسسات الإقراض لمواكبة التطورات في المجال العقاري، يبقى أنه سيصعب على نسبة كبيرة من الشباب الذين يعملون في لبنان اقتناء منزل خاص بهم في الظروف الحالية. ذلك أن ارتفاع الأسعار تجاوز بأضعاف ارتفاع المداخيل والنمو الاقتصادي خلال السنوات القليلة الماضية. ولا نتكلم هنا عن الفئات الاجتماعية المحرومة أو الفقيرة، بل عن فئة الشباب المتعلم، الحائز على شهادة، الذي يقارب عمر الثلاثين، حيث يكون الشاب والشابة الراغبين في الزواج يعملان برواتب متوسطة. ويمكننا بشكل نمطي تصور أن هذا الثنائي يتمتع بمدخول يتراوح بين ١٥٠٠ دولار شهريا للفئة الدنيا و٢٥٠٠ الى ٣٠٠٠ دولار في الشهر للفئات العليا. وقد أشارت دراسة قامت بها مؤسسة «ستاتيستكس ليبانون» أن دخل ٩٠٪ من القاطنين في لبنان لا يزيد عن ٢٠٠٠ دولار شهرياً[١]، علما أن مدخول الإناث يقل في كثير من الأحيان عن مدخول الذكور. وهذا يجعل دراسة هذه الطبقة مفيدة ومعبرة الى حد بعيد عن الواقع الاجتماعي لفئة واسعة من المواطنين.

تجدر الإشارة أن القوانين المصرفية تفرض عدم إعطاء قروض تزيد قيمتها عن ثلث راتب الفرد. وهذا يعني أن رجلا وزوجته يتمتعان بمدخول يصل الى ٣٠٠٠ دولار شهريا قادرين على اقتراض ما يوازي ١٠٠٠ دولار شهريا كحد أقصى. يتبين لنا أن هذا الثنائي قادر على تخصيص نحو ١٢ آلف دولار سنويا لا غير للسكن، علما أن قيمة القرض لا يغطي سوى جزءا من المبلغ الإجمالي، ويتوجب إضافة قيمة الفوائد على القروض. وفي حساب بسيط يتبين أن الانتهاء من تسديد بيت ب ٢٥٠ ألف دولار مع فوائده يتطلب أكثر من ٢٠ سنة من الجهد المتواصل والمرهق. والقروض التي تقدمها المصارف أو المؤسسة العامة للإسكان على أساس هذا المبلغ لا تسمح للموظف العادي بامتلاك شقة بمواصفات مقبولة.

---

(١) جريدة النهار، ٢٤ أيلول ٢٠١٠، ص ١٢.

وبالتالي يواجه الراغبين في الزواج الذين لم يرثوا شقة من أهلهم مشكلة مستعصية، وعليهم أن يختاروا بين عدة حلول أفضلها مر:

أ ـ الحل الأول يتمثل في فسخ الخطوبة أو تأجيل الزواج الى أجل غير مسمى. انه الوضع الذي يعانيه الكثير من الراغبين في الزواج، حيث أن البحث غير المثمر عن شقة يلقي بظلاله على الخاطبين ويتفاقم مع مرور السنوات. فيبدأ الأهل بالضغط على الفتاة أو الشاب لفسخ الخطوبة وإنهاء العلاقة لأنها بدون أفق. وهذا الأمر ينطبق بشكل خاص على الفتاة، إذ أن «الساعة البيولوجية» لا تلعب لمصلحتها. فمن المعروف أنه من الأفضل عليها الإنجاب قبل عمر ال ٣٥ سنة. أما الرجل، فلا يحده العمر في هذا المجال. وأمام هاجس «التعنيس» المخيف الذي يحوم حول الفتاة، تضطر الى فسخ العلاقة أو الخطوبة في نهاية الأمر.

تجدر الإشارة أن سن الزواج في لبنان متقدم جدا، وهو بين الأعلى في العالم. ويمكن تفسير هذا الأمر بتزاوج عنصرين: الأول توق اللبنانيين الى مستوى عيش متقدم نسبيا يشبه ذلك الذي كان يعيشه أهلهم أو ذلك الذي يشاهدونه على شاشات التلفزيون في الغرب، والثاني تراجع قدرتهم الشرائية الفعلية. فلا يرضوا من ناحية العيش بشكل متواضع، ولا يستطيعون من ناحية ثانية العيش كما يرغبون ويطمحون.

ب ـ الحل الثاني يتمثل في القبول برهن معظم حياتهم المستقبلية لدفع سعر شقة، هذا إذا تسنى لهم ذلك. ولا يمكن الاستهانة بالعبء الثقيل الذي يمثله دفع نسبة ملموسة من المدخول الأسري قد تصل الى الثلث، طوال فترة تتراوح بين ٢٠ و٣٠ سنة، لغرض واحد هو تامين شقة سكنية. ذلك أن شراء البيت لا يمثل سوى الخطوة الأولى في مسيرة بناء عائلة جديدة. فبعد ذلك، ينبغي العمل على اقتناء الفرش ثم التفكير بإنجاب الأطفال الذين يشكلون بدورهم عبئا ماليا ثقيلا يمتد لأكثر من ٢٠ سنة على الأقل. وقد يفكر البعض في التريث في الإنجاب لبعض السنوات ريثما تتحسن

قدرتهم المالية، لكن الضغوط الاجتماعية خصوصا من الأهل لا تحبذ بقاء ثنائي دون أولاد لفترة طويلة. ففي هذه الحالة، تبدأ الشكوك في إمكانية الثنائي على الإنجاب، خصوصا إذا كان عمر الزوجة متقدما بعض الشيء (أكثر من ٣٠ سنة). وبالتالي يجد الزوجين نفسهم «مضطرين» (إذا جاز التعبير) على الإنجاب حتى إذا لم تكن قدرتهم المالية قادرة على تحمل النفقات الناتجة عن وجود ولد أو أكثر في البيت. ويؤدي تلازم عبئي دفع الأقساط على البيت وعلى الأولاد الى وقوع الثنائي تحت عبء مالي كبير بحيث يعيشون في ضيقة مالية يصعب الخروج منها. وهذه الضغوط المالية قد تكون احدى الأسباب وراء ارتفاع معدلات الطلاق في السنوات الأخيرة.

- الحل الثالث هو في الانتقال الى دول الخليج العربي حيث يعمل الزوجان بهدف تحسين وضعهم المادي والانتهاء من دفع ثمن الشقة ثم فرشها. أما العودة النهائية فترتبط عندئذ بالقدرة على إيجاد عمل يدر عليهم مدخولا معقولا في لبنان، يسمح لهم بالمحافظة على مستوى حياة لائق كالذي يعيشونه في الخارج. ولا يد من الإشارة أن تحقيق هذه الأهداف يتطلب سنوات طويلة، لذلك فان هذه الهجرة قد تدوم لعشر سنوات أو أكثر. لكن في هذه الحالة تبقي العائلة على صلات وثيقة بالوطن الأم، وتقوم بزيارته بشكل دوري.

- أما الحل الرابع، فهو الهجرة الى الدول الغربية. وفي هذه الحالة، فان الغياب عن الوطن سيمتد لسنوات عدة بأفضل الأحوال، وكثيرا ما يكون نهائيا. . ذلك أن الذين يملكون بيتا أو يقومون بشراء بيت في لبنان تحسبا للعودة، يعودون ويبيعونه كلما زادت مدة إقامتهم في الخارج، وتمكنوا من تدبير أمورهم بشكل مقبول، من حيث الحصول على جنسية، وعمل ثابت، وتأقلم الأولاد مع محيطهم الجديد. إذاك، تبتعد فكرة العودة الى الوطن تدريجيا، وبالتالي لا يعود لبنان سوى ذكريات ومكان نمضي فيه بعض العطل لزيارة الأهل.

٢ ـ ٢ السكن بعيدا عن العاصمة والمدن:

إن الفارق المتزايد بين القدرة الشرائية للبنانيين المقيمين والمستوى العالي لأسعار العقارات في بيروت جعل العاصمة والمدن الكبرى خارج متناول قسم كبير من المقيمين والباحثين عن مساكن. وبالتالي اتجه الطلب نحو الشقق المتوسطة والصغيرة الحجم، كما تحول أيضا نحو الضواحي المباشرة والمناطق الجبلية[١]. أن هذا المنحى ينبئ بتحول لبنان الى بلد تسكن النخبة الثرية العاصمة والمدن، فيما يسكن الباقون الضواحي القريبة أو البعيدة.

غير أن ارتفاع الأسعار طال أيضا هذه المناطق. فقد أشارت التقارير أن متر الأرض ارتفع في الضواحي القريبة من العاصمة نحو ٢٠ الى ٣٠٪ بين العام ٢٠٠٩ و٢٠١٠[٢]. ويعتبر مبلغ ٢٥٠,٠٠٠ الحد الأدنى المطلوب لامتلاك شقة، إلا إذا رضي الشاري بمساحة صغيرة للغاية ومسكن قديم جدا. وفي تطور ملفت ومتصل، أشار رئيس المؤسسة العامة للإسكان الى أن بقعة السكن توسعت خارج بيروت الى أبعد من الدامور جنوبا، فيما تفوقت جبيل على قضاءي كسروان والمتن في طلبات القروض[٣]. ويمكن القول أننا نشهد امتدادا متواصلا للحركة العمرانية بعيدا عن المدن الكبرى. وربما كان لهذا التطور بعض الايجابيات من حيث الحد من الاكتظاظ المديني

٢ ـ ٣ صعوبات الحياة اليومية:

إن السكن بعيدا عن أماكن العمل أو الدراسة يؤدي الى تغيير ملموس في نمط الحياة. حيث يندر أن يكون مكان عمل الزوجين ومكان الدراسة للأولاد متقاربين. وهذا يفرض على العائلة الواحدة اقتناء أكثر من سيارة، أو اضطرار أعضاء العائلة بالنهوض باكرا ليتمكن أحدهم من توصيل الآخرين الى أماكن

---

(١) جريدة السفير، ٢١ أيلول ٢٠١٠، ص ٦.

(٢) مجلة لو كومرس دو ليفان، تموز ٢٠١٠، ص ٦٥.

(٣) جريدة السفير، ٣ كانون الأول ٢٠١٠، ص ٥,١٧

العمل والدراسة ذهابا وايابا. أما إذا كان ذلك متعذرا، يضطر بعض أعضاء العائلة الى استعمال وسائل النقل العامة. وتكمن المشكلة هنا في أن العديد من المناطق خارج العاصمة لا تمر بها خطوط نقل عامة أو خاصة، مما يصعب على المواطنين التنقل وتدبير أمورهم، خصوصا إذا كانت أوقات بداية وانتهاء عمل ودراسة أعضاء العائلة غير متناسقة.

من ناحية أخرى، تتغير طبيعة العلاقات الاجتماعية بين أفراد الأسرة الممتدة (العائلة النووية والأقارب والأهل) كلما ابتعدت المسافات بينهم. ويصبح تقليد مساعدة الأهل لأولادهم في الاهتمام بالأحفاد خلال غياب الأهل عنهم لضرورات العمل أو للترفيه أصعب بأشواط. هذا علما أن الدولة اللبنانية لم تنشئ روضات في كافة المناطق تهتم بالأولاد الصغار. أما الروضات الخاصة، فان كلفتها المرتفعة نسبيا تضغط على ميزانية الأسرة. والحل الآخر يتمثل في التعاقد مع خادمة دائمة، مما يزيد بدوره من الأعباء المالية الملقاة على العائلة.

يضاف الى ذلك ازدياد مشكلة ازدحام السير بحيث باتت كابوسا يوميا يقض مضاجع اللبنانيين. ذلك أن اضطرار أعداد كبيرة من المواطنين الى الانتقال الى أماكن عملهم في المدينة يتسبب في زحمة سير خانقة، كما تشهد على ذلك المداخل الشمالية والجنوبية للعاصمة صباح كل يوم. كذلك، فان سرعة نمو العمران في مناطق خارج المدن الكبيرة يطرح مشكلة افتقار هذه المناطق لبنى تحتية ملائمة من طرق ومدارس ونقل عام وخدمات مختلفة. هذا في ظل ارتفاع كبير لسعر البنزين يزيد من الأعباء المعيشية بالنسبة للعائلات المضطرة لقطع مسافات غير قليلة بسيارات خاصة لبلوغ أماكن عملهم ودراستهم كل يوم.

تؤدي هذه العوامل مجتمعة الى زيادة صعوبة الحياة اليومية وتباعد العلاقات الاجتماعية والعائلية التقليدية التي كانت سمة من سمات المجتمع اللبناني. صحيح أن المسافات في لبنان أقل من معظم الدول الأخرى، إلا أن نمط الحياة والصعوبات اليومية تجعلنا نقترب رويدا رويدا من نمط الحياة الغربي، أو المعولم إذا جاز التعبير.

٢ ـ ٤ تقسيم الشباب العمودي:

أدت أزمة السكن الى تغيير ملموس في النظرة الاجتماعية لفئة الشباب في سن الزواج. فقبل استفحال هذه الأزمة، كانت المواصفات المطلوبة من العريس تتمحور حول مكانة عائلته، ومستواه التعليمي، وحسن أخلاقه ومظهره، وأيضا العمل الذي يقوم به ومدخوله الشهري. لا تزال هذه المواصفات تلعب دورا، لكن تجاوزها في الأهمية موضوع أساسي يتمثل في امتلاك العريس (أو العروس) لشقة سكنية أو قدرته على اقتناءها، بحيث أن هذا العامل الوحيد بات يغير من المكانة الاجتماعية للفرد. فالشاب (أو الشابة) الذي يملك شقة ينظر إليه بعين مختلقة عن ذلك الذي لا يملك. وتراجعت بالمقابل أهمية المستوى العلمي والصفات الشخصية الحميدة والجهد الفردي، بل المشاعر المتبادلة في عملية اختيار شريك الحياة! وهذا وضع غير صحي على مستوى المجتمع ككل حيث يسيطر الهاجس المادي على تفكير الشباب والأهل.

٢ ـ ٥ تغير وجه المدينة الجغرافي والطبقي والسياسي، بتغير تكوينها الاجتماعي والديموغرافي.

تقفل بيروت أبوابها تدريجياً في وجه أبناء الطبقة الوسطى والفقيرة، وتصبح عصية على التمازج الاجتماعي الذي كانت تمثله، في ما عدا أماكن العمل. ويتم هدم الأبنية القديمة واخراج المستأجرين القدماء حيث يتوزعون على عدد كبير من المجتمعات الصغيرة والمناطق، كل حسب قدرته المادية. وهكذا تتراجع الصفة التوحيدية والأندماجية للعاصمة والمدن الكبرى.

من ناحية أخرى فان ابتعاد الأولاد عن أماكن سكن الأهل في المدينة يترك آثارا سياسية غير قليلة. ذلك أن سجلات نفوس الأولاد تبقى مسجلة في الأماكن التي ولدوا أو نشأوا فيها قبل الزواج. لكن واقع الحال أن ارتباطهم الفعلي بأمور وشجون هذه المناطق ضعيف إن لم يكن معدوما، وما يهمهم الآن الأمور والمشاريع الخاصة بالمناطق حيث يعيشون حاليا. وخلال الانتخابات النيابية والبلدية والاختيارية الأخيرة التي جرت في لبنان، لوحظ أن العديد من

المرشحين اضطروا للقيام بجولات كثيرة بعيدة عن مناطق الاقتراع، لأن معظم الناخبين (وقد تصل النسبة الى الثلثين) باتوا يسكنون بعيدا عن الأماكن التي يقترعون فيها. وينتج عن ذلك قلة حماسة للاشتراك في العملية الانتخابية، خصوصا البلدية منها، واهتزاز الصفة التمثيلية الفعلية للفائزين.

٢ ـ ٦ تراجع الطبقة الوسطى:

كثيرا ما نسمع تعليقات مثل: «لم يعد هناك من طبقة وسطى في لبنان»، أو «بات في المجتمع طبقتان: الأغنياء والفقراء». لكن واقع الحال أن الطبقة الوسطى موجودة، لكنها تكافح للحفاظ على موقعها في ظل ارتفاع الأسعار الذي طال مختلف نواحي الحياة من مسكن ونقل ومصاريف الأكل والتعليم الخ. ومن أجل المحافظة على مستوى الحياة التي اعتادوا إليها، يلجأ الكثيرون الى الاقتراض من المصارف التجارية، لكن القدرة الافتراضية محددة بدورها بمستوى المدخول.

ويشير الخبير الاقتصادي كمال حمدان الى أن القدرة على اقتناء مسكن ضعفت لدى أصحاب الدخل المتوسط، وهي صفة تنطبق على الأجراء الذين يشكلون ستين في المائة من الفئة العاملة، وعشرات الألوف من أصحاب المؤسسات الصغيرة كالدكاكين والمحلات التجارية[١]. هذا علما أن الطبقة الوسطى منقسمة الى شرائح عدة. لكن من الصعب على أفضلها حالا اقتناء مسكن في بيروت أو في ضواحيها، فيما ينعدم الأمل كليا بالنسبة لأدناها دخلا.

ومن المعروف أن اتساع الطبقة الوسطى يشكل صمام الأمان للمجتمع، وتراجعها ينذر بمشاكل اجتماعية عدة. لذلك فان الإبقاء على هذه الطبقة بل تعزيز دورها ومكانتها أمر حيوي لتوازن المجتمع[٢]. لذلك لا بد من مقاربة

---

(١) جريدة السفير، ٣ كانون الأول ٢٠١٠، ص ٥١٨

(٢) مجلة لوريان اكسبرس، عدد كانون الثاني ـ شباط ١٩٩٦، «التفتيش المستميت عن الطبقة الوسطى»، ص٣٦ ـ ٤٥.

موضوع التنمية مقاربة شاملة تأخذ في الاعتبار المشاكل التي يعاني منها المواطنون من جراء ارتفاع أسعار الشقق السكنية والتشوهات الاقتصادية الناتجة عن هذه الحال.

ثالثا ـ قرارات واقتراحات حلول

أمام عمق المشكلة التي يطرحها ارتفاع أسعار الشقق والعقارات، طرح عدد من فعاليات المجتمع المدني إجراءات وحلول متنوعة لمعالجتها أو الحد من تأثيرها نستعرض في ما يلي أبرزها.

٣ ـ ١ رفع قيمة القروض السكنية:

أعلن وزير الشؤون الاجتماعية سليم الصايغ في أواخر العام ٢٠١٠[١] رفع قيمة القرض السكني الذي تمنحه المؤسسة العامة للإسكان الى المقترضين بحده الأقصى من ١٨٠ مليون الى ٢٧٠ مليونا، في مبادرة تهدف الى مواجهة ارتفاع أسعار الوحدات السكنية. وهذا يوازي رفعا لقيمة القرض بالدولار من ١٢٠ الى ١٨٠ ألفا بما نسبته ٥٠٪. وأفاد الوزير أنه تم اعتماد مساحة الشقة المطلوبة بمعدل وسطي بحدود ١٥٠ مترا مربعا، ومتوسط سعر المتر يبلغ ١٢٠٠ دولار. وأشار رئيس مجلس الإدارة بالإنابة السيد عبد الله حيدر أن نظام الإقراض في المؤسسة حدد الفئات المستفيدة بتلك التي لا يتجاوز دخلها الشهري ٥ مرات الحد الأدنى للأجور، والذي احتسب بـ٥ ملايين ليرة (مع الأخذ في الاعتبار عمل الزوجين) بعدما كان لسنوات ٣ ملايين ليرة. وأوضح أن الفائدة الشهرية على القروض بلغت ٤,٥٧٪.

وتشير الأرقام أن المؤسسة قدمت ما يفوق ٥٥٠ قرضا كل شهر خلال العام ٢٠١٠. واعتبر رئيس مجلس إدارة المؤسسة أنها تحل مشكلة السكن لحوالي ٢٥ في المائة من نسبة الزيجات التي تتم سنويا في لبنان والتي تقدر بنحو ٢٥

---

(١) جريدة المستقبل، ٣١ كانون الأول ٢٠١٠، ص ١٢.

ألف زواج سنويا.[1] وعملت المؤسسة على وضع مراسيم تطبيقية لقانون الإيجار التملكي الذي يتضمن إنشاء بيوت نموذجية بالتعاون مع المستثمرين من أجل بناء ١٢ ألف وحدة سكنية سنويا تتراوح مساحتها بين ٨٠ و١٣٠ مترا. وتؤجر الشقة فيها مقابل ١٥٠ دولار شهريا على أن يمتلكها الفرد بعد ٤٠ عاما.

٣ ـ ٢ دور المصرف المركزي:

أمام واقع الارتفاع الكبير في النشاط العقاري، وفي سبيل تحسين امتصاص السيولة الفائضة في السوق، اتبع مصرف لبنان سياسة تشجيعية اتسمت في الوقت عينه بالحذر. وتهدف هذه السياسة الى تشجيع المصارف المحلية على زيادة القروض السكنية، مع الحرص على تجنب الآثار التضخمية لهذه الأجراءات[2].

وسمحت المذكرة رقم ١٨٥ المنشورة في تموز ٢٠٠٩ للمصارف المحلية استخدام جزء من احتياطهم الإلزامي المودع بالليرة اللبنانية في المصرف المركزي لأعطاء المزيد من القروض. وتتضمن الشروط فترة سماح تصل الى ٤٨ شهرا، وسقفا لنسبة الفوائد تصل الى ٤٠٪ من عائدات سندات الخزينة على سنة واحدة زائد ٣٪. ويمثل ذلك نحو نصف نسبة الفائدة المطبقة على القروض بالليرة. وقد استفاد عدد من المصارف من هذا الأجراء لخفض فوائدهم على قروض الأسكان.

كذلك، اتخذ المصرف المركزي سلسلة إجراءات للحد من عمليات المضاربة العقارية، أبرزها تعديل القرار رقم ٧٧٧٦ في ٢١ حزيران ٢٠١٠، حيث فرض زيادة الاحتياطات الواجبة على المصارف في عمليات التسليف والتمويل العقاري[3]. وبموجب التعديل، حظر المركزي على المصارف منح عملائها تسليفات تتجاوز ٦٠٪ من قيمة العقار المنوي شراءه أو القيمة الحالية

(١) صحيفة السفير، ٣ كانون الأول ٢٠١٠، ص ٥,٢١

(٢) جريدة لوريان لو جور، ٢٤ تموز ٢٠١٠.

(٣) مجلة نور تايمز لبنان، عدد تشرين الأول ٢٠١٠، ص ٢٧.

للمشروع العقاري قيد الانجاز، كما حظر منح العملاء أكثر من ٦٠٪ من قيمة العقار كضمانة مقدمة. لكنه استثنى القروض السكنية المخصصة لشراء مسكن أول والقروض الممنوحة من مصرف السكان والمؤسسة العامة للإسكان وجهاز إسكان العسكريين المتطوعين. كما حظر قيام المصارف بعمليات سمسرة أو مضاربة عقارية بكل أشكالها مثل عمليات شراء عقارات مبنية أو غير مبنية بهدف إعادة بيعها.

٣ ـ ٣ تعزيز وضعية طرق المواصلات:

بذلت الدولة اللبنانية جهدا لا يستهان به لتحسين وضع الطرق المحيطة بالمدن، مما يسمح للمواطنين من السكن على مسافة منها والعمل أو التعلم فيها. ويذكر في هذا المجال المشاريع الخاصة بمنطقة الحازمية، والمدخلان الشمالي والجنوبي للعاصمة، وطريق المتن السريع. وبنتيجة ذلك، تحسنت جاذبية مناطق عدة محيطة بالعاصمة.

هذا ويقوم النقل المشترك سواء الرسمي أو الخاص بدور هام في تسهيل تنقل المواطنين. وينبغي العمل على تعزيز وضعه من حيث تأمين حافلات من مستوى أفضل من تلك الموجودة وسعات متنوعة لتلبية الحاجات المختلفة، وتكثيف الخطوط وسيرها على مسافات أقصر مما يسرع الانتقال من منطقة الى أخرى، ويخفف زحمة السير وكلفة النقل على المواطنين. ويمكن التفكير في حلول إضافية مثل إعادة تسيير القطارات خصوصا لنقل البضائع.

٣ ـ ٤ الاهتمام بالربح على البناء:

بات الربح على البناء خياليا وعامل تشويه اقتصادي. وبالتالي ينبغي تحميل تجار البناء الذين حققوا أرباحا قياسية في الأعوام الماضية بعضا من الضريبة المبررة، علما أنهم لا يدفعون شيئا يذكر منها في الوقت الحالي[1]. لذلك ينبغي

---

(١) جريدة المستقبل، ٢٦ نيسان ٢٠١٠، ص ١٢.

إعادة النظر بالتشريعات المتعلقة بالقطاع العقاري، وصولا الى استحداث ضريبة على التحسين العقاري، تحول لمصلحة صندوق عقاري عام مهمته إطلاق برامج لذوي الدخل المحدود والمتوسط.

يذكر في هذا السياق أن مشروع الموازنة للعام ٢٠١٠ لحظ تدابير جديدة لجهة الرسوم الخاصة بالانتقال الى جانب مضاعفة الإعفاء عن الورثة في الدرجة الأولى، وهو أمر مقبول وجيد. إذ سيشجع الناس على انجاز معاملاتهم الانتقالية بسرعة أكبر، وتحريك العقار الموروث وطرحه في السوق للتداول بسهولة وسرعة أكبر[١].

٣ ـ ٥ قانون إيجارات جديد:

يطرح الخبراء تدخل الدولة بشكل مدروس للجم الارتفاع الهائل في أسعار الإيجارات. ولا شك أن قانون العام ١٩٩٢ الذي حرر الإيجارات المعقودة منذ تلك السنة ساهم في خلق سوق تأجير، إلا أن المالك حر في زيادة أسعار الإيجار بالمقدار الذي يريده بعد انقضاء فترة الثلاث سنوات. وهذا يعني أن المستأجر يظل قلقا من أن يفرض المالك عليه إيجارا أعلى بكثير من السابق مما يضطره الى ترك الشقة. إلا أن توفر شقق أخرى للإيجار يخفف من وطأة هذا الأمر. ويقترح الخبير الاقتصادي لويس حبيقة موازاة ارتفاع الإيجارات بمعدل التضخم كما هي العادة في معظم الدول الأوروبية[٢].

وتتركز الأفكار المداولة على إعطاء المستأجرين فترة سماح تتراوح بين ٤ الى ٨ سنوات قبل تحرير عقد الإيجار يقومون خلالها بتدبير أمرهم في أماكن أخرى، فيما تزاد الإيجارات الهزيلة تباعا. ويقوم المالك بعدها بدفع تعويض عادل للمستأجر. إلا أن لجان الدفاع عن حقوق المستأجرين رفضت هذه الإجراءات، مطالبة الدولة بسياسة إسكانية لمساعدة المستأجرين على إيجاد

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) مجلة ماغازين، ٢١ أيار ٢٠١٠، ص٦١

مساكن بكلفة معقولة. لكن الوضع الحالي للخزينة يحد كثيرا من إمكانيات الدولة في هذا المجال، ولا نزال بالتالي ندور في حلقة مفرغة بين مطالبات المالكين والمستأجرين. ويجري التداول في أفكار مثل أن تقوم المؤسسة الوطنية للإسكان بقبض قيمة التعويضات المستحقة للمستأجر على أن تتولى تأمين فارق الأسعار مع الشقة المنوي شراؤها[١]. على أي حال، لا بد في نهاية المطاف من قانون جديد للإيجارات يعالج مشكلة الإيجارات القديمة بشكل منصف[٢].

٣ ـ ٦ التصرف بمشاعات أراضي الدولة:

اقترح رئيس الجمعية اللبنانية للشؤون العقارية السيد مسعد فارس أن تقوم الدولة بسنّ قوانين بغية التصرف في مشاعات الأراضي التي تعود للدولة أو للأوقاف الدينية من كل الطوائف، بغية تشجيع الاستثمار فيها، وعرضها للمشاريع الإسكانية بأسعار مقبولة، وذلك بالتعاون بين القطاعين العام والخاص. ومن شأن ذلك أن يوّسع الأماكن المأهولة بدل تركها بؤراً لا يُستفاد منها، كأراضي السكك الحديد والباصات المعطلة وغيرها. وقامت مؤسسات دينية بالفعل بعرض أراض للأوقاف بغية بناء مجمعات سكنية عليها. وينبغي تشجيع هذا المنحى ومواكبته بتشريعات ملائمة.

٣ ـ ٧ تشجيع حلول بديلة مثل البيوت الجاهزة (Prefabriqué):

يمكن بناء هذه البيوت على أراض يملكها أفراد في القرى وبكلفة معقولة[٣]. ولا يحتاج البت الجاهز الى أكثر من تمهيد للأرض واقامة ركائز تحت الزوايا. وكانت فكرة المنازل الجاهزة بعيدة من حسابات اللبناني لاسباب نفسية، الا أن صعوبة ايجاد بيت بسعر مقبول قد يجبر الكثيرين على تغيير رأيهم. وشهدت شركات المنازل الجاهزة اقبالا ملفتا، خصوصا تلك التي تتعهد

(١) مجلة ماغازين، ٢١ أيار ٢٠١٠، ص ٧٥.
(٢) نيو ليبانون، ، أنا ماريا لوكا، ١٧ آب ٢٠١٠.
(٣) جريدة المستقبل، ١١ كانون الأول ٢٠١٠، ص٩.

بناء الـ Precast أو منازل شبه عادية من الحجر. يبقى أنه لا يزال هناك تحفظ على مثل هذا النوع من البيوت. فليس هناك حتى اليوم وعي كاف لدى المجتمع بخصوص هذا الخيار بالمقارنة مع البيت التقليدي.

٣ ـ ٨: زيادة نسبة استثمار الأراضي:

وذلك يسمح بتشييد مبان شاهقة بحيث يقسم سعر الأرض على عدد أكبر من الشقق، وبالتالي ينخفض سعرها الافرادي. هذا الأجراء يساعد على التغلب على مشكلة ندرة العقارات الصالحة للبناء في العاصمة والمدن الكبرى، لكنه يطرح في المقابل تحديات عدة. ذلك أنه ينبغي مراعاة شروط جمالية معينة بحيث لا تتجاور الأبنية الشاهقة مع أبنية صغيرة أو قديمة. من ناحية أخرى، فان وضع الطرق في العاصمة والمدن الكبرى لم يعد يستوعب عدد السيارات المتعاظم المتلازم مع ازدياد عدد السكان والحركة التجارية.

الخاتمة

لوحظ منذ نهاية العام ٢٠١٠ حتى العام ٢٠١٢ تباطئاً في السوق العقاري، بحيث بات يميل الى ما يمكن تسميته بالجمود السلبي، أي جمود من غير أسعار عادلة[١]. ويطال ذلك في قطاع بيع الشقق، فيما قطاع بيع الأراضي مستمر أما للاستثمار أو للمضاربة أو كملاذ آمن. ويعتبر الخبراء أن الوضع بات ضبابيا، ويرتبط بالتطورات السياسية والاقتصادية في لبنان والعالم العربي، مع تسجيل هبوط في الأسعار بلغ نحو ١٥٪.

في نهاية المطاف، ومهما كانت التطورات المستقبلية في السوق، ينبغي على السلطة السياسية في البلاد أن تضع في سلم أولياتها مشكلة السكن المتفاقمة في لبنان. على أن تساهم كل فعاليات المجتمع المدني من جمعيات ونقابات وفعاليات سياسية ودينية وحركات شبابية في بلورة برنامج متكامل بعيد المدى

(١) جريدة المستقبل، ٧ آذار ٢٠١١، ص ١٢.

يتيح للبناني الخروج من الأزمة الحالية. وإلا فلا عجب أن تستمر هجرة الشباب والأدمغة، بعد أن يواجه هؤلاء حائطا مسدودا يقضي على آمالهم باقتناء شقة للاستقرار في البلد. وان لم يهاجر هؤلاء، فان انسداد الأفق بوجههم سيشكل قنبلة موقوتة للاستقرار السياسي والاجتماعي. ودلت الثورات الأخيرة في عدد من الدول العربية على خطورة عدم الاهتمام بمطالب وتطلعات الشباب.

الفايسبوك، محرك الثورة، في قراءة سوسيولوجية

نديم منصوري(*)

لعل السمة الأبرز للفايسبوك (شبكة التواصل الاجتماعية)، هي الخاصية الحوارية التي تسمح بالاتصال والحوار والتفاعل الاجتماعي بين مختلف المستخدمين على إختلاف هواياتهم وأمكنتهم وأزمنتهم وأعمارهم ومستوياتهم الفكرية. ذلك أن الحوار والاتصال الجماعي هو سمة إنسانية ومطلب إجتماعي للجميع. ومن خلال الفايسبوك وغيره تحقق نوع جديد من الحوارية المتأصلة في طبيعته الاجتماعية، ما جعل الشبكة العالمية للمعلومات نموذجاً تقنياً ينتشر إنتشاراً واسعاً على مستوى الاجتماع الانساني بكل مدلولاته. ولا شك أن الفايسبوك قد حقق هذا الإشباع للحاجة الاجتماعية في التعارف والاتصال وإشباع الاهتمامات المختلفة للمشاركين المتنوعين، من شتى أنواع البشر. لكن ما لم يكن متوقعاً هو إستخدام الفايسبوك لأهداف ثورية، مما لفتت أنظار العالم إليه وجعلته محوراً للصحافة الالكترونية والكلاسيكية كافة، كونه غيّر من مفهوم الاعلام الاجتماعي وأدى إلى تذويب الايدولوجيا لصالح الميديولوجيا، وإلى إضعاف المصطلحات السياسية والفلسفات والنظريات التغيرية لصالح الشعارات والجمل القصيرة والتفاعلات النصية المختصرة.

لم يتعدَ الشباب على الفايسبوك بل هو أحد أدوات عصرهم. في الدول الغربية ـ حيث نشأ الفايسبوك ـ إستخدمه الشباب لأهداف ترفيهية (تواصل بين الاصدقاء ـ تعارف ـ نشر الصور وتبادل التعليقات..) بينما في الدول العربية ـ حيث تم إستيراده ـ إستخدمه الشباب لأهداف ثورية (تعبير عن الرأي ـ نشر الوعي ـ نشر صور لإظهار استبداد الأنظمة..). وإنطلقت «النيو ميديا الاجتماعية» لتنتج «النيو المجتمعات العربية»، حيث أدى خروج الصمت الشعبي

(*) أستاذ مساعد في معهد العلوم الاجتماعية ـ الفرع الثالث.

الطويل إلى العلن عبر الفضاء السايبري إلى سقوط الأنظمة المستبدة وإلى تحقيق إرادة الشعب.

إزداد عدد مستخدمي الفايسبوك في العالم العربي بشكل مذهل حيث أورد موقع Social Bakers أن هذا العدد قد تخطى ٣٠ مليون مشترك من أصل ٦٦٨ مليون مشترك في العالم. وقد شكّل العرب ٤,٥٪ من مشتركي الفايسبوك. (كما يوضح الجدول التالي إزدياد مستخدمي الفايسبوك في العالم العربي قبل الثورة وبعدها).

توزع عدد مستخدمي الفايسبوك في العالم العربي

الدولة	موقعها بحسب الترتيب العالمي	عدد مستخدمي الفايسبوك
مصر	٢٢	٤٣١٣١٨٠ قبل الثورة
	٢٢	٦٥٨٦٢٦٠ بعد الثورة
السعودية	٣٢	٢٩٦٢٠٠٠
	٢٩	٤٠٩٢٦٠٠
المغرب	٤١	٢٢٨٣٧٨٠
	٣٧	٣٢٠٣٤٤٠
الامارات	٤٦	٢٠٣٩٥٨٠
	٥٠	٢٤٠٦١٢٠
تونس	٥٣	١٧٠٧٨٠٠
	٥١	٢٣٥٦٥٢٠
الجزائر	٥٢	١١٣٤٥٦٧
	٥٣	١٩٤٧٩٠٠

الدولة	موقعها بحسب الترتيب العالمي	عدد مستخدمي الفايسبوك
الاردن	٦٣	١٠٣٨٠٢٠
	٦١	١٤٠٢٤٤٠
لبنان	٦٧	٩٤٤٠٦٠
	٦٨	١٠٩٣٤٢٠
الكويت	٧٩	٦٠١٣٦٠
	٧٩	٧٩٥١٠٠
العراق	٨٩	٣٥٥٠٠٠
	٨٢	٧٢٣٧٤٠
فلسطين	٨٤	٤٣٧٨٦٠
	٨٤	٥٩٥١٢٠
قطر	٨٣	٤٩٢٩٨٠
	٨٩	٤٨١٢٨٠
اليمن	١١١	١٥٨٢٨٠
	٩٧	٣٤٠٨٠٠
البحرين	٩٤	٢٦٥٠٢٠
	٩٩	٣٠٢٩٤٠
عمان	١٠٢	٢٠٦٩٢٠
	١٠١	٢٧٧٨٤٠
ليبيا	٩٥	٢٤٠٠٨٠
	١٣٩	٧١٨٤٠

نستطيع فهم هذه الزيادة من خلال مواكبة الأحداث التي أدت إلى الثورة في مصر مثلاً، ففي ٠٦ حزيران ٢٠١٠ قُتل خالد سعيد الذي لا يتجاوز عمره ٢٨ عاماً، على يد مخبري الشرطة المصرية بعد أن عذبوه حتى الموت بسبب رفضه أن يفتشوه أثناء محاولاتهم القبض عليه خلال وجوده في «كافيه إنترنت» في منطقة كليوبترا في الاسكندرية، وهو ما فجر حينها الاحتجاجات في الاسكندرية وحملوا جثته إلى قسم شرطة سيدي جابر. وأكد أهالي الفقيد أن سبب القبض عليه هو بسبب نشاطه السياسي على الانترنت.

بعد ذلك إنتشرت قصة خالد سعيد في الشارع المصري عبر صفحات الانترنت، وطالبوا بالكشف عن أسماء المتورطين، ودعوا إلى الاحتجاج والاعتصام، وبالفعل إعتصم آلاف الشباب في الاسكندرية والقاهرة لتحقيق هذا المطلب. بعد ذلك تم تدشين صفحة على موقع الفايسبوك تحت إسم «كلنا خالد سعيد»[١] (التي تبين بعد ذلك أن وائل غنيم[٢] هو من نفذها)، التي هدفت إلى تعريف الشباب بقضاياهم، وسرعان ما تهافت الشباب إلى الانضمام لهذه الصفحة التي وصل عدد منتسبيها إلى أكثر من نصف مليون (٥٦٣,٦٧٩) في ١٥ حزيران ٢٠١٠ أي بعد تسعة أيام فقط على مقتل خالد سعيد، ليصل اليوم العدد إلى أكثر من مليون ونصف. ومن هذه الصفحة تم الدعوة إلى مظاهرات ثورة ٢٥ يناير، وبعدها إنتشرت مئات الصفحات على موقع الفايسبوك المطالبة بتنحي حسني مبارك، وبالمثابرة على الاحتجاج والغضب عبر الدعوات المتواصلة للتظاهر في ميدان التحرير وغيره لتحقيق هدفهم في إسقاط النظام.

---

(١) لمزيد من المعلومات حول تأسيس هذه الصفحة أنظر: وائل غنيم /ar.wikipedia.org/wiki أو زيارة الصفحة من خلال الفايسبوك بكتابة «كلنا خالد سعيد»

(٢) هو ناشط مصري عبر الإنترنت، ومهندس حاسوب يشغل منصب المدير الإقليمي في شركة جوجل لتسويق منتجاتها في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. اعتقلته السلطات المصرية بعد يومين من اندلاع الثورة، وحشرته في مبنى مباحث أمن الدولة مغمض العينين لمدة ١٢ يوما، لكنه قال بعد الإفراج عنه يوم ٧ فبراير/ شباط «أنا لست بطلا، أنا كنت وراء حاسوبي فقط، أنا مناضل الكيبورد، الأبطال هم الذين نزلوا واستشهدوا في شوارع مصر».

كذلك الأمر في تونس فإن قصة محمد بوعزيزي الذي أضرم النار في نفسه إحتجاجاً على الاستبداد والقهر، أدت إلى هدم حاجز الخوف عند التونسيين، وإلى تفجير الثورة المطالبة بإسقاط نظام زين العابدين بن علي. وقد ساهم الفايسبوك وغيره من وسائط الانترنت إلى تفعيل هذه الثورة والتواصل بين المحتجين. هذا ما جعل أجهزة النظام تلاحق مدونات المعارضين ومواقعهم ورسائلهم الالكترونية وقرصنتها.

ومن بعدها توسع الاطار الاستخدامي للفايسبوك في العالم العربي في المغرب واليمن والبحرين ولبنان (خلال الدعوات لإسقاط النظام الطائفي) وسوريا.

ولم يقتصر دور الفايسبوك على الاحتجاج والرفض والغضب بل لعب دوراً في تواصل الشعب أو المعارضين مع الرؤساء مثلما حدث في سوريا حيث قدم المعارضون السوريون حلولاً للخروج من الأزمة وجهت للرئيس بشار الأسد على صفحة الفايسبوك «الثورة السورية» في ٨ أيار ٢٠١١. من جهة اخرى، عملت صفحة «الجيش السوري الإلكتروني» المؤيدة للنظام السوري على تنظيم مسيرات إفتراضية، جالت على صفحات الإنترنت، لتمرّ بصفحة الرئيس الأميركي باراك اوباما، ونظيره الفرنسي، وغيرهم من الرؤساء والشخصيات العالمية، لإظهار الدعم والتأييد للرئيس السوري بشّار الأسد، والرفض للفتن وللطائفية وللتدخل الأجنبي في الشؤون السورية.

من هنا نطرح السؤال الآتي: هل حرّك الفايسبوك الثورات والاحتجاجات العربية؟

الجواب نعم.

لكن السؤال الأدق، لماذا نجح الفايسبوك في تحريك هذه الثورات والاحتجاجات؟

الجواب في المميزات الآتية للفايسبوك:

١ ـ الاتصال السريع:

من أهم مميزات الفايسبوك أنه يسمح بنقل الأخبار والآراء بسرعة فائقة وآنية، حيث ينقل الأحداث في لحظتها عبر التخاطب والتحاور بالنص المكتوب والصوت والصورة والرموز، كما يسمح بعرض أفكار مجتمع الانترنت وتعليقاتهم وتفاعلاتهم وإقتراحاتهم بوقت سريع جداً. وهنا تتحقق إمكانية التعاون عن بعد في تحقيق أهداف الثورة عبر الآف الكيلوميترات بين أناس ربما لم ولن يلتقوا في الحقيقة، وتحدث المحاورات المكتوبة في لحظات مشتركة بين المستخدمين على الرغم من اختلاف الأوقات أو الأزمنة المحسوبة بين الامكنة المتباعدة.

٢ ـ الأوفر:

تُقدم خدمات الفايسبوك بشكل مجاني، حيث كل ما هو مطلوب لتصبح فرداً من أفراد عالم الفايسبوك أو حاصلاً على «الجنسية الفايسبوكية» هو ملء البيانات في صفحة الدخول، ونقرأ على صفحة الموقع بشكل واضح «سجل إنه مجاني ومتوفر دائما Sign up It's free and always will be». ذلك أننا لا نجد وسيلة اتصالية تتمتع بكل هذه المميزات أفضل من الفايسبوك، وهذا ما جعل منه مساحة واسعة للتواصل والتعبير بين شباب الثورة الذين لا يملكون الامكانيات المادية لنشر أفكارهم وأحلامهم فجاء ملبياً لمتطلباتهم.

٣ ـ سهولة الاستخدام:

إن سهولة إستخدام الفايسبوك من الناحية التقنية تجعله وسيلة في متناول جميع الأعمار والفئات الاجتماعية والقدرات التعلمية، حيث لا يحتاج إلى معرفة واسعة بالانترنت. لقد وفرّ المهندسون والمطوّرون للفايسبوك Engineers and Developers كل الطرق والاساليب والارشادات بإسلوب بسيط ليتمكن المستخدم من الاستفادة من خدمات الفايسبوك. حيث نلاحظ أن الفريق التقني للفايسبوك قد طوّر البرامج المستخدمة منذ عام ٢٠٠٤ (تاريخ نشأة الفايسبوك)

أكثر من مرة من حيث الشكل والخدمات بما يتناسب الأعمال والحاجات المستجدة. ويعمل مهندسو الصيانة والاتصالات على متابعة الأعطال الطارئة من أجل توفير الخدمة بشكل دائم للمشتركين، إضافة إلى مصممي الموقع، والصفحات الالكترونية التي توضع على الموقع عارضة، المعلومات بالصورة والصوت واللون، ومختلف تشكيلات التصميمات.

٤ ـ شبابي:

إذا ما تابعنا إحصاءات مستخدمي الفايسبوك لوجدنا بأنه وسيط شبابي بإمتياز، ففي مصر ٩٠٪ من مستخدمي الفايسبوك تتراوح أعمارهم ما بين ١٣ ـ ٣٤ سنة، وكذلك في تونس ٨٩٪، والاردن ٨٩٪، اليمن ٨٩٪، لبنان ٨٣٪، البحرين ٨٢٪، السعودية ٨٢٪، العراق ٨١٪[١]... هذا ما يدل أن من يتحاور ويتفاعل ويشارك ويتحرك في الفضاء السايبري هم من الشباب، هذا ما يجعل الثورة ناجحة لأن أي ثورة تغيرية تحتاج إلى قدرات وحماس الشباب. وقد ساهم الفايسبوك في أن يكون أداة ثورية لهذه الفئات العمرية.

٥ ـ اللغة:

يتوفر الفايسبوك بجميع لغات العالم الأساسية نذكرها بحسب ما تستعرضها صفحة الدخول في الموقع (الايطالية ـ الانكليزية ـ الاسبانية ـ البرتغالية ـ الفرنسية ـ المانية ـ العربية ـ الهندية ـ الصينية ـ اليابانية)، ومن هنا بإمكان المستخدم إختيار اللغة التي تناسبه، وأتاحت إمكانية استخدام الفايسبوك بحسب لغة المستخدم الأم إلى إزدياد التهافت على هذا الموقع لتصل إلى ٦٠٠ مليون مشترك[٢]. يُستخدم الفايسبوك في العالم العربي من خلال اللغات الثلاث العربية والانكليزية والفرنسية بالإضافة إلى اللغة الدردشية[٣] أي لغة الدردشة الالكترونية

---

(١) http://www.socialbakers.com/facebook-statistics/countries

(٢) http://www.socialbakers.com/facebook-statistics/?interval=last-week#chart-intervals

(٣) أنظر لمزيد من المعلومات حول اللغة الدردشية: نديم منصوري: قاموس الدردشية (لغة الدردشة الالكترونية على الانترنت)، انكليزي ـ عربي، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠١٠.

التي تحتوي على الاختصارات والارقام والرموز التعبيرات والانفعالات. وقد إزداد مستخدمو الفايسبوك بشكل ملحوظ في العالم العربي ليصل إلى أكثر من ٢٧ مليون مشترك، علماً أن مستخدمي الانترنت في العالم العربي بشكل إجمالي وصل إلى أكثر من ٦٥ مليون مشترك بحسب احصاءات ٢٠١٠[١]، بعد أن كان عدد المشتركين لا يتجاوز المليوني مشترك في العام ٢٠٠٠. يتفاعل شباب الفايسبوك مع بعضهم البعض من خلال هذه اللغات، لكن تبقى اللغة الانكليزية (التي يجيد إستخدامها معضم شباب الثورة خاصة الجامعيين منهم) هي اللغة المشتركة بين المتفاعلين الرقميين لأنها اللغة الغالبة في إنتاج البرمجيات والعتاد ونظم الالتصالات، وهذه سمة ثقافية بارزة في توحيد التفكير الانساني وقولبة أفكاره وأهدافه.

٦ ـ الحضور الدائم:

قدم الفايسبوك خدماته عبر الهاتف الخلوي، وقد سمحت هذه الخدمة إلى توسيع دائرة الاتصال والحضور الدائم في المجتمع الافتراضي. فمع الـ IPhone وBlackberry وغيرهما من الأجهزة الحديثة التي تسمح بتصفح خدمات الانترنت عبر هذه الأجهزة الصغيرة، أصبح العالم في جيب الشباب لمواكبة كل جديد، خاصة أن هذه الهواتف مجهزة بالكاميرا والفيديو لإلتقاط أي حادث أو مشهد ونقله مباشرة على صفحات الفايسبوك مما سمح بنقل الأحداث والوقائع والتعليق عليها والتفاعل معها بشكل سريع وآني. يستخدم الفايسبوك عبر الهاتف أكثر من ٢٠٠ مليون مشترك في العالم[٢] أي ما نسبته ٣٣٪ من مستخدمي الفايسبوك وهذا ما يوضح أهمية الهاتف الخلوي وخدماته في تفعيل الثورة.

٧ ـ عالمي:

ينتشر الفايسبوك في أكثر من ٢١٣ دولة في العالم، وأصبح واحداً من أكثر

---

(١) http://www.internetworldstats.com/stats.htm

(٢) http://www.facebook.com/press/info.php?statistics

المجتمعات الافتراضية حضوراً (٦٠٠ مليون مشترك كما ذكرنا)، هذا الانتشار الواسع للفايسبوك جعل الجميع يواكب الحراك السياسي الذي حصل في المنطقة العربية، إن من المواطنيين القاطنين داخل البلد أو من المواطنيين في بلاد الاغتراب. كذلك مكن دول العالم بأجمعه مواكبة التحركات الشعبية ومشاهدة الاعتداءات التي تتعرض إليها مما زاد من مشاعر التعاطف والتأييد للرأي العام العالمي.

٨ ـ مركزية العمل:

سمح الفايسبوك لمديري الحملات الثورية من توجيه رسائلهم من بيوتهم أو جامعاتهم، مما يساند في تحقيق الأهداف وتحريك الجماهير من المنزل، هذا الأمر الذي كان يسقط من خلاله الكثير من الشهداء والمعتقلين في الأزمنة السابقة للتكنولوجيا عند نشر المناشير الورقية لتحريض الشارع، بات اليوم ممكناً في نشر المناشير الالكترونية والتواصل مع الثوار بطرق سهلة وآمنة نسبياً. لكن هذا التطور الالكتروني لم يمنع سلطات النظام من إعتقال النشطاء الالكترونين والتحقيق معهم وزجهم في السجون، أو التشابك معم في حرب الكترونية من خلال ملاحقة مدونات المعارضين ومواقعهم ورسائلهم الالكترونية وقرصنتها، مما دفع بأنصار الثورة إلى ضرب المواقع الرسمية التابعة للحكومة كما حدث في تونس. إن مركزية التحرك المنطلق من الصفحات الالكترونية الفايسبوكية ساهم في سهولة إيصال الرسائل والتواصل مع الجماهير الداخلية والخارجية.

٩ ـ التعبئة:

يتميز الفايسبوك بإمكانيته التعبوية للغايات الثورية، لأنها إستفادت من الفضاء السايبري بكل انفتاحه اللامتناهي، وخصائصه اللامحددة الكيفيات والاتجاهات، ومن جغرافيا الكترونية رقمية غير محدودة ألغت الزمان والمكان والجغرافيا التقليدية للانسان، كذلك استفادت من الفرد الفايسبوكي المتفاعل وسط جماعته الافتراضية. فقد توجه منظمو الصفحات إلى رفع الشعارات التي

تحرك روح الثورة والغضب والاحتجاج في نفس المحتجين والعمل على نشر الصور والفيديو التي تنقل الأحداث بلحظتها وتحافظ على نبض الشارع وحماسته، كما عملت على الطلب من توحيد الصورة التعرفية للمشترك Profile من أجل زيادة الشعور بالتوحد على أنهم فرد واحد في الفضاء العالمي. كما عمد الشباب على عرض الصفحات والمقالات الالكترونية التي تساهم في زيادة الوعي لدى الجماهير، وتحديد مناصريهم ومؤيديهم ومعرفة العدو من الصديق ومن معنا ومن ضدنا، فقد ضمت صفحة باسم «Black list of enemies of the revolution القائمة السوداء لأعداء الثورة» وغيرها، أسماء سياسيين وفنانين وإعلاميين ورياضيين ممن عارضوا الثورة، وأيدوا الرئيس السابق حسني مبارك، بل وشارك بعضهم في مظاهرة التأييد لمبارك. بالمقابل، ظهرت صفحات للمؤيدين للثورة الشعبية، ومنها حملت عنوان «القائمة البيضاء للفنانين والمشاهير المؤيدين للثورة الشعبية». من ناحية أخرى لم تخلُ الروح الشبابية في توجيه الرسائل من خلال استحداث النكت اللاذعة للحكام لا سيما في مصر مثل (عقد الريس جلسة مع وزير الداخلية السابق حبيب العادلي قائلاً له وهو حزين: منعت الحشيش يا فالح؟ أهو الشعب صحصح)، كذلك تم إطلاق صفحة خاصة حول «خفة دم الشعب المصري في المظاهرات»، ورد فيها: من أفلام الثورة: مبارك في الزنزانة ـ يا أنا يا حسني ـ الواد سليمان بتاع الرئيس ـ إنها حقا أجندة محترمة ـ بلطجية في كي جي تو ـ حب في الدبابة... وكذلك اللافتات التي كانت تكتب على صفحات الفايسبوك وعلى لافتات ميدان التحرير في آن معاً، (إرجع ياريس كنا بنهزر معاك.. الكاميرا الخفية!!، ارحل.. الولية عاوزة تولد والولد مش عايز يشوفك، ارحل مراتي وحشتني متزوج من ٢٠ يوم، لو ما استحمتش النهاردة في بيتنا هاستحمى يوم الجمعة في قصر الرئاسة). هذا يعني من المنظور الاجتماعي أن منظمي الثورة يدركون عقل وروح الناس الذين يتوجهون إليهم، لذا هم يتفاعلون معهم بلغتهم وبإسلوبهم وبطريقتهم في التفاعل، وقد ترافق الشعار المكتوب على الورق في ميدان التحرير مع الشعار الالكتروني على صفحات الفايسبوك، وتزامن الهتاف الكلامي من الساحات مع

الهتاف الالكتروني من الحواسيب، وبذلك تكون قد وصلت الرسالة إلى المجتمع المحلي والمجتمع الافتراضي في آن معاً.

١٠ ـ المجتمع الافتراضي الواحد:

يمثل الفايسبوك بالنسبة لأعضائه مجتمعاً متكاملاً يتقاسمون فيه المصالح والاهتمامات، ويتحقق فيه نسق المشاركة، وإشباع حاجة التفاعل الاجتماعي. كما ينشأ في هذا المجتمع الافتراضي بيئة إجتماعية أقرب ما تكون للحياة الحقيقة في تفاعلاتها وهمومها وقضاياها، حيث أن المجتمع الحقيقي المعاش في الحياة الواقعية يستكمل تواجده في الحياة الافتراضية، ليصبح الفرد يعيش ضمن مجتمعين واحد حقيقي وآخر إفتراضي، لكن نطاق الأول ضيق، بينما نطاق الثاني واسع، وهذا ما جعل الشباب يكثرون من تواجدهم فيه لأنه يحقق لهم المزيد من الاشباع لحاجاتهم التواصلية، فلم يعد الفرد محصوراً في إطار اجتماعي محدود، بل أصبح ينتمي إلى مجتمع أقرب مكاناً، وأوسع مجالاً، وأكثر اجتماعية.

ويتميز أي مجتمع إفتراضي بملامح وسمات لا بد من توفرها أهمها:

- الهدف من إنشاء هذا المجتمع أو دافع المشاركة.
- أن يكون للمجتمع حضور طبيعي مثلما له حضور إفتراضي.
- توفر بيئة البرمجيات (الدردشة ـ التراسل الآني ـ تبادل الصور والفيديو..)
- حجم المجتمع ودرجة نموه أي تزايد أعضائه من خلال آلية التفاعل ومدى الارتباط بين الأفراد.
- ثقافة أعضاء المجتمع أي الاختلافات الثقافية أو العرقية أو التوحد الثقافي.
- البناء التحكمي للمجتمع أي آليات تطويره وتفعيله.

نجد أن الفايسبوك قد حقق كل سمات المجتمع الافتراضي وأمّن لمشتركيه كل الملامح التي جعلت منه مجتمعاً إفتراضياً واحداً يضم كل من كانوا ينادون بإسقاط الأنظمة المستبدة.

١١ ـ العقل الجمعي الالكتروني:

يتركب مجتمع الفايسبوك من الواقعات الاجتماعية الالكترونية من خلال قسمين، أولهما: الظواهر الاجتماعية الرئيسية بما تمثله في تفاعل الاجتماع الانساني، وما يجسده الاتصال الطبيعي، والتلاقح الثقافي، والتجاري، والتعليمي، والاعلامي، والسياسي، والاقتصادي، ومؤخراً الثوري. وثانيهما: التمظهرات الفرعية في الصفحات والمواقع والصور والفيديو والاحداث والمناسبات والدردشة والاتصال بانواعه.. ويحدث ذلك من خلال عامل مشترك لمختلف مظاهر الحركة الفايسبوكية الانترنتية، وهو الفرد ـ الجماعة الافتراضية. وبذلك يبرز التركيب الأعلى للانترنت من المنظور الاجتماعي، وهو ما يعرف بـ «العقل الجمعي الالكتروني» وهو مجموع لتفاعل العقول الفردية الافتراضية، ضمن نظام بيئي إفتراضي، ذو توجه شمولي للحركة المعلوماتية في مجتمع الفايسبوك، بما يخدم توجهاته ومساراته في شتى الأصعدة الاجتماعية والتكنولوجية. وقد توحد العقل الجمعي الالكتروني حول الثورة لأنه مثّل النظام الاجتماعي للتفاعل البشري الآلي في الفايسبوك.

١٢ ـ الهيمنة الثقافية الوسائطية:

يُظهر الفايسبوك وإستخداماته من قبل الشباب حقيقته التحكمية، وفرضه لهيمنته الفكرية والتصورية والقيمية على تفاعل وتعامل الأفراد والجماعات المستخدمين له، ما أفضى إلى بروز أهمية قصوى للمنظور الثقافي وتوجهاته وإمكانية تسييره بما يؤدي إلى بلوغ الأهداف والغايات التي ترسم له. وقد استطاع الفايسبوك أن يكون وسيط الوسائط لقدرته على إحتواء الوسائط الأخرى للمعلومات وإنتشارها بين الجماهير، فهو يحوي الصحافة، والراديو، والسينما، والتلفزيون، والهاتف، والفاكس، والفيديو، والكمبيوتر، إضافة إلى سهولة الوصول إلى المعلومات وتخزينها وتبادلها، ونقلها من مكان لآخر بلمح البصر. هذا ما أدى إلى لعبه دوراً تحكمياً خطيراً وتحوله إلى أداة للسيطرة الاجتماعية وفرض الهيمنة الفكرية على قطاعات بني البشر، وبلورة الرأي العام بطرق

تخطيطية وفق استراتيجيات محددة. هل كان يدرك مارك زوكربرغ أن إدارة الفايسبوك ستخرج عن إطار العلاقات الاجتماعية الذي إنطلق بهدف التعارف بين رفاق المدارس والجامعات أنه سيصبح وسيطاً تدار منه الثورات؟ هذا ما طرحه جان فرانسوا ليوتار في عام ١٩٧٩ في معرض تحليله للوضع ما بعد الحداثة وعصر الحاسوب، ومن سيدير قدرات الحاسوب الاجتماعية، حيث يقول: «ان وظيفة التنظيم ستسحب من أيدي الاداريين لتبقى في يد الآلات، فإذا كانت الآلات (البرمجيات الذكية) هي التي ستختار المعلومات المفوضة بمعالجتها وقيمها فإنها بذلك مفوضة أيضاً باتخاذ القرارات مهما كانت درجتها من الصحة أو الخطأ»[١].

١٣ ـ التوقع المسبق للحركة:

يتميز الفايسبوك بخاصية تسمح للمشتركين بالدعوة إلى أي مناسبة Events يدعو إليها أبناء المجتمع الواحد، من خلال إنشاء صفحة خاصة للمناسبة المراد إجراؤها، يحدد فيها مكان المناسبة وزمانها، والتعريف بها، التي قد تكون مظاهرة، احتفال، محاضرة، لقاء سياسي أو حفلة موسيقية... يستطيع الداعون ان يوجهوا الدعوة لأكبر قدر ممكن من الاصدقاء، ويستطيع كل فرد تصله الدعوة أن يدعو بدوره أصدقاءه لتصل الدعوة إلى آلاف المشاركين. ويحدد كل من تصله الدعوة ثلاث خيارات: الحضور Attending، ربما سأحضر Maybe، ولن أحضر Not Attending. ويسجل على الشاشة توزع المشتركين بحسب خياراتهم، مما يسمح لمنظمي التحرك أو النشاط من التوقع المسبق للمشاركة من أبناء المجتمع الافتراضي. ويتضمن الدعوة إمكانية نشر الصور والفيديو وتبادل التعليقات والاقتراحات قبل حدوث المناسبة مما يساهم في زيادة شعور الانتماء والاندماج من جهة، والمشاركة في صناعة الحدث من جهة أخرى بين المشاركين.

---

(١) Jean Francois Lyotard: The postmodern condition: A Report on knowledge, 2003. http://www.marxists.org/reference/subjectphylosophy/works.lyotard.html

١٤ ـ خارج إطار السلطة السياسية:

يتميز الفاسبوك أنه وسيلة إتصالية لا تخضع للسلطة السياسية المحلية من حيث إمتلاك توجه خطابها مثل التلفزيون والاذاعة والصحف، فهو لا يخضع للسياسة الاعلامية للدولة، لأن مشاركيه يتواصلون من خلال إشتراكهم بالانترنت. وعلى الرغم من ذلك حاولت السلطات السياسية حجب هذه الخدمة لمدى تأثيرها في الجماهير وحثهم على الثورة والانقلاب على الحكام.

١٥ ـ ديمقراطي:

الفايسبوك مساحة حرة، حيث بإمكان أي فرد أن يعبر وينتقد ويعلق ويشارك في إبداء رأيه، بغض النظر إذا كان هذا الرأي صحيحاً أو خاطئاً، إيجابياً أو سلبياً، لا قيود في عالم الفايسبوك، لذا هناك من ذهب إلى نشر صفحة تحت عنوان «جمهورية الفايسبوك الحرة الديمقراطية». كما يحقق الفايسبوك المساواة، (أحد أهم أشكال الديمقراطية)، من حيث المشاركات بين أبناء المجتمع الافتراضي الواحد، حيث لا فرق بين غني وفقير، بين برجوازي وإشتراكي، بين سياسي أو من عامة الشعب، بين مشهور أو مغمور.. وهذا ما جعله مساحة واسعة عبّر من خلالها شباب الثورة عن كل أفكارهم وهواجسهم، وأعلنوا عن مواقفهم بكل حرية وديمقراطية.

ختاماً لقد نجح الفايسبوك في تحقيق ثلاث أمور، على الباحثين الاهتمام بها، خاصة على مستوى العلوم الاجتماعية:

١ ـ أصبح الفايسبوك مساحة حوار ونقاش بين أبناء الوطن العربي، وهي مساحة حرة يمتزج فيها الواقعي والافتراضي، وهذا الأمر يحتم علينا مراجعة معظم المصطلحات والمفاهيم الاجتماعية، ومواكبة المتغيرات الثقافية كي لا تصبح العلوم الاجتماعية خارج فضاء جيل الشباب والزمن.

٢ ـ أصبح الفايسبوك في العالم العربي **مصدراً للمعلومات** للميديا التقليدية (التلفزيون)، فعلى سبيل المثال لا الحصر، بعد ساعات قليلة على إعلان

مغادرة الرئيس التونسي زين العابدين بن علي إلى السعودية، كان روّاد الإنترنت يشاهدون عبر موقعي «يوتيوب» و«فايسبوك»، شريط فيديو مؤثر لمواطن تونسي يهتف في شارع الحبيب بورقيبة: «المجد للشعب... بن علي هرب... بن علي هرب». ما هي إلا أيام، حتى تحوّل الفيديو إلى مادّة ترويجية للثورة التونسية، على قناة «الجزيرة الفضائية». لم يكن هذا الفيديو أولى المواد التي تنتقل من العالم الإلكتروني إلى الشاشة الصغيرة، إذ اعتمدت التغطية الإخبارية للثورات المتلاحقة في دول الوطن العربي، في جزء أساسي منها، على الأفلام التي التقطها مستخدمو الإنترنت، في ظلّ غياب ملحوظ لمراسليها الميدانيين، الذين حوّلتهم الحروب السابقة إلى نجوم. وعليه فعلى الباحثين الاهتمام عن كثب في فهم هذا التحول الاعلامي الجديد، بين «ميديا» كانت حديثة لتوها، فإذا بها تصبح تقليدية في ظل الانترنت، وبين «النيوميديا» بأشكالها المتعددة.

٣ ـ شكل الفايسبوك **محركاً أساسياً في إحداث التغير** في المجتمعات العربية من جهة، وأستطاع أن يقلق الانظمة والدول من جهة أخرى، ففي فلسطين مثلاً ذكرت صحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية إن الأعداد الكبيرة للشباب المنضمين للصفحة التي أنشئت في السادس من آذار ٢٠١١، زاد من قلق الجهات الأمنية والسياسية الإسرائيلية من هذه الحركة، التي استطاعت أن تستقطب ١٠٠ الف مشترك في اليوم الأول لها، ووصل في الايام اللاحقة معدل زيادة المشتركين فيها ١٠ اشخاص في الثانية الواحدة وفق ما أدلى به مؤسس الصفحة على الفايسبوك، مما جعل من الدولة العبرية أن تطلب من إدارة الفايسبوك إغلاق الصفحة. فقام الشبان الفلسطينيين بدورهم إلى إنشاء صفحات جديدة تحت عنوان «الانتفاضة الفلسطينية الثالثة، فلسطين ستتحرر ونحن من سيحررها»، حيث استقطبت بضعة آلاف خلال أيام. وندد أحد الزائرين للصفحات الجديدة بإغلاق الصفحة الرئيسة سائلاً «أين حرية التعبير؟»، وأجمع آخرون على ضرورة

«المشاركة بالانتفاضة الثالثة جنبا إلى جنب حتى لو سرنا على أقدامنا إلى المسجد الأقصى»[1]. وهذا الأمر أيضاً يضعنا أمام شكل جديد من الثورات والمسيرات والحروب الافتراضية والتي ستؤثر في حياتنا الواقعية.

وأخيراً نسأل، هل ستصبح هذه العوالم الافتراضية (والفايسبوك واحد منها) نواة لتغيير العوالم الواقعية في شتى مناحي الحياة؟ وهل ستتعاظم تأثيراتها لتسيّر الحياة البشرية؟ وهل سيكون المستقبل بيد من هو أكثر تنظيماً وقدرة في التأثير في سكان العوالم الافتراضية أو من يمتلكها وله القدرة على تسييرها وتوجيهها؟

(١) http://www.aldiyaronline.com/index.php/article-details/55669

البوليميك في الفكر السياسي الاسلامي

غسان الخالد(*)

يعتبر مفهوم «البوليميك» من المفاهيم الأساسية التي لم تلق الاهتمام اللازم من الباحثين الاجتماعيين في الوطن العربي خصوصاً لجهة الوظيفة والنتيجة، الوظيفة والدور الذي يلعبهما في الفكر السياسي والنتيجة التي يفضي اليها، بالاضافة الى الدينامية التي يتمتع بها والتي تؤهل لاستمرار النتائج الايجابية المتوخاة منه على الصعيد المعرفي كما على صعيد الممارسة السياسية.

ومع أن الكثير من الباحثين العرب قد أشاروا الى هذا المفهوم عن وعي أم عن غير وعي، عن قصد أم غير قصد، في سياق الحديث عن التطور التاريخي للمجتمع العربي وللدولة العربية منذ بداية الدولة الاسلامية وحتى عصرنا الحالي، الا أنهم لم يشيروا اليه كمفهوم وكمصطلح لا من حيث عناصره ولامن حيث العوامل المؤثرة فيه والتي سادت الفكر الاسلامي السياسي منذ البدايات وحتى اليوم. وبإستثناء الدكتور فريدريك معتوق الذي خصص لهذا المفهوم فصلاً كاملاً في كتابه «مرتكزات السيطرة الغربية ـ مقاربة سوسيو ـ معرفية»، (الفصل الثالث)، فإن ما كتب لم يرتق الى حد التوظيف الصحيح لهذا المفهوم ومقارنة نتائجه بين الغرب والعوالم الاخرى ومنها العالمين العربي والاسلامي.(١)

أصل المفهوم

يشتق مصطلح بوليميك في الفرنسية والانكليزية من Polemos وتعني باللغة

(*) استاذ مساعد في معهد العلوم الاجتماعية ـ الفرع الثالث.

(١) فريدريك معتوق، مرتكزات السيطرة الغربية، مقاربة سوسيو ـ معرفية، دار الحداثة، بيروت ٢٠٠٨، د.ن، ص ٥١.

الاغريقية الحرب. وقد أعطي هذا المفهوم في اللغات الأوروبية معنى المخاض السياسي العنيف والمتعلق بالشؤون التي ترتدي الطابع العام. أما ترجمة هذا المصطلح الى لغات العالم الاخرى فلا تأخذ المرادفات بعين الاعتبار سوى المشاحنات أو المشاجرات السياسية بين أفرقاء يحملون أراءً مختلفة، ولعلنا نقرأ هنا أولى الفروقات الوظيفية في إستخدام هذا المفهوم بين الغرب والعوالم الاخرى. ففي الغرب يعني هذا المصطلح انفتاحاً ذهنياً على رأي الخصم في حين أنه لا يعني في العوالم الأخرى الا الشجار. وهذا ما سنلحظه في المقاربة التاريخية لهذا المصطلح في الفكر السياسي الاسلامي.

أما ترجمة هذا المصطلح في اللغة العربية فهي الجدل السياسي أو المجادلة السياسية.

وسواء إعتمدنا مفهوم الجدل أو المجادلة، فإن الأمر لا يتغير فيه شيء. إذ أن كلا من المفهومين لا يعنيان في الممارسة السياسية الاسلامية إلا المعنى ذاته الذي يحمل سمة الجدل العقيم حيث يبقى كل فريق على رأيه، هذا إذا لم يلغِ أحدهما الآخر. والأصح أن هذا الجدل هو ما يطلق عليه الجدل البيزنطي أو السفسطائي والذي لا يؤدي الى نتيجة ايجابية. بمعنى آخر إن الجدل السياسي في الفكر الغربي هو جدل خلاق وبناء كما يقول معتوق لانه يحمل استعداداً ذهنياً للانفتاح على الآخر،[1] في حين انه في الفكر السياسي الاسلامي هو جدل عقيم.

والجدل بالمعنى القديم هو فن الحوار، مجابهة حجج متعاكسة تسمح بالارتقاء الى معرفة صحيحة. أما في القرون الوسطى فقد كان الجدل يعني المنطق أو فن التعقل. ويرى خليل احمد خليل أن الجدل عند كانط يدل على المنطق المستند الى الظواهر أو الافكار الوهمية، في حين أن هيجل قد البسه دلالة جديدة ذات أثر كبير. فالجدل حركة الخطاب التي تستولي تدريجياً على

(١) فريدريك معتوق، م.س، ص٥٢.

الحقيقة، لا من خلال تقدم متواصل نحو الوجود بل من خلال سلسلة أزمات أو تنازعات متجاوزة (جدل المولى في معنييه المتضادين السيد والعبد. ويضيف خليل أحمد خليل أنه بعد هيجل إنتقل الجدل من المنحنى الذاتي (الجدل كمنطق فكري) الى المنحنى الموضوعي (الجدل كحركة خاصة بالواقع عينه)، وهو ما يؤدي الى عدم صمود تماهي هذين القطبين الذاتي/الموضوعي، المثالي، الواقعي الخاص بالنسق الهيجلي وخصوصاً عندما يتم الانتقال الى أفق سياسي مختلف. فالجدل منهج توليف وفن حياة وهو عند السياسي المعتدل فضيلة وتقنيات مصالحات وتوفيق «الديمومة في الحركة «التنوع في الوحدة».[1]

يرى الدكتور نديم منصوري أن الفضل في إستخدام هذا المفهوم يعود الى المفكر الالماني كارل شميث في كتابه مفهوم السياسة la Notion de politique والى الفرنسي جوليان فروند في كتابه خلاصة السياسة l'essence du politique. ويعتبر شميث أن السياسة هي قبل كل شيء القدرة على استكشاف العدو وترتكز على التفريق الصارم بين الصديق والعدو وهو ما يعني كما يقول منصوري أنه لا يمكن فهم السياسة الا على أساس الصراع بين القوميات المختلفة ولو وصل هذا الصراع وقد يصل الى الحرب التي قد تمثل التحدي الأخطر في مجال السياسة لانها مسألة حياة أو موت[2].

وهنا يجب الا ننسى أن للحرب وظائف سياسية، وغالباً ما تندلع الحروب بين الدول بغية تحقيق نتيجة إيجابية في المجال السياسي، أي بغية تحقيق مكاسب سياسية.

ويتابع منصوري تحليله بأن شميت كان ينتقد الليبرالية لانها تستخدم البولميمك لتمييع المواقف وان رفضه للبوليميك الغربي نابع من رفضه للفلسفة الليبرالية ويخلص الى أن رفض شميت للبوليميك كان رفضاً ايديولوجياً يرتكز

---

(١) خليل احمد خليل، مفاتيح العلوم الانسانية، دار الطليعة، بيروت، د.ت، ص ١٤٩.

(٢) نديم منصوري، البوليميك الغربي والبوليميك اللبناني، مجلة العلوم الاجتماعية، مركز الابحاث في معهد العلوم الاجتماعية، العدد ١٤، أذار ٢٠١١، ص٦٨.

على نزعة توتاليتارية شمولية، الى حد أن كارل بوبر إعتبره «عدواً لدوداً للمجتمع الليبرالي المفتوح».

من الطبيعي أن نشير ونحن نتحدث عن إستخدام المصطلح الى الادوات. ومن أهم وأبرز الادوات المستخدمة في البوليميك هي: النقد اللاذع، والهجاء، والتصارع والمجادلة. وفي عرضنا لهذه الادوات المستخدمة في الفكر السياسي الاسلامي سنشير دائماً الى الجانب السياسي منها فقط. فعندما نتحدث مثلاً عن الهجاء وهو يشكل مادة غنية في الادب العربي منذ العصر الجاهلي مروراً بالعصريين الأموي والعباسي، لن نتحدث عن الهجاء الشخصي، بل عن الهجاء السياسي المستخدم للدفاع عن رأي سياسي ما، أكان ذلك بناء على طلب من السلطة المتمثلة في الأمير أم عن إقتناع برأي وميل سياسي نحو شخص ما. وهنا يصبح المديح السياسي الوجه الآخر للهجاء السياسي، لان المعادلة في السياسة تتمثل في أن «اللا موقف هو موقف»، وهو ما يعني الغاء لكل ما يسمى بالمواقف الوسطية، لان الموقف السياسي لا يمكن أن يكون بين بين، فإن لم تكن معي فأنت ضدي. ومسألة الحياد والحياد الايجابي مسألة فيها نظر.

ينبغي أن نضيف الى الأدوات المشار اليها اعلاه في البوليميك العوامل المؤثرة في البوليميك السياسي الاسلامي. اذ أنه بدون هذه العوامل قد لا يمكن الحديث عن بوليميك إسلامي سياسي، وقد لا تكون هناك أصلاً سياسة. وتتجلى هذه العوامل في ثلاثة هي: العصبية والدين واللغة. ففي الفكر السياسي الاسلامي لا يكتمل الحديث عن السلطة السياسة بمعزل عن العصبية التي لا تقوى بدورها وتسيطر الا بنزعة دينية.

العصبية:

«لئن اكله الذئب ونحن عصبة إنا إذاً لخاسرون».[1]

تكون العصبية وفق ابن خلدون بالاهتمام بالنسب لان صلة الرحم أمر

---

(١) سورة يوسف، آية ١٤.

طبيعي في البشر الا القليل. وفي الحديث الشريف «تعلموا من أنسابكم ما تصلون به ارحامكم». وفائدة النسب هي في الالتحام الذي يوجب صلة الارحام حتى تقع المناصرة والنعرة. فبالعصبية تشتد الشوكة ويخشى الجانب ويكون حسب ابن خلدون التعاضد والتناصر وتعظم رهبة العدو لهم.[1] ولن ندخل هنا في تفاصيل العصبية وكيفية توزعها لكننا نود أن نشير الى ان العصبية غايتها الملك. ولكن لماذا الملك وليس الرئاسة؟

يعتبر ابن خلدون أن المُلك هو أمر زائد على الرئاسة، فالرئاسة عنده سؤدد وصاحبها متبوع وليس له عليهم قهر في احكامه. أما الملك فهو التغلب والحكم بالقهر. ولابد ان تكون هناك عصبية قوية داخل القبيلة تغلب العصبيات الأخرى وتلتحم فيها جميع العصبيات. واذا كان المُلك غاية العصبية فإنه عندما يحصل يكون بالاستبداد بالدرجة الأولى.[2]

لكن ابن خلدون يرى أن العرب لا يحصل لهم المُلك ولو كانوا أصحاب عصبية الا بصبغة دينية من نبوة أو ولاية أو أثر عظيم من الدين. ذلك أن العرب أصعب الامم انقياداً الا بوجود الذاتي فإذا كان فيهم النبي أو الولي الذي يبعثهم على القيام بأمر الله ويذهب عنهم مذمومات الخلاق ويأخذهم بمحمودها ويؤلف كلمتهم لاظهار الحق، تم اجتماعهم وحصل لهم التغلب والملك.[3]

على أن ابن خلدون لم يقدم لنا فقط العصبية القبلية والدعوة الدينية باعتبارهما مفاتيح تخص التاريخ العربي الاسلامي، بل هناك مفتاح آخر كان حاضراً باستمرار عند ابن خلدون وهو العامل الاقتصادي الذي لم يقدم نفسه زمن ابن خلدون وما قبل الرأسمالية على أنه «كائن من أجل ذاته كما كانت تفعل العصبية، لكن ابن خلدون وصفه بـ «مذهب في المعاش غير طبيعي» لانه لا يقوم على العمل والانتاج بل على الغزو أو على العطاء الذي يقدمه الامير والذي

---

(١) ابن خلدون، المقدمة، دار الكتاب اللبناني، بيروت ١٩٧٩، ص٢٢٤.
(٢) المرجع ذاته، ص ٢٤٦.
(٣) المرجع ذاته، ص ٢٦٦

بات يعرف في الثقافة العربية بـ » المكرمة». فالدولة عند ابن خلدون تجمع أموال الرعية وتنفقها في بطانتها ورجالها فيكون دخل تلك الاموال من الرعايا وخرجها في أهل الدولة ثم في من تعلق بهم من اهل المصر وهو الاكثر فتعظم لذلك ثروتهم»[1]. وهذا النوع من الاقتصاد هو ما يطلق عليه اليوم مصطلح الاقتصاد الريعي.

نخلص مما تقدم الى التأكيد على أهمية العصبية القائمة على رابطة الدم والعصبية الدينية وسنرى الان كيف تجلت هاتان العصبيتان في الفكر السياسي الاسلامي منذ بدايات الدعوة الاسلامية وحتى الآن، وانا اعتذر مسبقاً عن الاستطرادات التي تمر معنا والتي غايتها التأكيد على أن البوليميك في الفكر السياسي الاسلامي انما إنحصر في المشاجرة وزاد في الانقسام العامودي للمجتمع العربي والاسلامي على حد سواء، من غير أن نلغي العامل الاقتصادي من التحليل عند الضرورة، لانه شكل على الدوام عامل خلاف داخل السلطة في الدولة الاسلامية كما سيتبين لاحقاً.

بدايات الدعوة

سكنت مكة مجموعة من العشائر أقامت بينها أحلافاً منها على سبيل المثال لا الحصر حلف الفضول (وقد شهده النبي وهو شاب لم يوح اليه بعد)، هذا الحلف هو إمتداد لحلف «المطيبين» الذي لم يبق خارجه الا بني عبد شمس وبني نوفل بسبب النزاع الذي كان قائماً بين بني عبد شمس وبين هاشم وابنه عبد المطلب. ويكون بذلك بنو عبد شمس (بنو أمية وبنو أبي العاص) وبنو نوفل قد إنضموا الى فريق الاحلاف (لعقة الدم) لتصبح الخارطة القبلية القريشية في مكة مع بدايات الدعوة كما يلي: بنو هاشم والمطلب ومعهم تيم وزهرة وعدي والحارث بن فهر من جهة، وبنو عبد شمس ونوفل وأسد وعامر من جهة

(١) انظر حول هذا المفهوم: الامة والدولة والاندماج في الوطن العربي، تحرير غسان سلامة، مركز دراسات الوحدة العربية، ج٢. بيروت ١٩٨٩.

اخرى، وبنو مخزوم وسهم وجمح وعبد الدار من جهة ثالثة والتي كانت تربطها بالمجموعة الثانية مصالح تجارية وهو ما جعل بني مخزوم وبني عبد شمس يقفون في صف واحد ضد النبي وأهله بني هاشم.[١]

هذه الشبكة من العلاقات القبلية ـ تحالفات للنعرة والنصرة اضافة الى علاقات الجوار وقفت حائلاً دون المس بأي قدر من هذه القبائل. والقبيلة هي دائماً في حلف جديد مع قبيلة او مجموعة أخرى.[٢] وهذا ما ساعد على حماية الدعوة الاسلامية اذ وفق الحديث الشريف «ما بعث الله نبياً إلا في منعة من قومه» فإن هذه الدعوة قامت على العصبية أولاً بأول. وعملاً بالآية الكريمة «اصدع بما تؤمر وانذر عشيرتك الأقربين»، دعا النبي (ص) رجال عشيرته بني هاشم ومعهم نفر من بني المطلب وخطب فيهم وكانوا خمسة وأربعين رجلاً. وعندما اعترض أبو لهب قال ابو طالب: والله لنمنعه ما بقينا»[٣].

والثابت تاريخياً أن أبا طالب هو الذي منع وحمى الرسول (ص) من أذى قريش التي وعندما زادت الضغط على النبي (ص) عبر الضغط على اتباعه جمع أبو طالب بني هاشم وبني المطلب ودعاهم الى ما هو عليه من منع الرسول (ص) والقيام دونه فاستجابوا له إلا ما كان من أبي لهب الذي استمر في معاداته للرسول (ص).[٤]

لقد منعت القبيلة الدعوة على الرغم من أنها لم تعتنقها. وقد كان إسلام حمزة عم النبي (ص) وعمر بن الخطاب في الاطار ذاته من الملابسات القبلية. ويروى أن النبي قد دعا الله أن ينصر الاسلام أو يعزه بأحد العمرين، عمر بن

---

(١) ابو محمد الملك بن هشام، السيرة النبوية، تحقيق مصطفى السقا وآخرون، سلسلة تراث الاسلام، القاهرة ١٩٥٥ ج١ ص ١٣٣ ـ ١٣٤.

(٢) محمد عابد الجابري، العقل السياسي العربي، محمدداته وتجلياته، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ط٦، نيسان ٢٠٠٧، ص ٨٢.

(٣) ابو الحسن علي محمد بن الاثير، الكامل في التاريخ، بيروت دار الفكر، ١٩٧٨، ج٢ ص ٤٠ ـ ٤١.

(٤) ابن هشام، المرجع السابق، ص ص ٢٦٤.

الخطاب وعمر بن العاص. الأول قوي الشكيمة والثاني شديد الدهاء السياسي. وهو يأتي في المرتبة الثانية بعد معاوية. والأصح أن كلاهما قد عرف بالمكر السياسي والدهاء السياسي.

على أن فعل المنع لم يكن فقط تجاه النبي (ص) بل كان ايضاً من النبي تجاه أقربائه، حيث يروي إبن هشام في سيرته أنه عندما جاء العباس عم النبي بأبي سفيان الى الرسول (ص) وهو في طريقه الى مكة لفتحها أصر عمر بن الخطاب ان يضرب عنقه فقال العباس «أني اجرته» ولما أصر عمر وأكثر قال العباس: «مهلاً يا عمر فوالله أن لو كان من بني عدي بن كعب ما قبلت هذا، ولكنك قد عرفت أنه من رجال بني عبد مناف»[1]. وقد جاء في الحديث بعد فتح مكة: أنه من «دخل المسجد فهو آمن، ومن دخل منزل أبي سفيان فهو آمن». ونحن إذ نسوق هذه الروايات لنؤكد على أهمية العصبية في الدعوة الدينية وأهمية التحالف بينهما. وهو أمر بات معروفاً لدى معظم الباحثين.

عهد خلافة عثمان والمرحلة الأموية

بالعودة الى البوليميك في الفكر السياسي الاسلامي، فإن هذا البوليميك قد ظهر بشكل واضح قبل وبعد مقتل الخليفة الثالث عثمان بن عفان، ورفض معاوية والي الشام أنذاك من مبايعة علي بن أبي طالب ويظهر من الروايات والاخبار الموثقة كيف أن معاوية قد ظهر كسياسي ماهر حين أظهر مكره ودهاءه السياسي. واذا كان السياسي البارع هو السياسي الذي يجعل من البوليميك لغة يتواصل من خلالها مع الجميع وأنه السياسي الذي يحترف لعبة المكر والفكر وحرفة الملاسنة والمداهنة كما يقول الدكتور نديم منصوري[2]، فإن ما سنورده الآن لخير دليل على هذه الصفات وصدقية هذا التحليل.

يروي الذهبي أن عبادة بن الصامت الأنصاري «أحد النقباء ليلة العقبة، شهد

---

(١) ابن هشام، المرع ذاته، ج٢، ص ٥٩٥.

(٢) نديم منصوري، م.س، ص ٦٨.

بدراً وولي قضاء فلسطين وسكن الشام»[1]، كان يقوم بحملة ضد أنواع من البيوع كان يلامسها الربا، فاستدعاه معاوية وسأله عن الحديث النبوي «الذهب بالذهب مثلاً بمثل سواء بسواء وزناً بوزن بدا بيد ما زاد فهو ربا»، فأكد سماعه من النبي فقال معاوية «أسكت عن هذا الحديث لا تذكره» فقال له» بل وأن رغم أنف معاوية ثم قام فقال معاوية بدهائه السياسي الماكر: ما نجد شيئاً أبلغ فيما بيني وبين أصحاب محمد من الصفح عنهم»[2].

كثرت الاحتجاجات زمن الخليفة عثمان بن عفان وعمت الامصار نتيجة سياسته التي قربت الاقرباء في اطار صلة الرحم أي العصبية الدموية. ولم يكتف بذلك بل لجأ في بعض الأحيان الى أساليب القمع السلطانية كما تذكر كتب التاريخ، ومنها النفي وهو ما كان نصيب أبي ذر الغفاري حين احتج على معاوية فشكاه الى الخليفة الذي كتب اليه بدوره «أما بعد فأحمل جندباً (اسم أبي ذر) اليّ على أغلظ مركب وأوعره، فوجه معاوية من سار به الليل والنهار. ولما قدم أبو ذر الغفاري المدينة قال لعثمان: «تستعمل الصبيان، وتحمي الحمى وتقرب الطلقاء»، فنفاه عثمان الى الربذة خارج المدينة وبقي فيها حتى مات.[3]

لننظر هنا في قول ابي ذر، «تستعمل الصبيان»، هذا نوع من النقد اللاذع في اطار مهذب للخليفة، ومعظم الاحتجاجات كانت تتسم بهذه الصفات في إطار الفكر الديني الذي يقضي بالنصح بأدب، ولذلك فقد كان الفكر الاحتجاجي للصحابة في زمن الخليفة عثمان إنما يتم بأحاديث نبوية وآيات قرآنية دالة على ما يريدونه ويرى البعض أن إعتراضات أبي ذر الفقاري تميزت بالطابع اللاسياسي، إذ أن هذا الصحابي كان مثالا للرجل الذي يأمر بالمعروف وينهى

---

(١) أحمد بن عثمان الذهبي، تاريخ الاسلام ووفيات المشاهير والاعلام، بيروت، دار الكتاب العربي ١٩٨٧، عصر الخلفاء الراشدين، ص ٤٣٤.

(٢) أبو القاسم علي بن الحسن بن عساكر، تهذيب تاريخ دمشق الكبير، هذبه ورتبه عبد القادر بدران، بيروت دار المسيرة، ١٩٧٩، ط.ثانية، ج٧ ص ٢١٥.

(٣) احمد بن يحيى بن جابر البلاذري، أنساب الاشراف، القاهرة، جامعة الدول العربية، المحفوظات العربية، ١٩٥٩، ج٥ ص٣٥.

عن المنكر بمفرده من غير أن تكون له أهداف سياسية. إعتراض على السلطة وليس الخروج عن طاعتهم وهو ما يفسره البعض ان هذه الحركة الاحتجاجية لم تبلغ مرتبة المعارضة السياسية.[1]

واذا كانت معارضة أبي ذر قد تميزت بطابعها اللاسياسي فإن معارضة عمار بن ياسر كانت معارضة سياسية راديكالية لانه كان رجلاً حركياً صدامياً. وفي قصته مع عثمان وإحتجاجه عليه، نرى العصبية من جديد. فبعد أن إحتج عمار على الخليفة عثمان وعنده مروان بن الحكم وأهله من بني أمية بكتاب قال مروان يا أمير المؤمنين إن هذا العبد الأسود قد جرأ عليك وانك إذ قتلته ثكلت به من وراءه». ولنلاحظ هنا ان الدين الذي يجعل من المؤمنين اخوة ولا يفرق بين عربي واعجمي الا بالتقوى، قد تخطاه مروان بنعت عمار بن ياسر وهو من المبشرين بالجنة وقال فيه الرسول (ص)، «تقتلك الفئة الباغية» بنعته بالعبد الأسود وهي نظره استعلائية فوقية ترتدي طابع التمييز العنصري.

وتكمل الرواية أن عثمان أمر بضربه وضرب عمار حتى فتق بطنه فغشي عليه، فأمرت به أم سلمة (زوج النبي) من بني مخزوم وعمار حليف هذه القبيلة وأدخل منزلها. وغضب بنو المغيرة (المخزوميون) فلما خرج عثمان للصلاة عرض له هشام بن الوليد بن المغيرة فقال: «أما والله لئن مات عمار من ضربه هذا لقتلت رجلاً عظيماً من بني أمية»[2].

المعروف عن عمار بن ياسر أنه وقف الى جانب علي في حربه ضد معاوية. وهو لم يكن من مؤيدي التحكيم ولما قتل عمار في صفين فرح أنصار علي لتحقق الحديث النبوي «عمار تقتله الفئة الباغية»، وهو ما يعني بالضرورة أن فئة معاوية التي قتلت عماراً هي الفئة الباغية. لكن معاوية المعروف بدهائه ومكره السياسي كما مر معنا، وفي إطار نفي التهمة لا بل والقائها على خصمه

(١) محمد عابد الجابري، العقل السياسي العربي، م.س، ص ٢٢٤.

(٢) ابو محمد عبد الله بن مسلم الديتوري بن قتيبة، الامامة والسياسة المعروف بتاريخ الخلفاء، تحقيق محمد طه الزيني القاهرة، ممتبة مصطفى الحلبي ١٩٦٣، ج١ص٣٣.

الجامعة اللبنانية

السياسي سرعان ما انتج بفكره مقولة مضادة من غير أن ينفي حديث الرسول (ص) في عمار. وروج مقولة أن الفئة الباغية هي التي أتت به الى الحرب وليس من قتلته. وهنا تتجلى مقولة نديم منصوري في أن السياسي هو الذي يحترف لعبة المكر والفكر بكل ابعادها. فمعاوية عندما شعر بأنه سيخسر المعركة أمر رجاله فرفعوا المصاحف على رؤوس الرماح وطلب التحكيم. وحتى التحكيم لم يخلُ من المكر السياسي كما تقول الروايات. ففي حين إختار علي ابو موسى الاشعري للتحكيم من طرفه وهو زاهد إختار معاوية عمرو بن العاص وهو داهية. وبين الزهد والدهاء فرق شاسع. وبالمكر أيضاً جاءت مصلحة التحكيم لصالح معاوية لان عمرو بن العاص قد نقض ما أتفق عليه مع أبي موسى الاشعري من خلع الاثنين معاوية وعلي.

على أية حال قد لا يحتاج الحديث عن دهاء معاوية السياسي الكثير من الاسناد والاثبات اذ هو القائل «لو كان بيني وبين خصمي شعرة لما قطعتها. فإن شدّ رخيت، وإن رخى شددت»، حتى بات المثل يضرب بشعرة معاوية. لكن من المفيد الاشارة هنا أن الجدل السياسي في الفكر السياسي الاسلامي عقب وفاة الرسول (ص) لم يكن فيه من المكر والدهاء بقدر ما لعبت العصبية دورها، والموروث القبلي والديني. ولم يظهر المكر السياسي الا بعد مقتل عثمان وحمل راية الأخذ بالثأر من القتلة من قبل معاوية، الذي حاول من خلال هذا الثأر الدموي بقاءه في السلطة او بالاحرى بقاء السلطة في بني أمية. وهي تحولت فعلاً الى مُلك وفق ما ترويه المصادر السنية بكثرة ونصه «الخلافة في أمتي ثلاثون عاماً ثم تكون ملكاً بعد ذلك»، وبدأ المُلك مع معاوية.[1]

لكن من المفيد الاشارة أيضاً أن السلوك السياسي لمعاوية وخلفائه من بعده لم يخلُ من ممارسات قمعية كان الحجاج بن يوسف الثقفي الذي ولي العراق

---

(١) انظر، ابو الحسن علي بن اسماعيل الاشعري، الابانة عن اصول الديانة، دار الانصار، القاهرة ١٩٧٧، ص ٢٥٩. وانظر ايضاً

الذي كان مركزاً للاعتراضات والاحتجاجات، أحد أشهر ابطالها. ولم يوفر بني أمية في حكمهم أو أثناء حكمهم شيئاً الا وظفوه بما يخدم مصالحهم. وبلغ الأمر حدّ السماح بالتطاول على قريش وعموم الأنصار الذي نصروا الرسول (ص) على لسان شاعر البلاط الأموي المعروف بالاخطل حين قال:

ذهبت قريش بالمكارم والعلى والـلؤم تحت عمائم الأنصار

وقد أهدرت الأنصار دمه الا أن الخليفة الأموي حماه ومنعه. وبهذا المنطق فإن النقد اللاذع المتمثل بهذا النوع من الهجاء يكون قد انتقل الى ما يعرف اليوم بحرية التعبير، بصرف النظر عما تحمله هذه الحرية من أذى حتى للأمويين أنفسهم.

من المفيد الإشارة هنا الى أن النقد اللاذع لم يتجاوز في التاريخ الاسلامي مسألة العصبية التي كانت سائدة في العصر الجاهلي. وبهذا المعنى يصبح المدح والفخر من جهة والهجاء من جهة ثانية وجهان لعملة واحدة. فالمدح والفخر يحملان منطقاً متعالياً فوقياً مما يجعلهما يتشابهان في الوظيفة مع الهجاء كقصيدة «زين العابدين» للشاعر الأموي الفرزدق، أو كقول الشاعر لأحد الحاضرين في مجلس الخليفة الأموي:

فغضّ الطرف إنك من نمير فلا كعباً بلغت ولا كلابا.[1]

كما أنه من المفيد الإشارة هنا الى أن اللغة العربية الملتبسة المعاني في بعض الأحيان قد ساهمت في الإنقسام السياسي الناتج عن فهم كل طرف للمعنى المقصود بالقول. وهنا نذكر على سبيل المثال ما أورده بعض الرواة من أن معاوية طلب من خطيب المسجد أن يسبّ علياً على المنبر فقال الإمام: «لقد طلب مني الخليفة أن تسبوا علياً فسُبوه». وهنا إنقسم الحضور بين من يسب علياً وبين من يسب معاوية لأن «هاء الضمير» لم توضح من هو المقصود بالشتم، كقول «أعطه ألف درهم ونصفه». فماذا يعني النصف، هل نصف

(١) نمير وكعب وكلب جميعها عشائر عربية معروفة.

الألف أم نصف الدرهم؟ هو التباس كثيراً ما نقع عليه في الخطاب السياسي الإسلامي وهو ناتج على الأرجح بأن للقول دائماً معنيين ظاهري وباطني.

والمعروف عن العصر الأموي وخصوصاً في عهد معاوية أن نوعاً جديداً من الحكم قد نشأ. ويرى البعض في ملك معاوية تأسسياً جديداً للدولة في الاسلام وإعادة بنائها.[1] وعلى قاعدة «إذا لم يكن ما تريد فأرد ما يكون» فإن أهل السنة نظروا ومازالوا ينظرون الى حكم أو ملك معاوية من الجوانب الايجابية فيه إذ إستطاع معاوية أن يلم «شمل المسلمين» وأن يبني دولة قوية. ولذلك فإن النظرة اليه لم تكن على الأرجح مقارنة بما قبله بل مقارنة بمن أتوا بعده.

ويرى الجابري أنه اذا أردنا أن ننظر بموضوعية سنجد أن ملك معاوية كان فعلاً دولة السياسة في الاسلام لانه أوجد من خلال سلوكه السياسي المعروف بما يعبر عنه اليوم بـ » المجال السياسي» مع إحتفاظ القبيلة والغنيمة والدعوة بأدوارها وبقيت تفعل فعلها كإطار محدد، ولكن فعل هذه المحددات الذي كان مباشراً في المرحلة السابقة سيصبح مع ملك معاوية فعلاً يمارس بتوسط السياسة[2]. وصل إلى حد تدشين قطيعة على مستوى الخطاب السياسي مع ما كان سائداً من قبل[3]. بالمعنى الابستيمولوجي لا بالمعنى اللغوي. أي بمعنى أن اللاحق من المعارف والنظريات غير مبني على السابق وغير تابع له بل هو منفصل ومرتكز على مرجعية جديدة.

---

(١) محمد عابد الجابري، العقل السياسي العربي، م.س، ص ٢٣٢.

(٢) المرجع ذاته ص ٢٣٣ ـ ٢٣٤.

(٣) انظر نص الخطاب الذي القاه معاوية عندما قدم المدينة في السنة الأولى لولايته في:
ابن عبد ربه، العقد الفريد، تحقيق محمد سعيد العريان، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة ١٩٥٣ ج٤، ص١٤٧. حيث يشير الى التغيير في طريقة الحكم مختلفة عن سبقوه من الخلفاء تقوم على معادلة فيها نفع «لي ولكم» وهذه المعادلة هي «مواكلة حسنة ومشاربة جميلة» مع حضهم على قبول العطايا مهما بلغ حجمها وتحذيرهم من الفتنة لانها تفسد المعيشة وتكدر النعمة.

على أية حال يمكن توصيف الخطاب السياسي الاسلامي في هذه الحقبة التي بدأت مع الدعوة وحين حكم معاوية بأنه إتسم بإنتقاله من القبيلة والغنيمة الى الدولة وطريقة تعاطي معاوية مع خصومه خصوصاً على مستوى التعبير عن الرأي حين قال لهم «قولوا ما شئتم ولن أتدخل إلا حين أرى أن كلامكم يتحول الى عمل. وقد جسد هذه المعادلة فعلاً بقوله: «لا أحول بين الناس والسنتهم مالم يحولوا بيننا وبين سلطاننا»[1].

ومما يعرف عن معاوية انه كان يستقبل خصومه السياسيين ويستمع الى نقدهم ومع ذلك كان يصرفهم بهدوء ويجزل لهم العطاء. وهو لم يكن يرغب في القطيعة مع أحد حتى مع خصومه فإنه كان حريصاً على إبقاء العلاقات القبلية والسياسية معهم وهذا ما يرى فيه الجابري نوعاً من العقد السياسي إقترحه معاوية على خصومه. هو نوع من الليبرالية على مستوى حرية التعبير.[2]

ومع ذلك ورغم هذا التعاقد الجديد كما يشير اليه الجابري، لكن هذا الانفتاح النسبي على الخصوم لم يصل الى مرحلة الأخذ بآرائهم وبقي الأمير أميراً والناس ناساً. بمعنى آخر فإن البوليميك في الفكر السياسي الاسلامي منذ وفاة الرسول (ص)، لم يحمل انفتاحاً على الاخر، إذ بقي هذا الفكر السياسي في إطار القبيلة والغنيمة والدعوة، وبقي الجدل السياسي والغلب بالمعنى الخلدوني موجوداً في هذا الفكر، وهو ما لم يتسم به البوليميك الغربي كما يقول فريدريك معتوق. ذلك أن الميزة في الرؤيا السياسية في الغرب قد أتت بكل بساطة بعد خروج هذا الغرب من القرون الوسطى من خلال وضعها مواثيق مدنية للتفكير والعمل السياسي حيث لا سياسة خارج إرادة المجتمع.[3]

ولعل هذه الميزة هي من المفارقات الاساسية بين الغرب والشرق. إذ أن في قلب المجادلة السياسية في الغرب هناك الانسان لا الخالق، والعقلانية هي

---

(١) ابن قتيبة، عيون الاخبار، المؤسسة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٦٣ ج١ ص٩.

(٢) محمد عابد الجابري، م.س، ص٢٣٧.

(٣) فريدريك معتوق، مرتكزات السيطرة الغربية، م.س، ص ٥٢.

مقياس الحقيقة لا الايمان.[1] في حين أن قلب المجادلة السياسية في الفكر الاسلامي كانت القبيلة والعقيدة وكان الأمير أو الملك أو السلطان والخليفة أو أمير المؤمنين وغيرها من التسميات. فالملك أو الخليفة عليه أن يضع نصب عينيه القبيلة والدين ومن ثم عليه أن يضع مصالحه.

ولقد بقيت مسألة القبيلة بارزة حتى عند معاوية. فالخلافة ليست للعرب بل لقريش وهي ليست لقريش كلها بل لبني عبد مناف وحدهم وهي لبني أمية خاصة. اذ أن الخلافة في قريش وفي أهل الجزاء.. والغناء منهم وهم بني امية. هذه المجادلة السياسية التي عمل معاوية على تثبيت حكمه لم تقف عند هذا الحد، بل عمد معاوية ومن جاء بعده الى تزكية الصراع بين اليمانية والقيسية بوسائل مختلفة منها العطايا والامتيازات وإثارة النعرات والشعراء. مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذا الصراع كان يؤجج دائماً من خلال عنصريين اثنين القبيلة والغنيمة. لقد أسست السياسة الأموية من خلال عطاءاتها السياسية لما يسمى اليوم بالرشوة السياسية والعطايا المقرونة بصفة «المكرمات»، وإستطاع من خلال هذه العطايا السياسية جذب خصومه وشلهم بصرف النظر عن هؤلاء الخصوم وانتماءاتهم القبلية.

لقد تمكن معاوية من السلطة ونصب نفسه ملكاً عندما إستطاع أن يحقق التوافق بين القبيلة باعتماده الشرعية القرشية الى جانب المجالدة وبين الغنيمة باعتماده مبدأ المواكلة والمشاربة وبين العقيدة بإعتماده الجبر القبلي. ذلك أن الأمور في القبيلة محكومة بجبرية، فالفرد يذوب في القبيلة وفق مبدأ حسب المشاركة الجماعي. ومع ذلك فإن الانقسام قد إزداد في الفترة الأموية ليس على المستوى القبلي فقط وإنما على المستوى العقائدي ايضاً، حيث بدأت الفرق الاسلامية بالظهور منذ وقعة صفين. والفرق الاسلامية شأنها شأن القبيلة العربية تمتلك نزعة الانقسام. هي إنقسامية ولها قابلية الانقسام وهذا ما يلحظه القارئ للتاريخ حتى باتت هذه الفرق تكاد لا تحصى.

---

(١) فريدريك معتوق، مرتكزات السيطرة الغربية، م.س، ص ٧٧.

لقد ظهرت مسائل ذات طابع فقهي حول أمور دنيوية كالامامة والخلافة وحول الانسان أهو مخير أم مسير ونشأت الفرق الكلامية وأثير في العهد العباسي مسألة خلق القرآن التي ذهب ضحيتها العديد من العلماء، مع إعادة الاعتبار لمسألة القبيلة والعقيدة ودمجهما بتوسط» الارادة الالهية» كما فعل أبو جعفر المنصور الى حد أنه عفى نفسه من المسؤولية بجعل إرادته تعبيراً وتنفيذا لإرادة الله.

من المسائل الاساسية التي شهدت ولا تزال نقاشات اخذت في بعض الاحيان طابعاً عنيفاً في الفكر السياسي الاسلامي مسألة الامامة التي شكلت منذ وفاة النبي(ص) ولا تزال حتى يومنا هذا نقطة خلاف جوهرية بين الفرق الاسلامية. وقد إبتدأ هذا الخلاف سياسياً لينقلب فيما بعد الى خلاف عقائدي نظري وأخذ أبعاداً مختلفة لكن ركز على مسألة الدين والدولة أو ما يشبه في عصرنا الحالي الجدل السياسي القائم بين العلمانية والاصولية، بين العقل والعقيدة. تمحور ذلك الصراع في السابق بين أهل الدين من السلفيين وأهل الدولة من المعتزلة وهو شكل من أشكال الصراع السياسي في التاريخ الاسلامي.[1] وقد أخذ الصراع شكلاً عقائدياً مع القول بخلق القرآن مع المعتزلة وتبني الخليفة العباسي المأمون هذا الموضوع الذي أراد من وراء تبنيه جعل الاعتزال مبدأ وعقيدة الدولة، في حين أن المتوكل الذي جاء بعده قد أراد تمكين سلطته من خلال قمع المعتزلة مستخدماً هذا القمع كورقة في الصراع مع مراكز القوى في الخلافة العباسية والتي كان من نتائجها أن ذهب ضحية هذا الصراع.[2]

---

(١) حول نظرة المعتزلة الى الحكم انظر:
عصماء نعمة، نظرة المعتزلة الى الحكم والحاكم، مجلة الفكر العربي، معهد الإنماء العربي، العددان ٨٥ ـ ٨٦ صيف ـ خريف ١٩٩٦ ص ص ١٢١.

(٢) لقد دفع ابن المقفع ثمناً باهظاً لارائه وافكاره الجريئة التي نقلها على لسان «برزوية» الحكيم الفارسي، وقد اعطى ابن المقفع الحرية في اعمال العقل وميز فيها بين مجال السياسة ومجال الدين. انظر حول ذلك:=

هكذا كانت الأمور وهكذا كانت طبيعة الصراعات في الاسلام السياسي. أنها صراعات فكرية في البداية، دموية في النهاية، وهو ما يؤشر الى عدم قبول الاخر. المنتصِر يلغي المنتصَر عليه ولا وجود لكليهما في الفكر السياسي الاسلامي، وان لم يأخذ الالغاء شكل التصفية النهائية للفكر لكنه بالتأكيد يطال التصفية الجسدية للخصوم، إنه الغلب الخلدوني الذي مازلنا نعيشه منذ اكثر من ١٤٠٠عام. وكأن المجال لا يتسع للآراء المتناقضة. فالمنتصر يلغي المنتصَر عليه إما بالغائه عبر تصفيته أو جعله تابعاً مطلقاً.

لقد اتخذت النزاعات السياسية والصراعات الاجتماعية الاسلامية الدين ذريعة لاخفاء المصالح المتناقضة الحقيقية للجماعات والقبائل والاحزاب، فإختلطت العصبيات الاتنية والقبلية بالانتماءات الطبقية والمذاهب والفرق والطوائف ومع هذا الاختلاط اصطبغ الصراع السياسي والاقتصادي بهذه الصبغة المذهبية. ومما لا شك فيه ان مثل هذه الصراعات التي تأخذ صفة دينية تؤدي في النهاية الى إضعاف تلك الجماعات ويعزز بالتالي النخب الحاكمة ويدفعها الى مزيد من الاستبداد مما يساعد على إضعاف هذه التيارات السياسية والحركات الاجتماعية بعضها بعضاً. وهو ما نلاحظه حتى يومنا هذا.

لقد شكلت تلك الصراعات ولا تزال أرضاً خصبة لنشوء عقليات سياسية وإجتماعية يطلق عليها اليوم إصطلاحاً العقلية التبريرية والتي ساعدت بدورها على إنتاج ما يعرف بالعقلية التآمرية والعقلية التخوينية.

لهذه الأنواع من العقليات بناء معرفي وجذور تاريخية صبغت الممارسة السياسية في الدولة الاسلامية منذ تأسيسها، وما زالت تصبغ الممارسة السياسية في الدول القطرية أو الكيانات العربية. ولا نبالغ عندما نقول أن الكثير من سمات هذه العقلية التآمرية والتوظيف السياسي لها، مع ما يرافقها تعيد إنتاج نفسها اليوم معرفياً مستخدمة الفكرة ذاتها وربما الالفاظ والمفردات ذاتها.

= د. علي اومليل، السلطة الثقافية والسلطة السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، طبعة ثانية ١٩٩٨، ص ٧٠.

ولذلك ولتوضيح هذا النمط العقلي لابد من العودة الى الجذور التاريخية لنشوء الفكرة والى تحديد معناها وعناصرها.

تعريف العقلية التآمرية

يعرف خلدون النقيب العقلية التآمرية بأنها طريقة في التفكير الانفعالي تدعو الى الاعتقاد بما يلي:

١ ـ العرب أمة متميزة مختارة ذات رسالة تاريخية وحضارية ولذلك فهم مستهدفون بمؤامرة تحاك ضدهم بشكل واعٍ مقصود.

٢ ـ هذه المؤامرة تساهم فيها جهة مجهولة معينة أو غير محددة المعالم

٣ ـ تحاك هذه المؤامرة في الخفاء لكن الاستدلال عليها يكون من كون الفعاليات التآمرية تتخذ شكل الرموز والشواهد مما يوجب كشفها وفضح اساليبها.

٤ ـ الهدف الاساسي للمؤامرة والنشاطات التآمرية هو القضاء على العرب كأمة وحضارة أي على رسالتهم التاريخية الخالدة.[١]

من المفيد الاشارة هنا الى أن المقصود بالقضاء على الامة لا يعني العرب كقومية فقط وانما امتداداً للجذور التاريخية يعني العرب كدعاة دين سماوي، مما يعطي دفعاً لاستمرار هذا النمط من العقلية في العصر الحالي انطلاقاً وارتكازاً من /على/ الموروث. ولذلك نجد بعض العرب يوسعون الأفق التاريخي لهذه الفاعليت التآمرية لتشمل جميع العصور التي رافقت نشأة الدولة العربية والاسلامية. وهم بذلك يخلطون بين الصراع والتنافس الثقافي والاقتصادي الذي يتخذ اشكالاً سياسية وعسكرية بين الحضارات والأمم، وبين الصراع التآمري الذي يهدف الى غاية محددة مبطنة تسعى اليها جهة محددة بشكل واع مقصود يهدف الى القضاء على العرب.

---

(١) خلدون النقيب، في البدء كان الصراع، جدل الدين والاثنية، الامة والطبقة عند العرب، دار الساقي، بيروت، ط. اولى ١٩٩٧، ص١٧٧.

ولعل الاهم في سمات العقلية التآمرية هي أن المؤامرة سرية. ولذلك تكرس الجهود لمحاولة كشفها. ولماذا محاولة الكشف؟. لان طبيعتها السرية تصعب من ايجاد القرائن والوصول الى حقيقتها بشكل علني ونهائي مما يمهد لها سبب استمرارها ودوامها لمن أراد الاعتقاد بها[1].

الجذور التاريخية لهذه العقلية

يرى بعض الباحثين الاسلاميين أن التآمر على العرب بدأ في وقت مبكر سنة ٦٤١ ميلادية أي بعد مرور ٢١ عاماً للهجرة من خلال مؤتمر «نهاوند». صاحب هذه الرأي هو الكاتب عبد الرزاق الحصان الذي أعاد تفسير رواية الطبري لفتح إيران حيث يذكر الطبري أن جيوش المسلمين كانت تجد في طلب امبراطور فارس «يزدجرد»، فكان أن دعا «هذا الجبال وغيرهم» أن يوافوه في نهاوند للتشاور في تقدم المسلمين. وتعاهد الجميع على إخراج الجند واقتلاع هذين المصرين (البصرة والكوفة) كما تعاهدوا كذلك على أن يشغلوه (عمر) في بلاده وقراره.

لنلاحظ العبارة «يشغلوه في بلاده وقراره» التي إرتكز عليها المؤلف لإعتبارها بداية المؤامرة التي إتخذت وفق رأيه اشكالاً عدة منها تبني حركة الخوارج والتبني «الزائف» للامام علي وما تبع ذلك من حركات سياسية ـ دينية كالقرمطية والشعوبية الى المهدوية التي يعتبرها امتداداً تاريخياً لمؤتمر نهاوند.[2] يعتبر هذا الطرح إستكمالاً لما طرحه المؤلف نفسه في كتاب سابق بعنوان «العروبة في الميزان» المنشور عام ١٩٣٣، ولما طرحه مؤلف آخر هو أنيس النصولي في كتابه «الدولة الأموية في الشام» المنشور عام ١٩٢٦. أما عن الجهة الواحدة المنظمة والمنسقة للفاعليات التآمرية فإن عبد الرزاق الحصان يجيب

---

(١) خلدون النقيب، المرجع السابق، ص ١٧٨.

(٢) عبد الرزاق الحصان، المهدي والمهدوية نظرة في تاريخ العرب السياسي، بغداد مطبعة العاني، ١٩٥٧، ص١٦.

بأنها الشيعة اولاً واليهود ثانياً والنصارى ثالثاً[1]. ويرى خلدون النقيب أن العقلية التآمرية تربط بين الشيعة واليهود والنصارى بشكل دائم. ويتجلى هذا الربط بشخص عبد الله بن سبأ الداعية الشيعي الذي كان يهودياً فأسلم، و/أو/ في كون هولاكو الغازي المغولي كان له وزير شيعي وزوجة نسطورية.

ويرى رضوان السيد في مقدمته لكتاب الماوردي «قوانين الوزارة وسياسة الملك»، أن إبن حنبل قد قاد حركات واسعة لمقاومة هذه النشاطات التآمرية. وهي بنظره أول حركة لهذه المقاومة[2]. ومن غير تمحيص في التاريخ فإن أصحاب هذه العقلية لا يأخذون بعين الاعتبار أن العراق العربي هو الذي كان مركز التشيع في ذلك الوقت في حين أن إيران كانت شافعية فكيف يستقيم تفسير إرتباط المؤامرة بالفرس الشيعة؟ كما يتساءل خلدون النقيب. على أية حال تكر السبحة التاريخية لحياكة المؤامرات على العرب، حيث تبدأ الحلقة الثانية بحملات الفرنجة وتستمر فصولاً بظهور الامبراطوريات الاستعمارية في الغرب، الى اتفاقية سايكس ـ بيكو وصولاً الى السياسات الامريكية ومؤدلجي النيوليبرالية أمثال صموئيل هنتغتون في كتابه صدام الحضارات حيث يعتبر ان الحضارات المتحدية للغرب والتي ترى في هذا الغرب عدواً لها هي الحضارة الاسلامية والحضارة الصينية[3].

ما أود قوله أنه عندما تسود الحقل المعرفي السياسي نظرية المؤامرة، فإنه من الطبيعي أن تنكفئ الجماعات أو الأمة القومية أو الدينية على ذاتها وتنغلق حضارياً. والقوميون العرب كما الدينيون العرب تمتلكهم هذه العقلية وتسودهم كل على طريقته رغم أن الدينيين يرون في القومية حلقة تآمرية على الدين. ومن

---

(١) خلدون النقيب، المرجع السابق، هامش ص ١٩٤.

(٢) ابو الحسن الماوردي قوانين الوزارة وسياسة الملك، بيروت، دار الطليعة ١٩٧٩، ص ص ٢٠.

(٣) لمزيد من التفاصيل حول المؤلف انظر.
عبد الغني عماد، سوسيولوجيا الثقافة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦. ط. اولى، ص ص ٢٥٣.

النافل القول أن هذا النمط التفكيري قد سيطر على الخطاب السياسي في الفكر الاسلامي وساعد في تعميق الشرخ بين الشرائح الاجتماعية المختلفة عمودياً. ويبدو أن هذا البوليميك يعيد إنتاج نفسه في هذا الوقت، ولذلك نرى موجة الصراع المذهبي السني ـ الشيعي قد طفت على السطح من جديد لتأخذ الاولوية في الصراع على حساب الصراع العربي الاسرائيلي الذي إحتل الاولوية منذ تأسيس الكيان الصهيوني ونشأة الدولة القومية. وهذا ما يشبه العودة الى نقطة البداية.[1]

لا شك أن العقلية التآمرية التي سادت الخطاب السياسي القومي والاسلامي قد أضعفت القوى الشعبية وجعلتها تعيش هاجس المؤامرة من غير أن نتنتج مؤسسات إجتماعية ذات طابع مدني، وهو ما نلاحظ غيابها في كل الدول العربية لصالح مؤسسات المجتمع الاهلي ذات الطابع القبلي والطائفي. اضف الى ذلك أن الاعتقاد الدائم بوجود المؤامرة يقوي النخب الحاكمة ويباعد بينها وبين الجماهير، اذ تبقى هذه النخب تعيش مرتاحة البال في ظل استنفار دائم للقوى الشعبية لمجابهة المؤامرة. وهكذا يتبقى المجتمع العربي يعيش حالة المواجهة الدائمة وأسيراً لهذه العقلية.

إن العلاقة بين الفكر والسياسة في الاسلام لا يمكن النظر اليها بمعزل عن الاسلام التاريخي الذي كان ديناً ودولة في آن معاً. وبما أن الفكر الذي كان حاضراً في الصراع الايديولوجي العام كان فكراً دينياً أو على علاقة مباشرة مع

---

(١) يرى محمد أركون ان الدين والدولة والدنيا تشكل ثلاث ذرى لا تنقسم حيث يوجه الدين السلوك والفكر في المجال السياسي وفق المعادلة التالية:

(الوحي = الحقيقة) توجه التاريخ الارضي يوجه تاريخ النجاة في الدار الاخرة. وهذا ما يعني التأثير الكبير للدين على الفكر السياسي، فالدين الذي يتكون بالتفاعل الاجتماعي يلعب دوراً كبيراً في الازمات حيث يتم استحضاره فيتحول بذلك الى طاقة تعبوية لشحن الحقل الثقافي. حول ذلك انظر:

ـ محمد اركون، اين هو الفكر الاسلامي المعاصر، ترجمة هاشم صالح، دار الساقي، بيروت ١٩٩٣، ص ١٦٤ وايضاً عبد الغني عماد، سوسيولوجيا الثقافة، م.س، ص ١٣٩.

الدين، فإنه كان ولهذا السبب على علاقة مباشرة مع السياسة. السياسة التي بنيت في اطار القبيلة، القبيلة التي إحتضنت الدين وحمته ودافعت عنه، الدولة القبلية ـ الدينية التي قامت على إقتصاد الغزو والخراج والعطايا، العطايا السياسية في العهد الأموي المؤسس لثقافة الاسترضاء، الدولة التي لم تخرج في مجمل انتصارتها من مسألة الغُلب الخلدوني القائم على الغاء المقهور أو المنتصَر عليه، ولم تفكر في إيجاد عقد تشاركي مع الخاضعين لها، بل عملت على الإستقواء بالآخر بغية الإلغاء، جميعها عوامل ساعدت في إستمرار سيادة نمط في التفكير انفعالي عاطفي سيطر بشكل أو بآخر ولا يزال يسيطر على الفكر السياسي الاسلامي، متميزاً بما أسماه ميلتون روكيش بالصرامة العقلية La régidité montal وصولاً الى الدوغمائية، والصرامة العقلية هي عند روكيش عدم قدرة الشخص على تغيير جهازه الفكري أو العقلي عندما تتطلب منه الشروط الموضوعية ذلك، كما أنها عدم القدرة على إعادة ترتيب أو تركيب حقل ما تتواجد فيه عدة حلول لمشكلة واحدة بغية حل هذه المشكلة بفاعلية. وهذا ما يستدعي ضرورة التحلي بروح منفتحة لا بروح مغلقة التي ميزت ولا تزال تميز الفكر السياسي الاسلامي. ذلك أن المعرفة الدوغمائية تؤكد باستمرار على عدم صحة المحاجة (الجدل) في أي موضوع كان لأن من صفات الدوغمائية هذه أنها تجعلنا نعتبر أننا وحدنا ووحدنا فقط نمتلك المعرفة الحقيقية، مما يجعل من هذه المعرفة بؤرية على حد تعبير «هاشم صالح»، وهي تعني وفق رأيه احتقار الحاضر لصالح المبالغة بشأن الماضي (العصر الذهبي)، كما تحمل نظرة مستقبلية طوباوية وهو المستقبل الذي تتحقق فيه الاحلام الوردية.

في هذا الإطار تمحور الجدل السياسي في الفكر الاسلامي ولا زال يتمحور، وهو يدور في حلقة مفرغة تتنازعها إتجاهات محددة أهمها القبيلة والعقيدة في إطار عصبوي رافض للآخر، منغلق على ذاته، فإذا كانت العصبية الخلدونية القائمة على القرابة هي المحور الأول التي تحولت إلى عصبية دينية ثم عصبية مذهبية، فإن هذه العصبية هي التي تسود الفكر السياسي الاسلامي وكأننا

دائماً أمام عصبية مستعادة، وهنا نجد الفرق بين الجدل السياسي في الغرب الذي يشكل محركاً ذهنياً رافعاً من بين خمسة محركات تحدث عنها الدكتور معتوق، في حين ان المماحكات الجدالية العقيمة التي حصلت عند العرب قبل الدعوة الاسلامية وبعدها لا تزال سائدة للأسف الشديد حتى اليوم.

فإذا كان مجال الجدل السياسي في ظل الدولة الاسلامية قد تمحور حول القبلية والعقيدة فإن فضاءه في الدولة القومية قد طغت عليه النزعة التخوينية والعقلية التآمرية مما يطرح المزيد من التساؤلات حول جدوى المعارضة في الدول العربية، وجدوى مقارعة السلطة في هذه الدول، طالما أن الجدل السياسي وفق هذه العقلية التآمرية لازال يرمي الى استنهاض الانصار والاتباع في اطار عصبوي لا يختلف كثيراً عن العصبية القبلية او الدينية.

وهنا تبدو الحاجة إلى إعادة انتاج بنية معرفية جديدة تشمل مختلف المجالات الاجتماعية والدينية والسياسية من خلال قطيعة ابستمولوجية مع الماضي وهو ما يتطلب الكثير من الجهد المعرفي والوقت لأن الموروث بكل تفاصيله الخلافية هو المسيطر. ولعل في هذا النمط من التفكير الموروث السائد والمتصف بالصرامة العقلية والدوغمائية، المستحضر للعصبية المستعادة منذ قرون وقرون هو المعوّق الأساسي أمام التغيير الذي بات ضرورياً في زمن بات التغيير فيه سمة أساسية من سمات العصر.

المصادر والمراجع

١ ـ ابن الاثير، الكامل في التاريخ، دار الفكر، بيروت ١٩٧٨

٢ ـ ابن خلدون، المقدمة، دار الكتاب اللبناني، بيروت ١٩٧٩.

٣ ـ ابن عبد ربه، العقد الفريد، تحقيق محمد سعيد العريان، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة ١٩٥٣.

٤ ـ ابن عساكر، تهذيب تاريخ دمشق، هذبه عبد القادر بدران، دار المسيرة، بيروت، ١٩٧٩.

٥ ـ ابن قتيبة، الامامة والسياسة، تحقيق محمد طه الزيني، مكتبة مصطفى الحلبي، القاهرة ١٩٦٣.

٦ ـ ابن قتيبة، ، عيون الاخبار، المؤسسة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٦٣.

٧ ـ ابن كثير، البداية والنهاية، دار الكتب العلمية، بيروت (د.ت)

٨ ـ ابن هشام، السيرة النبوية، تحقيق مصطفى السقا وآخرون، سلسلة تراث الاسلام، القاهرة ١٩٥٥

٩ ـ ابو الحسن الماوردي، قوانين الوزارة وسياسة الملك، بيروت، دار الطليعة ١٩٧٨.

١٠ ـ ابو الحسن علي بن اسماعيل الأشعري، الابانة عند اصول الديانة، دار الانصار، القاهرة ١٩٧٧.

١١ ـ أحمد بن عثمان الذهبي، تاريخ الاسلام ووفيات المشاهير والاعلام، دار الكتاب العربي، بيروت ١٩٨٧.

١٢ ـ احمد بن يحيى بن جابر البلاذري، أنساب الاشراف، جامعة الدول العربية، المخطوطات العربية، القاهرة ١٩٥٩.

١٣ ـ خلدون النقيب، في البدء كان الصراع، دار الساقي، بيروت ١٩٧٧.

١٤ ـ خليل أحمد خليل، مفاتيح العلوم الانسانية، دار الطليعة، بيروت (د.ت).

١٥ ـ عبد الرزاق الحصان، المهدي والمهدية، نظرة في تاريخ العرب السياسي، مطبعة العاني، بغداد ١٩٥٧.

١٦ ـ عبد الغني عماد، سوسيولوجيا الثقافة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦.

١٧ ـ عصماء نعمة، نظرة المعتزلة الى الحكم والحاكم، الفكر العربي، معهد الانماء العربي، العددان ٨٥ ـ ٨٦، ١٩٩٦.

١٨ ـ علي اومليل، السلطة الثقافية والسطلة السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٨.

١٩ ـ غسان سلامة، تحرير، الامة والدولة والاندماج في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٩.

٢٠ ـ فريدريك معتوق، مرتكزات السيطرة الغربية ـ مقاربة سوسيو ـ معرفية، دمشق ٢٠٠٨.

٢١ ـ القرآن الكريم

٢٢ ـ محمد اركون، اين هو الفكر الاسلامي المعاصر، ترجمة هاشم صالح، دار الساقي، بيروت ١٩٩٣.

٢٣ ـ محمد اركون، الفكر الاسلامي قراءة علمية، ترجمة هاشم صالح، معهد الانماء العربي، بيروت ١٩٨٢.

٢٤ ـ محمد عابد الجابري، العقل السياسي العربي، محدداته وتجلياته، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، ٢٠٠٧.

٢٥ ـ نديم منصوري، البوليميك الغربي والبوليميك اللبناني ـ مجلة العلوم الاجتماعية، مركز الابحاث في معهد العلوم الاجتماعية العدد ١٤، آذار ٢٠١١.

أزمة البراديغمات العلمية: علوم الإنسان والمجتمع، مثالاً(*).

سليمان الديراني(**)

دخلت العلوم الإنسانية والإجتماعية، منذ ثمانينات القرن المنصرم، في مرحلةٍ جديدة، تختلف جذرياً عن مراحلها السابقة. فعلى امتداد أغلب القرن العشرين، سيطرت على هذه العلوم ثلاثة نماذج كبرى للتفسير، أو براديغمات مرجعية (بلغة توماس كون، في كتابه «بنية الثورات العلمية»)، هي البنيوية / الوظيفية والفرويدية والماركسية. ويُضاف إليها نموذجاً رابعاً، هو نظرية التخلف والتبعية، في ما خص علاقة المركز / الغرب بالأطراف / دول وبلدان ما كان يسمى العالم الثالث (بعد المرحلة الكولونيالية). لقد احتل أسياد هذه النظريات الكبرى ومفكروها الرئيسيين ساحات المعرفة ودوائر الإنتاج الفكري والعلمي، حتى إنهم تحولوا إلى رموز مرجعيّة عصيّة على التجاوز والتخطي. أو قلْ إنهم كانوا بمثابة «قديسين» لا حول لمن أراد أن يخالفهم أو يتمايز عنهم، في أن يكسب رهانه أو يستطيع النفاذ خارج دائرة حدودهم المعرفية... إلا نادراً. ولكن العلوم هذه، وبعد أن مرَّ العالم بتحولات غير مسبوقة على مدار عقدين من الزمن (١٩٩٠ ـ وحتى الآن)، تمثَّلت بثلاث ثورات (تكنولوجية واقتصادية ونظام جيوبوليتكي جديد للعالم) بدت (هذه العلوم) وكأنها دخلت في مرحلة أزمة عميقة: أزمة نماذج التفسير، أو أزمة البراديغمات العلمية المسيطرة في كنفها؛ أي أزمة النظريات الآنفة الذكر. وللمفارقة فإنّ رموز هذه المدارس الكبرى قد اختفت بطريقة مذهلة وفجائية ومأساوية أيضاً. فرولان بارت، الناقد

(*) محاضرة أُلقيت في المعهد العالي للدكتوراه في الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية ضمن برنامج الندوات العامة لطلاب الدكتوراه، حزيران ٢٠١٢.

(**) أستاذ في معهد العلوم الاجتماعية ـ الفرع الرابع.

الأدبي البنيوي، دهسته سيارة عام ١٩٨٠. وجاك لاكان رمز المدرسة الفرويدية مات بالسرطان عام ١٩٨١. وميشال فوكو توفي نتيجة مرض السيدا عام ١٩٨٤. ولويس التوسير انتحر عام ١٩٩٠، بعد عشر سنوات على قتله زوجته، نتيجة الجنون الذي أصابه.

وبفعل هذا التطور الدراماتيكي لهذه الرموز الساحرة في عالم المعرفة، بدت «أزمة» العلوم الإنسانية والإجتماعية، عند البعض، بمثابة تحصيل الحاصل. غير إنّ جيلاً جديداً من المفكرين المجدِّدين، إعتبر الأزمة هذه بمثابة فرصة حقيقية لبلورة وبناء نظريات باراديغمية جديدة. فانفتحت، عندذاك، حقبة أخرى، سُمِّيَت حقبة «نهاية السرديات الكبرى» أو «نهاية الأيديولوجيات» التي كانت تمثّلها هذه النظريات الثلاث الكبرى، والتي كانت تُعبِّر، معرفياً، عن جوهر «الحداثة». وبفعل ذلك، ومنذ ذلك الحين، إنتشر بقوة مفهوم آخر هو مفهوم «ما بعد الحداثة». بتعبيرٍ أوضح، خرج العالم من الحداثة التي إنبنت، على امتداد مراحل تاريخية طويلة، على فكرة التقدم والتحديث الضروري والإلزامي للمجتمعات، ودخل في عصر جديد، هو عصر التعددية الثقافية ونسبية المعرفة والعلوم والقيم. وترافق ذلك مع بروز طريقة أو رؤية جديدة لكيفية فهم العالم والتفكّر فيه، لا تنبني على تصنيف وتفئيت واضح للعالم (مثلاً، نظرية العوالم الثلاثة: الأول والثاني والثالث التي سيطرت لردحٍ زمني طويل) ولا على حقائق كونية ثابتة ونهائية. الطريقة الجديدة تأسست على مفاهيم هجينة ومستحدثة وعلى مقاربات متعددة أيضاً. وظهرت مذاك، نظرية التعقيد La complexité التي يُعتَبَر إدغار مورين رمزها الأول.

ومذاك أيضاً، بدأت تتبلور، وإن بحياءٍ في البداية، أفكارٌ جديدة، كانت قد صعدت بقوة في الولايات المتحدة في البداية، ثم في أوروبا لاحقاً، وبعدها انتشرت في أصقاع العالم المختلفة، مثال «علوم الإدراك» (Les sciences cognitives). وعاد الفرد ليسيطر على مسرح العلوم الإنسانية، ولكن ليس بالمفاهيم القديمة التي كانت تُستخدم سابقاً لفهمه ودراسته، وإنما بمفاهيم وأدوات معرفية جديدة.

وقد دلَّ هذا الأمر على ارتسام واقع جديد: خروج العلوم الإنسانية من عصر هيمنة النظريات الآحادية. فمثلاً، الفردُ لم يعد يُنظر إليه، كما كانت تُصوِّره هذه النظريات، باعتباره فرداً عقلانياً، حراً، وسيد نفسه، على غرار ما كان يقدِّمه جان ـ بول سارتر، بل غدا عنصراً شديد الإنخراط في شبكة العلاقات الإجتماعية، لا يُرى بمفرده وإنما يُنظر إليه، سوسيولوجياً، من منظور إجتماعي كلي وشامل. بهذا المعنى، الفرد لم يَغِبْ عن إهتمامات النظريات السوسيولوجية، ولكن الذي تغيَّر بشأنه إبتكار مفاهيم وأدوات تحليلية جديدة، متعارضة مع المفاهيم والنظريات التي كانت مسيطرة، حتى وقتٍ قريب. وهكذا، أُعيد التفكير والبحث في مسائل وقضايا مجتمعية عديدة، منها، على سبيل المثال، أزمة العلاقات والصلات الإجتماعية، ومقولة مجتمع المعرفة، ومسألة الحكمية، والهوية، وعودة الوعي، . . . إلخ.

هذا الإنقلاب السريع في عالم الأفكار، وتراجع النظريات الآحادية فيه، لم يتخذ شكلاً موحّداً أو نمطاً واحداً، كما أنّه لم يعد يخضع لمنطق الما قبل والما بعد. بل حريٌّ القول إنّ هذا التغيُّر السريع تبدّى على صورة فوضى، تتشكّل من تقاطع وتصادم تيارات فكرية متعددة، ومن بُنى واتجاهات غير مكتملة، ومن طروحات غير متبلورة بصورة واضحة وتامة. تماماً كما هو فوضوي مجرى التاريخ أصلاً، حيث تحتل الهجانة والفوضى المقام الأول، وبعكس ما كان يرسمه لنا أصحاب الرؤى الأيديولوجية القاطعة والشديدة الوضوح، أو الذين كانوا يجيدون التوقع والتنبؤ بيقينية عزّ نظيرها.

على هذا النحو، لم يعد بالإمكان، في الوقت الحاضر، حصر الذهنية المعرفية القائمة في معادلات فكرية تبسيطية نابعة مما كنا نسميه سابقاً «الأيديولوجيا المسيطرة». وإنما هي ذهنية معرفية تتشكل أيضاً من موجات وتقلبات ومن ثورات صامتة ومن تحركات واعتراضات واضحة ومرئية وحتى من محاولات العودة إلى الوراء أحياناً. ومن يزعم أنّه قادرٌ على رسم صورة جليَّة ونقيّة عن الإتجاهات الفكرية والنظريات السوسيولوجية القائمة حالياً، يكون كمن

يمارس «دجلاً علمياً» فيه الإدعاء والزعم أكثر مما فيه من معرفة حقّة. إنّ الواقع المعرفي اليوم يشبه كثيراً فيضاناً من المصطلحات ـ المفاتيح كتلك الموجودة على كل موقع الكتروني، وظيفتها تفسير مضمون ما يعرضه هذا الموقع. فالمصطلحات ـ المفاتيح هذه، الموجودة والمعروضة بأحرف وألوان مختلفة والمتجاورة بدون رابطٍ واضح، تشكّل، جميعها، خارطة تتوزّع عليها النظريات والأفكار المسيطرة الآن وتبيّن الموضوعات الأكثر أهمية والأكثر هامشية. لذا، تصبح الخارطة بمثابة مساحة مفتوحة، لا تملك حدوداً بيّنة وجليّة، تنتشر في أرجائها المفاهيم ـ المصطلحات المتعددة والأفكار المختلفة، على صورة خليط كلمات غائمة ومفاهيم مبنية وأفكارٍ جديدة، تتجاور كلها بلا ناظم واحد، مرئي ودقيق، وجميعها تُعبِّر الآن، عما كان يُسمّى، في أوقات آنفة، روح العصر.

فما هي المفاهيم أو المصطلحات ـ المفاتيح التي تُعبِّر عن «روح العصر» في اللحظة الراهنة؟

من العولمة إلى الفرد

لا شك في أنّ مصطلح «العولمة» إحتلّ موقعاً محورياً في خارطة الفكر المعاصر. بيدَ إنّ هذا المصطلح الذي ظهر لأول مرة، في العام ١٩٩٠، في أحد كتب روبرت رايش الأميركي، إرتبط بمجموعة مفاهيم ـ مصطلحات أخرى، مثل العالم الثالث والتجارة الدولية والنيوليبرالية، وتراجع الدولة، والشبكات، . . . .

اليوم، ترتبط بمصطلح «العولمة» مفاهيم أخرى، مثل دورة الإقتصاد العالمي، الأزمة المالية العالمية، الصين. . . الخ. وهذا يعني أنّ مفاهيم أخرى غابت عن خارطة الفكر، كالعالم الثالث ليحل مكانها مفاهيم جديدة، مثل دول الجنوب التي فرضها صعود الصين والهند والدول الناشئة الأخرى. ومع هذه المفاهيم ـ المصطلحات الجديدة، تتبلور خريطة جديدة للعالم، فيها مراكز قوى عالمية جديدة، وفيها، بالتالي علاقات قوة جديدة.

كما أنّ مصطلح «العولمة» أثّر كثيراً في بلورة أفكار وطروحات واتجاهات معرفية جديدة ومتعدّدة. ففي كتابة التاريخ، مثلاً، ظهر الإتّجاه الذي يدعو، اليوم، إلى الأخذ بالتاريخ الكلي (العام والعالمي) على طريقة فرنان بروديل. وهو الإتّجاه نفسه الذي يدعو إلى تخليص العلوم الإجتماعية من «أزمتها» الراهنة، عبر عولمتها؛ أي عبر الكف عن اعتبار الموضوعات والظواهر التي تتناولها بمثابة موضوعات وظواهر محلية / وطنية، وإنما اعتبارها موضوعات وظواهر وقضايا ترانسناسيونالية عابرة لكل الحدود المجتمعية والوطنية والثقافية. وهذا، بالطبع، ما يفرض بلورة مفاهيم ونظريات جديدة، وكذلك مقاربات وأدوات وطرق بحثية مختلفة عن تلك التي كانت معتمدة سابقاً في العلوم الإجتماعية.

ويمكن، هنا، سوق أمثلة عديدة على تأثير «العولمة» على مفاهيم وطروحات عديدة في العلوم الإجتماعية. فمفهوم «التنمية»، الذي ما زال حاضراً في الخريطة المعرفية للعلوم الإجتماعية، لم يعد يُطرح بمفرده، وإنما ارتبط بصفة جديدة، هي صفة «الإستدامة». فالتنمية، كما كانت تُطرَح في التسعينات الفائتة، كانت تحمل معنى النمو، الرسملة، والتحديث. بينما يجري الربط، اليوم، بين مفهوم التنمية المستدامة وبين مفاهيم أخرى تُعتبر من مكوناتها، ومنها «التنوع البيولوجي» و«التأخّر في النمو الإقتصادي» و«البيئة»؛ وهذا لم يكن مطروحاً قبل سنوات قليلة.

مثال آخر: عندما كان فلاسفة غربيون كُثر يتنبؤن بنهاية السرديات والأيديولوجيات الكبرى كانت تتبلور، في اللحظة عينها، أيديولوجيا عالمية جديدة، سميت أيديولوجيا الفوضى، والبعض فضَّل تسميتها بأيديولوجيا التفكك (لقد صدرت كُتُب كثيرة تحمل في عناوينها هذا المعنى، ومنها، مثلاً، كتاب أمين معلوف الأخير «تفكك العالم»). وقد امتلكت أيديولوجيا التفكك والفوضى هذه، كل عناصرها المكوِّنة، من السيناريوات والتوقعات الكارثية، والآمال الإنقاذية، واللغة المأساوية، والأبطال والشياطين الخاصة بها. والمفهوم الأكثر

تعبيراً عن أيديولوجيا الفوضى، والبعض سمّاها الفوضى الخلاّقة، هو مفهوم الأزمة والإنهيار الشامل، الذي انتشر كالنار في الهشيم منذ مطلع العقد الأول من هذا القرن الجديد. وعلى هذا النحو اكتسبت حوادث مأساوية معناها السياسي / الأيديولوجي، كانهيار برجي نيويورك، وانهيار وإفلاس المؤسسات والمصارف الكبرى خلال العامين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩. وبعض الكتّاب والمفكرين ذهب أبعد من ذلك، كمثل جارير ديمون الذي عَنوَن أحد كتبه بـ «الإنهيار» متحدثاً عن ابتلاع واختفاء للحضارات، بينما كانت، في الماضي، تنهار وتدمِّر ذاتها بذاتها بعد أن تكون قد فقدت مصادر تجددها واستمراريتها.

وإذا ما نظرنا إلى العالم من غير هذه الزاوية الكلية والشاملة، فماذا نرى؟ في الغرب سيطرت، بقوة، مقولات الفرد، الفاعل، الذات، ما بين الستينات والسبعينات الفائتة. أما عندنا، فالأمر لم يكن على هذا النحو، وما زال جنينيّاً وفي طور التشكُّل حتى الآن. وفي العلوم الإجتماعية، إستمرت الفردية، كاتجاه فكري واسع، تتبوء موقعاً متقدماً حتى الثمانينات. وقد جرى ترجمة ذلك بتكريس مختلف أنواع الحريات (حرية المرأة، الطفل، الإستقلالية في العمل، تكريس الحقوق والمكتسبات العملية ذات الطابع الفردي).

لكن، فجأة، ومنذ بداية العقد الأخير في القرن الماضي، التسعينات، غدا الإتجاه الفردي هذا بمثابة تعبير عن خطر مجتمعي داهم، هو ما سمي خطر «أزمة الصِلات الإجتماعية». والمقصود بأزمة الصِلات والعلاقات الإجتماعية، أنّ المؤسسات المجتمعية الأربع التي يقع على عاتقها عبء إعادة إنتاج نظام العلاقات الإجتماعية وتجديدها، وهي الأسرة والمدرسة ومؤسسة العمل ودولة الرعاية، غدت مرجعيات مفككة ولم تعد إنتماءات الأفراد إليها واضحة ومحسومة. فالأسرة أصابها التفكك وأنظمة العمل أصبحت تتصف بمرونة فائقة بشكل يجعل أُطرها وقواعدها غير محدَّدة، والمدرسة بصفتها إحدى المؤسسات الرئيسة لإعادة إنتاج المجتمع، والدولة الراعية تقلصت أدوارها وعمومية مسؤولياتها المجتمعية بفعل الخصخصة. وقد اندفع البعض في هذه الوجهة إلى

حد توقّع «زوال المجتمع» نفسه، والبعض الآخر تحدث عن صيغة «المجتمع السيّال» أو «المجتمع المائع» (طروحات زغمونت بومن Bauman) حيث لا وجود لمؤسسات مجتمعية، وإنما يوجد مجتمع فيه أفرادٌ فقط (مارغريت تاتشر قالت، في مداخلة مشهورة لها، في مطلع الثمانينات، في مدرسة لندن للعلوم الإقتصادية، أنّها لا تعترف بشيء إسمه مجتمع وإنما تعترف بوجود الأفراد فقط).

لكن يبدو أنّ هذا المشهد يُعاد النظر فيه الآن، من زاوية إعادة الإعتبار لبعض مرتكزاته التي كثيراً ما جرى التشكيك فيها، أو تمّ اعتبارها بمثابة مخلّفات منقضية. إذ صحيح مثلاً، أنّ الزيجات تنحلُّ، لكنها ما برحت تعيد تشكيل نفسها بصورٍ أخرى، وبالتالي فإنّ الأسرة لم تمت على ما ذهبت إليه بعض التيارات، بفعل سيطرة التيار الفردي. والعمل إستمرّ كقيمة مجتمعية وإنسانية وكمجال للتنشئة والتبيئة الإجتماعية. وإذا كانت المواقع الإلكترونية على الإنترنت قد سمحت بنشوء «شبكات إجتماعية»، من خارج معايير المجتمع والأفكار والذهنيات المسيطرة فيه، وعلى النقيض منها، غير إنّ هذه الشبكات لم تصل، وليس متوقّعاً لها أن تصل، إلى أن تكون وحدها فقط مرتكزاً رئيسياً للتبيئة الإجتماعية الفعلية. والدولة الراعية، إذا كانت في لحظة أزمة، وتعيد صياغة نفسها على وقع هذه الأزمة ومترتباتها، إلا أنّها لم تختفِ أو تزول. والمدينة، كمجال عمومي، لن تغدو المكان الذي ينعزل فيه الناس عن بعضهم. وفي السياق نفسه، يمكن النظر إلى الفاعلية الملفتة لشبكات الروابط وأشكال التعاضد المهني والمنظمات والهيئات المدنية، في اللحظة الراهنة. ويبدو، أنّ المجتمعات كافة، بدأت تشهد، بفعل أزمة الرأسمالية العالمية، التي اندلعت منذ العام ٢٠٠٨ وما برحت متواصلة حتى الآن، تعيد الإعتبار لمنظومة من المفاهيم والقِيَم والمعايير مثل التضامن والاخوّة والعيش سوياً وغيرها من المفاهيم التي تؤسس، مرة أخرى، لبلورة مثالات مجتمعية جديدة. وهذا عبَّرت عنه كتابات عديدة ومتنوعة، منها، على سبيل المثال، كتابات الهندي (الاميركي) ارجون

ابادوريه (Appadaurai) في «جغرافية الغضب»، وكتابات ريتشارد سنيت (Sennett) في «ماذا تعلم اليد»، ومانويل كاستيل (Castells) في «تواصل القوة»، (بعد ثلاثيته «عصر الاعلام»)، وساسكيا ساسن (Sassen) في «نقد الدولة»، و«سوسيولوجيا العولمة»، وغيرها العديد.

وعلى وقع إعادة الإعتبار هذه، يقوم الدارسون والباحثون، وبالأخص في مجال علم الإجتماع، بدراسة العلاقات والصِلات الإجتماعية وأنظمتها، ليس من منطلق أنّها زالت وانتهت، وإنما من زاوية كونها علاقات وصِلات إكتسبت صفات وخصائص جديدة غير مسبوقة. وأبرز هذه الخصائص أنّها صِلات وعلاقات سيّالة، مطاطية، غير محدَّدة بطريقة ثابتة وواضحة. والبحاثة والدارسون في مجال علوم الأعصاب يبدون إهتماماً غير مسبوق بمسألة الترابط المتبادل بين الأجهزة العصبية والإفرازات الهرمونية والتعاضد والثقة والتمايزات الإجتماعية وتأثيرها على المخ البشري.

وهنا، ملفت هذا الإهتمام المتعاظم بالدراسات والأبحاث التي يجريها علماء الجهاز العصبي وتحديداً المخ عند الإنسان، إذ إنّ هذا الإهتمام الطبي أمدَّ مفاهيم عديدة بمعاني وأبعاد جديدة، مثل مفهوم الإحساس، الوعي، كما نشأت، بفعل ذلك، أنظمة علمية جديدة تدمج بين الأعصاب والأنظمة المعرفية الأخرى، مثال الأعصاب والفلسفة neurophilosophie، والأعصاب والأخلاق neuroéthique، والأعصاب والإقتصاد neuroéconomie، والأعصاب والتربية neuroéducation، والأعصاب والانتروبولوجيا neuroanthropologie. هذا الصعود القوي لعلوم الأعصاب وعلوم الطبيعة عموماً أعاد، مرة جديدة، تفعيل النقاش الفلسفي القديم حول ثنائيات الطبيعة / الثقافة، النفس / الجسد، المادي / الفكري، الإنساني / الحيواني. فهل هذه الثنائيات دائمة وثابتة، بمعزل عن مراحل خفوتها أو صعودها؟

الجواب الأولي، هو النفي.

إذ نلاحظ في الفترة الأخيرة أنّ مفاهيم جديدة، تطاول هذا النقاش حول

الثنائيات، بدأت بالترسخ أكثر فأكثر، مثال plasticité, épigenèse, coévolution، ويبدو أنّ هذه المفاهيم لها مهمة رئيسية هي تجاوز هذه الثنائيات وصراعاتها التقليدية. وبموازاة هذه المفاهيم الجديدة، تعود إلى ساحة الفكر والبحث مفاهيم قديمة لها معاني ودلالات ومضامين مستجدة، ومن أبرز هذه المفاهيم، مفهوم «المدينة»، «الجسد»، «العنف»، «الصحة»، «النوع» (الجندر)، وهي من المفاهيم التي احتلت مساحة كبيرة مؤخراً في العلوم الإجتماعية. وبالإضافة إلى المفاهيم القديمة / الجديدة، تتبلور مفاهيم أخرى مستحدثة، لم يكن لنا بها عهد سابقاً، وتقوم على مبدأ الربط بين المتعارضات لا بل المتناقضات، مثال simplixité (أي تداخل البسيط والمعقّد)، وcoopétition (أي ترابط التعاون والتنافس) وposthumain (أي التفاعل بين الإنسان والروبو)، وغيرها الكثير. وإلى جانب هذه المفاهيم، هناك مفاهيم أخرى إستمرت بالحضور عبر المراحل المختلفة، كمفاهيم الحرب والسلطة والدين.

براديغمات قديمة، براديغمات مستجدة... قيد التشكُّل

في كل حال يمكن إيجاز الأفكار التي كانت تنبني عليها البراديغمات التقليدية (والتي ما زال تأثيرها قائماً حتى اليوم، لكن بتراجع واضح)، كما البراديغمات الجديدة التي هي في طور التشكُّل، وفق الترسيمة السريعة الآتية:

- منذ مطلع التسعينات إنهارت البراديغمات الكبرى: الماركسية والفرويدية والبنيوية. وبدأت تحلُّ محلها النسبية المعرفية، نقد فكرة الحقيقة، وفكرة العالمية.
- الانتروبولوجيون باشروا نقد خطابهم وفكرة الانتروبولوجيا الكلاسيكية نفسها.
- السوسيولوجيون تخلوا عن النظريات العامة للمجتمع وعن نظريات التغيُّر الإجتماعي.
- المؤرخون، لا سيما الذين يشتغلون على طريقة بروديل والحوليات،

اتجهوا نحو دراسة التواريخ الخاصة، رغم أنّ طريقة بروديل ما تزال مسيطرة حتى الآن.

- الباحثون الذين كانوا يهتمون بمعرفة السستامات الكلية والعامة، تراجعوا عن ذلك وذهبوا نحو الدراسات المحلية والموضعية الأكثر تواضعاً.
- في الآن عينه، وبموازاة ذلك إحتلت فكرة Reflexivité (الإنعكاسية) المجالات العلمية المختلفة.
- وباختصار، تحوَّل الفكر النقدي إلى آلة ضخمة لزعزعة وتفكيك كل المعارف. وظهرت التفكيكية في حينه (جاك دريدا) كأحد تعبيرات هذا الفكر.
- لكن المفارقة هنا: أنّه في الوقت الذي كان يتم فيه كل ذلك، لم يبقَ شيء تقريباً إلا وأجريت عليه دراسات وتراكمت الأبحاث وتجمَّعت المعلومات. مثال من أمثلة عديدة: في علم نفس الطفل، سعى الباحثون منذ بداية القرن العشرين لمعرفة كيف يتشكَّل فكر الإنسان. فأجريت الدراسات وجُمعت عشرات المعطيات حول كافة خصائص تطور الفكر (اللغة، الذكاء، العاطفة، العلاقات الإجتماعية) ولكل الأعمار من صفر سنة حتى ٣ أشهر ومن ٣ إلى ٦ أشهر وهكذا... إلخ. فتعددت وظهرت موديلات التفسير.

لكن مع موت جان بياجه الذي كان يفرض نوعاً من السيطرة النظرية في حقل بسيكولوجيا الطفل تفرّق العشاق والمريدون واختلفوا. وهذا ما جرى في ميادين أخرى، مثل اللغة والدين والإقتصاد والتاريخ وعلم النفس وعلم التنظيم ودراسات المدن إلخ....

مفارقة أخرى، بقدر ما تتقدّم الأبحاث والدراسات بقدر ما تصبح القراءة أقل وضوحاً. هناك تراكم هائل من المعلومات حول كافة الموضوعات وتراجع في قدرة النظرية التفسيرية على توحيد القراءات بشأنها.

يبدو الفكر المعاصر شبيهاً بورشة بناء حيث حركة البناء متواصلة، لكن

بالظاهر لا يجمعها هيكل، نظام موحَّد أو خطوط رئيسية قوية، لكن مع ذلك العمل قائم.

أما بالنسبة إلى البراديغمات الجديدة فيمكن التركيز على البراديغمين التاليين:

براديغم الإدراك.

براديغم Réseaux التشبيك أو المجتمع ـ الشبكة.

التحدي الكبير أمام العلوم الإنسانية والإجتماعية: جَمْعُ قِطع البازل في كلٍ متماسك أي في بناءٍ كلّي متماسك.

والسؤال الآن، ما هي المفاهيم التي ستحتل المشهد المعرفي في المستقبل؟ من الصعب الإجابة على مثل هذا السؤال، خصوصاً وأنّه يقع في باب التوقع والتنبؤ، وقد علمتنا التجربة التاريخية أن لا نخوض في مثل هذا الإدّعاء.

لكن ما يمكن قوله، كخلاصة عامة، أننا، بعد انقضاء أول عقد من القرن الواحد والعشرين، دخلنا عصراً جديداً، مختلفاً تماماً عما كان عليه في القرن العشرين. والملفت، هنا، أنّ الإنتقال من عصر إلى عصر، ومن مناخ فكري إلى مناخ آخر، ومن صيغة مجتمعية إلى صيغة مجتمعية جديدة ومختلفة عن سابقاتها، يجري بسرعة ضوئية تكاد تقارب سرعة الضوء، فبعد عشر سنوات على انقضاء القرن العشرين، نرى هذا القرن وكأنه أصبح بعيداً جداً عن محطتنا الحاضرة، علماً أنّ أكثرية الحاضرين هم من مواليد العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين وسنوات صباهم الأولى قد انقضت فيه.

الصين: النماذج ما بين الشيوعية والليبرالية

طانيوس جرجس(*)

المقدمة

في الأول من تشرين الأول عام ١٩٤٩، وبعد أن سيطر الحزب الشيوعي على البر الرئيسي للصين، أعلن ماوتسي تونغ جمهورية الصين الشعبية، وأطلق عليها أيضاً إسم «الصين الشيوعية» أو «الصين الحمراء». وما زال الحزب الشيوعي حتى تاريخه، حاكماً أوحداً للبلاد من خلال نظام الحزب الواحد، علماً أن هناك ٨ أحزاب تشارك في الحكم ولكنها غير فاعلة ومحكوم عليها أن تكون تابعة بشكل أو بآخر للحزب الحاكم.

ولا يزال هذا الحزب عبر مؤتمراته ينادي بأربعة مبادئ أساسية هي:

أ ـ التمسك بالطريق الإشتراكي

ب ـ التمسك بالدكتاتورية الديمقراطية الشعبية

ج ـ التمسك بقيادة الحزب الشيوعي الصيني

د ـ التمسك بالماركسية ـ اللينينية وأفكار ماوتسي تونغ

في المقابل، نرى جمهورية الصين الشعبية تنتقل إقتصادياً من الإقتصاد المخطط المركزي وفقاً للنموذج السوفياتي، إلى إقتصاد مختلط ينمو على الإستثمار والتصدير، ومن أسرع الإقتصادات نمواً في العالم، واحتلت الصين موقعاً هاماً منافساً على المراتب الأولى في الإقتصاد العالمي.

وهذا ما دفعني للقيام بهذا البحث لإلقاء الضوء على هذه التجربة المميزة في العالم، لناحية دمج مبادئ إقتصادية ليبرالية في نظام سياسي شمولي،

(*) أستاذ مساعد في معهد العلوم الإجتماعية ـ الفرع الثاني.

بالإضافة إلى كيفية تكيف المجتمع الصيني «المؤدلج» مع قواعد إقتصاد السوق. أو ربما تسمح هذه الإزدواجية المتناقضة ما بين النظامين السياسي والإقتصادي إلى قيام حركات وأحزاب تدعو إلى اللحاق بالأنظمة الليبرالية السياسية والإقتصادية.

وإن أهم ما ساعدني على القيام بمعالجة هذا الموضوع هو مشاركتي في جمهورية الصين الشعبية، بحلقة دراسية تعرّفت من خلالها على أوضاع هذا البلد من النواحي الإجتماعية والسياسية والإقتصادية والثقافية والديمقراطية، وذلك من خلال محاضرات لإختصاصيين صينيين من جامعة بكين، إمتدت على فترة ٢٠ يوماً، بالإضافة إلى بعض المقابلات التي تسنى لي القيام بها مع بعض منهم. أما السياق الذي نعتمده في هذا البحث فهو الآتي:

سنعالج في القسم الأول التنظيم السياسي والإداري في الصين. وفي القسم الثاني سنتطرق إلى أبرز التحولات الإقتصادية للإضاءة على الإنعكاسات الإجتماعية لهذه التحولات في القسم الثالث. أما في القسم الرابع فسنستعرض سياسة الصين العربية، وأخيرًا السياسة الإعلامية.

أولاً: الموقع والتنظيم

لموقع الصين الجغرافي ميّزات عديدة، إضافة إلى إستيعابه العدد الأكبر من السكان في العالم. وقد حكمته أسر منذ ما قبل الميلاد، حتى العام ١٩٤٩ عندما وصل الحزب الشيوعي إلى سدة الحكم، وأقر تنظيمات متعددة على الصعد المختلفة ولا يزال يقوم بذلك حتى يومنا هذا.

١. موقع الصين الجغرافي:

تقع الصين في الجزء الشرقي من قارة آسيا، على الساحل الغربي من المحيط الهادئ. وتستفيد من حدود برية تمتد على مسافة ١٢٠ ألف كيلومتر، وتجاورها ١٤ دولة، وهي بذلك من أكثر البلدان حدوداً مع دول أخرى. وتتميز تضاريسها بأنها معقدة ومتنوعة. أما مناخها، ففيه مواسم من الجفاف والرياح

الموسمية الرطبة، حيث الشتاء في معظم مناطقها بارد وجاف، والصيف شديد الحرارة، وكثير الأمطار. وتبلغ مساحة الصين ٩,٦ مليون كيلومتر مربع. وتأتي في المركز الثالث عالمياً بعد روسيا وكندا.

٢. الواقع الديمغرافي:

في آخر إحصاء سكاني نهاية العام ٢٠١١، بلغ عدد سكان الصين ١,٣٤٧,٣٥٠,٠٠٠ نسمة، وسكان المدن ٦٩٠,٧٩٠,٠٠٠ نسمة، فشكلوا أكثر من ٥٠٪ لأول مرة في تاريخ الصين[١]. كما بلغ عدد المواطنين غير المقيّدين بالتسجيل الإقامي ٢٧١ مليون نسمة، وعدد المواطنين المتنقلين ٢٣٠ مليون نسمة[٢]. أما معدل الولادات فبلغ ١١,٩٣ في الألف، ومعدل الوفيات ٧,١٤ بالألف، مما يعني أن معدل النمو السكاني بلغ ٤,٧٩ في الألف. كما بلغت نسبة الذكور إلى الإناث في الولادات الجديدة ١١٧,٧٨٪[٣].

وهذه الأرقام جاءت بعد أن قامت الحكومات المتعاقبة بمحاولات لتنفيذ سياسة صارمة لتنظيم الأسرة، بما يعرف بسياسة الطفل الواحد للأسرة، حيث كانت الصين تأمل في تحقيق الإستقرار في النمو السكاني مع بداية القرن الحادي والعشرين. إلا أنّ الإستثناءات المعطاة لبعض الأقليات، ورفض هذه السياسة في المناطق الريفية، بسبب الحاجة إلى اليد العاملة الزراعية، والتفضيل التقليدي للذكور لم يسمحوا لهذا الإستقرار بأن يتحقق. علماً بأن هذه السياسة ستبقى معتمدة حتى العام ٢٠٢٠ على الأقل[٤]، حيث التوقعات تشير إلى أن الهند ستصبح في المرتبة الأولى لناحية عدد السكان بعد عشر سنوات وهذا ما يتخوف

---

(١) Gao Xiang: «تحليل السياسات الإجتماعية في الصين»، محاضرة في فندق Zi Yu ـ بكين، بتاريخ ٢٠١٢/٦/١٢. (ملاحظة: أستاذة في قسم علم الإجتماع في جامعة بكين).

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

(٤) (www.bbc.co.uk/News/china/) 24/7/2007, BBC News, «warned on gender imbalance china»

منه بعض الإختصاصيين في علم الإجتماع والإقتصاد في الصين، نذكر منهم Kaixuan Xing الذي توقع أن تبدأ المشكلة الإقتصادية عام ٢٠٣٠ بسبب إنخفاض عدد السكان، إضافة إلى الهجرة الكبيرة للأدمغة (٦٥٠٠٠ جامعي إلى أميركا في سنة واحدة).[١]

أما لناحية القوميات، فتعتبر قومية هان أكثر القوميات الصينية تعدادًا بحيث تشكل ٩١,٥٩٪ من مجموع السكان، والـ ٥٥ قومية المتبقية هي أقليات تشكل بمجموعها ٨,٤١٪ من المجموع العام للسكان[٢]. وتميزت هذه القوميات بعادات وتقاليد مختلفة الخصائص لأسباب طبيعية وإجتماعية وتاريخية متنوعة. أما لغة البلاد الرسمية فهي لغة قومية هان. وبالنسبة للديانات، فإن البوذية تأتي في المرتبة الأولى، وتليها الطاوية، والديانات الصينية الشعبية، التي تقوم على مبادئ فلسفية أكثر منها لاهوتية. أما الديانات السماوية، فقد وصلت إلى الصين في القرن السابع، ونظرًا لعدم وجود إحصاءات رسمية فإن بعض المراجع تقدّر عدد المسيحيين ما بين ٤٠ و١٣٠ مليون شخص، إلا أن كاهن رعية بكين أكّد لي من خلال مقابلة معه بأن عدد المسيحيين يبلغ ٦٠ مليون في الصين وهم من البروتستانت والكاثوليك[٣]. أما على صعيد حرية ممارسة شعائرهم الدينية، فأكّد الكاهن أن لا مشكلة في الحرية داخل الكنيسة، ولكن «يمنع علينا» التجمع في الخارج أو التبشير بالدين المسيحي في الشوارع أو المنازل.

أما بالنسبة للمسلمين الذين وصلوا الصين أيضًا في القرن السابع، فإن التقديرات تشير إلى أن عددهم يتراوح ما بين ٢٠ و٣٠ مليون شخص[٤].

---

(١) Kai Xuan Xing: «الموارد البشرية في الصين»، محاضرة في فندق Zi Yu، بتاريخ: ١٤/ ٦/ ٢٠١٢. (ملاحظة: أستاذ في قسم علم الإجتماع في جامعة بكين).

(٢) مجموعة من الأساتذة الصينيين: نبذة عن جغرافية الصين، دار النشر للتعليم العالي، بكين، ٢٠٠٦، ص ١١..

(٣) مقابلة مع الأب وانغ فوجينغ (كاهن رعية بكين للكاثوليك)، المكان: كنيسة مار يوسف، بكين، الزمان: ٢٤/ ٦/ ٢٠١٢.

(٤) (www.bbc.co.uk/News/china/), 2/10/2012, BBC.News, «BBC Islam in China».

٣. التنظيم السياسي:

تعود أشكال السلطة المركزية في الصين إلى ألفي سنة ق.م. وقد تعاقبت على الحكم سلالات عدّة لم تحدث أي تطورات جوهرية في نمط تنظيم شؤون السكان. وكان النظام إمبراطوريًا وقد شبّه البروفسور فريديريك معتوق (عميد معهد العلوم الإجتماعية) الإمبراطور الصيني بالفرعون المصري بحيث أن الإثنين كانا يشكلان جوهر السلطة، ويمارسانها على أساس كلّي، مستندين إلى كونهما مميّزين، وعلى علاقة بنيوية مع السماء[١].

وفي العام ٢٢١ ق.م. توحدت الممالك السبع مع حكم الملك ينغ تشينغ الذي سيطر على كامل الإمبراطورية، وجعلها إقطاعية مركزية موحدة، وسمّى نفسه الإمبراطور الأول، وانفرد بالحكم فتأسس النظام المركزي الإستبدادي. وفي هذه الفترة، تم توزيع الأراضي على المزارعين مباشرةً، بغية شدهم إلى الأرض وجعلهم يستقرون في قرى دائمة وثابتة، وكان الإمبراطور يضاعف مداخيله من الضرائب كلما ازداد الفلاحون بحبوحة[٢]. ومن ثم جاءت أسرة هان وورثت الحكم الإستبدادي، فتطور هذا النظام ودام حوالي ألفي سنة. وشهدت البلاد خلال هذه الفترة حركات إنفصالية بين حين وآخر ما لبثت أن انتهت وعاد الحكم المركزي للسيطرة.

وقد ألغى الإمبراطور الأول تشين نظام الإقطاع، وأنشأ نظام المحافظات، وظهر نظام الحكومات المحلية. ثم جاءت أسرة هان وأضافت منطقة إدارية على المحافظات. ومع أسرة تانغ (٦١٨ ـ ٩٠٧م) التي شهد حكمها إنفصالاً للحكام العسكريين، أضعفت السلطة المركزية، وشهدت السلطات المحلية نوعًا من التورم السياسي. وبعدها جاءت أسرة سونغ (٩٦٠ ـ ١٢٩٧م) وبدأت تقلص نظام السلطات المحلية. أما أسرة إيوان (١٢٧١ ـ ١٣٦٨م)، فقد قسّمت البلاد

---

(١) د. فريديريك معتوق، مرتكزات السيطرة غرب/شرق مقاربة سوسيو معرفية منتدى المعارف، بيروت، ٢٠١١.

(٢) المرجع السابق.

إلى مقاطعات، وبدأت تطبّق سياسة توزيع السلطة. واستمر هذا الوضع مع أسرة مينغ (١٣٦٨ ـ ١٦٤٤م) التي عيّنت ولاة على المناطق الإدارية المحلية. وتابعت أسرة تشينغ (١٦٤٤ ـ ١٩١١) العمل بهذا النظام، ولكن مع إنتشار الفساد ظهر مصلحون برجوازيون يمثلهم كانغ يو وي، وقد دعوا إلى قيام حركة إصلاح وتجديد. إلا أن حكومة تشينغ تصدت لهذه المحاولات وتم قمع هذه الحركة حتى إنفجرت الثورة عام ١٩١١، بقيادة صن يات سين، وأسقطت حكومة تشينغ. لكن هذه الثورة تعرضت للخيانة من يوان شي كاي الذي إستولى على رئاسة الجمهورية، وبدأ أمراء الحرب الشماليون يحكمون البلاد، مما أدّى إلى حروب طويلة في جمهورية الصين[١].

وخلال هذه الفترات، كان للحكام معاونون يأتون بهم من المقربين، ليساعدونهم في معالجة كافة الشؤون. وكانوا يؤثرون في القرارات بما يشبه اليوم حكومات الظل، لذلك أطلق عليهم إسم «الحكومة غير المرئية».

وسعيًا لإيجاد حلّ للأزمات السياسية والإجتماعية التي كانت تواجهها الصين، إنتشرت تيارات سياسية وفكرية مختلفة أهمها الماركسية والوطنية والشمولية.

ومع سيطرة الحزب الشيوعي على الحكم في الصين عام ١٩٤٩، كان الإتجاه السائد هو الدمج ما بين الحزب والحكومة، إلا أنه سرعان ما تبيّن أن هناك مساوئ عديدة لهذا النظام. وتعتبر الثورة الثقافية التي أطلقها ماوتسي تونغ عام ١٩٦٦ المدماك الرئيس لإصلاح الوضع في الصين، ووضع إطار منظم للصراع على السلطة داخل الحزب. وقد إستمرت حتى وفاة ماو. وقد أرادت هذه الثورة أن تقدم إلى الصين حزبًا مجددًا، مع المحافظة على جميع الأفراد الذين بوسعهم أن يقوموا مجددًا بالإلتحاق بالسياسة الماوية[٢]. وفي العام ١٩٨٨

---

(١) شيه تشينغ كوي: «أحوال البلاد في الصين»، محاضرة في فندق Zi Yu ـ بكين، بتاريخ: ٢٠١٢/٦/٥. (ملاحظة: رئيس معهد التنمية السيلسية والإدارة الحكومية بجامعة بكين).

(٢) جان اسمين: الثورة الثقافية الصينية، ترجمة ذوقان قرقوط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر ١٩٧٣.

باشرت السلطات بعملية الإصلاح، لناحية تطبيق سياسة الفصل بين الحزب والحكومة، ولكنها لم تفلح بشكل كامل، إلا أنها بدأت تتجه إلى وضع طبيعي أفضل.

إلا أنه في العام ١٩٨٩ وإثر وفاة رجل الإصلاح هو ياوبونغ، إنطلقت شرارة إحتجاجات في ميدان تيانا نمين، حيث إعتصم الطلاب مطالبين بالحقوق الديمقراطية وحرية التعبير، فجاءت النتيجة بعد عدة أشهر، بدخول جيش التحرير الشعبي الصيني الميدان عنوة بدباباته مما أدى إلى سقوط العديد من الضحايا، وتم إدانة هذه الأحداث في معظم أنحاء العالم. ومن بعدها وحتى اليوم، لم تحصل أي إعتصامات أو تظاهرات تُذكر، مما جعل الأستاذ في جامعة بكين عبد القادر يصف الشعب الصيني بأنه «شعب مطيع»[١].

هذا، وبالرغم من أن الدستور الصيني ينص على حقوق أساسية للمواطنين ومنها حرية الرأي، وحرية الدين، وحقوق الملكية، ولا تزال الحرية السياسية مقيّدة، ويظهر ذلك بشكل واضح عبر السيطرة على الإنترنت، حيث تعتبر الحكومة أن إطلاق حرية التعبير على مواقع التواصل الإجتماعي، يشكل تهديدًا مباشرًا للإستقرار، وإن حظر هذه الحرية يعتبر أفضل وسيلة لإحكام سيطرة الحزب الكاملة على السلطة. علمًا بأن الأعضاء المنتسبين للحزب الشيوعي يبلغ عددهم ٨٠ مليون مقسمين على ٤ ملايين خلية[٢]. وهؤلاء يشكلون العين الساهرة على مجريات الأمور وتقديم تقارير عن الوقائع والإقتراحات.

وفي مجال الإصلاح يذكر أنه في العام ١٩٨٨، بدأت ثورة إصلاحات كبرى جاء معظمها في الإتجاه الإداري. وآخر جولة إصلاح جاءت في العام ٢٠٠٨، عندما تم إلغاء وإنشاء وزارات جديدة.

---

(١) عبد القادر: «التعرف على الصين تاريخًا وثقافة»، محاضرة في فندق Zi Yu بكين، بتاريخ: ٢٠١٢/٦/٧. (ملاحظة: أستاذ في جامعة بكين).

(٢) شيه شينغ كوي: «أحوال البلاد في الصين»... مرجع مذكور.

الجامعة اللبنانية

٤ . التنظيم الإداري:

تقسم الصين حاليًا إلى ٢٣ مقاطعة و٥ مناطق ذاتية الحكم و٤ بلديات مركزية ومنطقتان إداريتان خاصتان. ويدير الأعمال الإدارية فيها موظفون مدنيون خاضعون لنظام أقر عام ١٩٩٣، جاء مقتبسًا بمعظمه عن الأنظمة الغربية[١]، وما زالت تظهر فيه مشاكل كثيرة خاصة في آلية تعيين وتقييم الكوادر في الحكومات المحلية، حيث يسود أوساط الموظفين نظرية التقرب من القيادة بغية ترقية سريعة[٢]، مع الإشارة إلى أن الحكومة لا تشدد على الحياد السياسي للموظفين[٣]. وهذا ما ينقضه الأستاذ شيه شينغ كوي الذي يعتبر بأن الحكومة عندما تريد تخفيض عدد الموظفين، تبدأ بالحزبيين الملتزمين[٤].

ومع ثورة الإصلاح الكبرى عام ١٩٩٨، بدأت الحكومة بإتخاذ سلسلة إجراءات إصلاحية على مدى أربع سنوات، منها تخفيض عدد الموظفين في أجهزة الحزب والحكومة والمنظمات الجماهرية، بمختلف مستوياتها، وخفضت أيضًا عدد الأجهزة والإدارات التابعة للدولة. وجرى إصلاح في نظام المستخدمين لناحية تعيين الكوادر عن طريق التنافس وتناوب المناصب، فشهدت صفوف الكوادر تغيرًا كبيرًا وتحسنًا ملحوظًا من حيث التركيب والنوعية وإنخفاض معدل الأعمار لدى الموظفين.

وبالمقابل لم تستطع السلطة إلغاء ما يسمى بالتعقيد والبيروقراطية، إلا أنها تسعى إلى تجديد المعاملات ومكننتها، بالأضافة إلى إعتماد مبدأ خدمات الشبابيك ضمن نافذة واحدة. ويذكر في هذا المجال، بأن الحكومة تجري

---

(١) زيو هوا: «نظام الموظفين المدنيين في الصين»، محاضرة في فندق Zi Yu بكين، بتاريخ ١١/٦/٢٠١٢. (ملاحظة: أستاذ في كلية الإدارة الحكومية في جامعة بكين).

(٢) توكوي: «إصلاحات في آلية تقييم الكوادر المحلية في الصين»، محاضرة في فندق Zi Yu بكين، بتاريخ: ١١/٦/٢٠١٢. (ملاحظة: أستاذ في جامعة بكين).

(٣) المرجع السابق.

(٤) مقابلة مع الأستاذ شيه شينغ كوي (رئيس معهد التنمية السياسية والإدارة الحكومية بجامعة بكين): المكان: فندق Zi Yu بكين، الزمان ٦/٦/٢٠١٢.

بشكل دائم إستطلاعات رأي للمواطنين حول عمل الإدارات الحكومية، وإقتراحات السكان في هذا المجال.

ثانيًا: أبرز التحولات الإقتصادية

مرّ الإقتصاد الصيني بمراحل متعددة عرف فيها التخلف والتقدم منذ قيام المجتمع الإقطاعي الصيني، حسب الظروف الإقتصادية والسياسية للبلاد في قرون ما قبل الميلاد. أما بعده وما بين العام ٢٢٠م. و١٣٦٨م. فكانت مرحلة تاريخية يزدهر فيها المجتمع الإقطاعي الصيني، وتتطور القوى الإنتاجية تطورًا كبيرًا، بحيث بدأ الإنتاج الزراعي يتوفر، ويسجل تقدمًا مترافقًا بإستخدام مشاريع الري. وشهدت الصناعة اليدوية تقدمًا ملحوظًا أيضًا من حيث حجم الإنتاج والنوع والتقنية، وبرزت الإختراعات الثلاثة المشهورة: البارود والإبرة المغناطسية والطباعة.

وحوالي العام ١٥٠٠م.، ظهرت بعض بذور الرأسمالية، إلا أن الشكل الإقتصادي الذي كان سائدًا آنذاك والمكوّن من مزيج ما بين الزراعة العائلية والصناعة اليدوية العائلية، قد أتاح بفرصة نمو الرأسمالية. وفي القرن التاسع عشر، وبعد حرب الأفيون بدأت القوى الرأسمالية تسيطر على شرايين الإقتصاد الصيني، واندمجت الإمبريالية مع الإقطاعية فنتجت عن ذلك الرأسمالية البيروقراطية مما عرقل بصورة كبيرة تطور القوى الإنتاجية[1]. كما أن الحروب المتتالية التي شهدتها الصين في تلك الفترة، عرّضت الإقتصاد لخسائر فادحة وأوصلته إلى حافة الإنهيار، فكسد الإقتصاد الريفي وركد الإنتاج الزراعي، وأغلقت معظم المصانع، وتعرّض العمّال للإستغلال والإضطهاد القاسي، وواجه منهم الجوع والموت.

---

(١) شيه تشينغ كوي: «أحوال البلاد في الصين»، محاضرة في فندق Zi Yu بكين، بتاريخ: ٥/ ٢٠١٢/٦. (ملاحظة: مدير معهد بحوث التنمية السياسية والإدارة الحكومية في جامعة بكين).

وعند قيام جمهورية الصين الشعبية عام ١٩٤٩، شهدت الصين نموًا إقتصاديًا. ومع تطبيق سياسة الإصلاح والإنفتاح على العالم الخارجي عام ١٩٧٨، شهد الإقتصاد الصيني تطورًا سريعًا متواصلاً فرض على الدولة أن تقوم بإصلاح تدريجي، خاصةً وأن نظام الإدارة الإقتصادية الحكومية التقليدي كان لا يميّز بين الحزب والحكومة، ويدمج الحكومة والمؤسسات معًا، من ناحية الهيكل التنظيمي. لذلك، كانت الخطوة الأساسية تقضي بالفصل ما بين وظائف الحزب ووظائف الحكومة، سعيًا وراء إنشاء إقتصاد سوق ذات طابع صيني. ولم يكن هذا الهدف سهلاً، فأوقع الصين في مطبات عديدة كون الحكومة كانت هي هدف الإصلاح من جهة، ومن جهة أخرى، كانت إحدى القوى الدافعة للإصلاح.[١]

وفي ثمانيات القرن الماضي، خلال الفترة الممتدة ما بين عامي ١٩٧٨ و١٩٨٦، أعادت الحكومة المركزية للحزب الشيوعي الصيني تحديد حدود توزيع سلطات الدولة من جديد، فأعطت بعض صلاحيات الحكومة المركزية إلى الحكومات المحلية، مما أدى إلى تنافس بين الحكومات المحلية بحيث إنطلقت كل واحدة منها من مصالحها الإقتصادية الذاتية وإقرار سياسات تفضيلية لجذب الإستثمارات الأجنبية. كما عمد البعض منها إلى تحديد دخول المنتجات الخارجية إليها لصالح المنظمات الإقتصادية المحلية. وتمت أيضًا السيطرة على عمليات الإحتكار التي كانت تقوم بها إدارة المؤسسات والمنظمات الإقتصادية الحكومية للسلع والمواد، فسُمح للقوى الإقتصادية المتعددة بالمشاركة في منافسة الإدارة في هذ المجالات.

وخلال المرحلة الثانية الممتدة ما بين عامي ١٩٨٦ و١٩٩١، جرت إصلاحات تتصف بالقدوة المثالية[٢]، عبر تطبيق المؤسسات على العموم نظام

---

(١) شوي شيانغ لين: «إدارة الحكومة وإقتصاد السوق في الصين»، محاضرة في فندق Zi Yu بكين، بتاريخ: ٨/٦/٢٠١٢. (ملاحظة: أستاذ في كلية الإدارة الحكومية في جامعة بكين).

(٢) المرجع السابق.

المقاولة للإدارة، والعمل بنظام العقد وتصحيح الأجور. كما تم إنشاء البنك المركزي وتأسيس مؤسسات الإستثمارات التخصصية للدولة.

وبدأت المرحلة الثالثة من الإصلاحات في العام ١٩٩٢ حيث تم تطبيق نظام المؤسسات العصرية، وتنفيذ نظام الخدمة العامة في الأجهزة الحكومية، وتحمل الدولة مسؤولية إيجاد عمل لكل السكان في المدن. كذلك سُرعَت خطوات إصلاح نظام الأعمال المصرفية ونظام التجارة الخارجية، وإنشاء البنوك المتخصصة ذات الصبغة السياسية والبنوك التجارية الحكومية وفتح أسواق الأوراق المالية والأسواق الآجلة. فقد تغيّر نمط الأعمال الحكومية في خلال مسيرة إنتقال الإقتصاد المخطط التقليدي إلى إقتصاد السوق العصري[١].

وإستجابة لمتطلبات إقتصاد السوق هذا، وضعت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني عام ١٩٩٣ خطة واضحة تؤكد فيها أن الحكومة ينبغي أن تستخدم الوسائل الإقتصادية والقانونية بدلاً من التدخل المباشر، وأن تتخذ وسيلة التنسيق العام والتخطيط الشامل لتوجيه الإقتصاد، إلى نمو سريع ومستمر وسليم. وبعد جهود متواصلة لسنوات عديدة منذ ١٩٧٨، بدأت تتعزز مكانة الزراعة الأساسية، وتصدرت الصين قائمة دول العالم في حجم الإنتاج للحبوب والقطن والزيت واللحم وغيرها. كذلك إرتفع مستوى الصناعة الحديثة وتم إقامة نظام صناعي إشتراكي متكامل ومستقل نسبيًا، وشهدت المناطق نموًا مقبولاً، مما جعل الإقتصاد الوطني ينمو نموًا سليمًا[٢].

وعلى صعيد تحرير الإبداع، أشار تقرير المؤتمر السادس عشر للحزب الشيوعي الصيني المنعقد عام ٢٠٠٢ إلى أنه «ينبغيي إطلاق العنان لكل من القوى العاملة والعلوم والتكنولوجيا والإدارة ورؤوس الأموال لتتفجر حيويتها، وتتدفق كل المنابع التي تخلق ثروات المجتمع». وقد أكد رئيس معهد التنمية

---

(١) المرجع السابق.

(٢) شيه تشينغ كوي: «أحوال البلاد في الصين»... مرجع مذكور.

السياسية والإدارة الحكومية بجامعة بكين الأستاذ شيه تشينغ كوي، أن الدولة التي لا تعمل في ظل إقتصاد السوق تكون في حالة الإنتحار وستزول حتمًا. واعتبر أن لا مشكلة في المزج الحاصل ما بين النظام السياسي الشيوعي والنظام الإقتصادي القائم[١]. وعلى هذا الأساس، يؤكد البروفسور فريديريك معتوق (عميد معهد العلوم الإجتماعية في الجامعة اللبنانية) بأن هناك تناغمًا عند الصينيين بين محرّك التنظيم ومحرّك المُعتَقد الفلسفي، فتأتي النتيجة دائمًا تمدّد أفقي وعامودي للتنظيم في حياة الصينيين[٢].

ويمكن إختصار أهم الإصلاحات التي شهدتها الصين وفقًا للآتي:

* الإصلاح في القرى على إعتبار أن الزراعة أساس الإقتصاد الوطني.
* إصلاح المؤسسات عبر إعطاء المزيد من الصلاحيات، وخلق شركات حديثة حقيقية وفق الأعراف الدولية وإتخاذ المزيد من الإجراءات لتخفيض نسبة الأسهم الحكومية وبالمقابل رفع نسبة الأسهم الخاصة وضبط إدارة الأسهم عبر القوانين.
* إعتماد نظام البنوك وسوق المصارف، والأخذ بعين الإعتبار كيفية تخفيض المخاطر المصرفية وتعزيز القدرة التنافسية.
* العمل بنظام مالي ضرائبي مراقب من مجلس النواب والعمل على توحيد ضرائب الدخل المفروضة على الشركات المحلية والأجنبية بصورة تدريجية[٣].

---

(١) مقابلة مع الأستاذ شيه شينغ كوي (رئيس معهد التنمية السياسية والإدارة الحكومية بجامعة بكين)، المكان: فندق Zi Yu، الزمان ٢٠١٢/٦/٦.

(٢) د. فريديريك معتوق: مرتكزات السيطرة غرب/شرق، مقاربة سوسيو معرفية، منتدى المعارف، بيروت، ٢٠١١.

(٣) وانغ جيانوي: «عملية الإصلاح الإقتصادي والإنفتاح الخارجي في الصين المعاصرة»، محاضرة في فندق Zi Yu بكين، بتاريخ: ٢٠١٢/٦/٨. (ملاحظة: أستاذ في جامعة بكين).

١ النظام المصرفي في الصين:

مع تطور الإقتصاد الصيني، من المخطط إلى الإقتصاد الموجه للسوق، شهد النظام المصرفي تغيّرًا مستمرًّا ولكن في ظل دور الحكومة القيادي القوي فإصلاح النظام المصرفي الصيني يواجه بعض العراقيل إلى حدٍ ما بسبب مكانة القطاع المصرفي بصفته حلقة نووية مركزية رئيسية في التطور الإقتصادي تحت السيطرة الحكومية[١].

إلا أن مكانة الصين في الإقتصاد العالمي، ضمن نطاق الإنفتاح على الخارج والنمو السريع المستمر لحوالي عشرين سنة، فرضت على الدولة ضغوطًا لتكييف علاقتها الإقتصادية مع الدول المتقدمة. وشكّلت العناصر الخارجية قوّة رئيسية دفعت للقيام بإصلاحات إقتصادية، من ضمنها النظام المصرفي. فقبل الإصلاح كان النظام الإقصادي ممركزًا بدرجة كبيرة، وكان دور القطاع المصرفي محدودًا بحيث انحصرت مهامه بتوزيع الإعتمادات الحكومية، وتقديم جزء من القروض كأموال متداولة وقبول الودائع في المدن والأرياف. ويمكن تلخيص حالة النظام المصرفي الصيني في تلك الفترة بنقاط ثلاث:

أ ـ عدم وجود سوق مصرفي.

ب ـ إزدواجية دور بنك الشعب الصيني، فهو البنك المركزي والبنك العادي في آن واحد.

ج ـ لم يتمتع بنك الشعب الصيني بإستقلالية حيث كان عمله أشبه بدائرة تابعة لوزارة المالية[٢].

ومع بداية الإصلاح التدريجي، مرّ النظام المصرفي بأربع مراحل:

في الأولى تم فصل الأعمال المصرفية عن بنك الشعب الصيني، وتم إنشاء

---

(١) لي يونغ جون: «النظام المصرفي قي الصين»، محاضرة في فندق Zi Yu بكين، بتاريخ: ٢٠١٢/٦/٦. (ملاحظة: أستاذ في جامعة بكين).

(٢) المرجع السابق.

البنك الصناعي والتجاري الصيني (وهو أكبر بنك في العالم)[1]، وأيضًا البنك الزراعي الصيني، وبنك الإنشاء والتعمير الصيني، وبنك الصين. وكانت هذه البنوك مستقلة عن بعضها ولا يوجد أي تداخل أو تقاطع بين أعمالها، وبالتالي لا توجد أي منافسة بينها.

إلا أن هذه البنوك كانت تقوم بدورين سياسي وتجاري، مما أثّر على فعالية ونتيجة أدائها. فقررت الدولة عام ١٩٩٣ إنشاء بنوك أساسية وهي عبارة عن مؤسسات مصرفية تنشئها الحكومة أو تقدم لها الضمان، وتتخذ تنفيذ سياسة القطاعات وسياسة التنمية الإقليمية للدولة هدفًا لها، ولا تبغي الربح من عملها. وكانت الغاية من ذلك دفع البنوك المتخصصة المملوكة من الدولة لتتحول إلى بنوك تجارية وهي عبارة عن مؤسسات مصرفية تزاول قبول الودائع وتقديم القروض والتحويل المالي...، بهدف الربح. وتنقسم هذه البنوك إلى أنواع مختلفة وفق صفة وحجم المستثمرين، فمنها البنوك التجارية المملوكة للدولة بالإستثمار الحكومي الخالص ولها المكانة الرئيسية في القطاع المصرفي الصيني نظرًا لضخامة مبالغ أصولها. والنوع الثاني بنوك تجارية مدنية مكونة على قاعدة مزج تعاونيات التسليف المدنية، وتزاول أعمالها في المدن فقط.

وفي المرحلة الثانية من الإصلاح، أصبحت البنوك الكبرى الأربعة تسمى البنوك التجارية المملوكة للدولة بالإستثمار الحكومي الخالص. وتم إنشاء بنوك جديدة معظمها بنوك تجارية مساهمة مشتركة بحيث لا تقل نسبة مساهمة الدولة عن ٥٠٪[2]. كذلك تأسس عدد من البنوك التجارية المدنية.

أما في المرحلة الثالثة التي إمتدت من العالم ١٩٩٨ و٢٠٠٢، فقد تراكمت لدى البنوك التجارية كمية كبيرة من القروض الرديئة تمت معالجتها بطريقتين أما عبر شركات إدارة الممتلكات لشراء ومعالجة تلك القروض الرديئة أو بواسطة ضخ رؤوس أموال جديدة في البنوك من قبل وزارة المالية.

---

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق.

والمرحلة الرابعة بدأت بعد إنضمام الصين إلى منطقة التجارة العالمية حيث اضطرت الحكومة إلى أسهمة البنوك التجارية الأربعة وتسجيلها في البورصات.

وفي هذه الفترة أيضًا ظهرت البنوك الأجنبية حيث إلتزمت الصين من جراء الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية إلغاء التقييد الجغرافي وتقييد أنواع الزبائن لها.

وحاليًا، تعتبر مجالات العمل لمعظم البنوك الأجنبية محدودة، إذ تقوم بجمع الودائع وتقديم القروض بالعملات الأجنبية، وحسم السندات، وتحويل الأموال، والتصفية للتصدير والإستيراد... أما زبائن هذه البنوك فهم الأجانب، والمشاريع المشتركة الصينية ـ الأجنبية بالإضافة إلى القروض المعطاة بالعملة الأجنبية للمؤسسات المملوكة من الحكومة.

ويبقى أن نذكر أنه بالإضافة إلى هذه البنوك، هناك المؤسسات المصرفية التعاونية وهي على نوعين تعاونيات التسليف المدنية وتعاونيات التسليف الريفية وعملها يشبه البنوك التجارية ويختلف عنها من حيث حجم الودائع والعملات.

وفيما خص الإصلاح المتعلق بالسوق المصرفية، فقد أنشأت الصين العام ١٩٧٧ أسواق فرعية مثل سوق ما بين البنوك (Inter Bank Market)، وسوق إعادة شراء السندات في البورصات، وسوق مقاصة السندات بين البنوك، وحسم الأوراق المصرفية والتجارية...

أما العمل في سوق السندات فيعتبر متأخرًا كون الحكومات المحلية لا تملك الحقوق لتوزيع السندات الحكومية التي هي تحت سيطرة ورقابة الدولة المركزية.

وبالنسبة إلى عمل البورصة، فقد بدأ خجولاً عام ١٩٨٦ إلا أنه عام ١٩٩٠ تم إنشاء النظام الآلي لعروض أسعار الأسهم، وإنشاء بورصة شنغهاي وبورصة شينجين فازدهر سوق تبادل الأسهم في الصين من جديد.

وفي إطار إصلاح نظام الإدارة المصرفية تمكّن بنك الشعب الصيني بعد

إنشاء البنوك الأربعة الكبرى عام ١٩٨٤ من أن يلعب دوره كبنك مركزي يقوم بوظيفة الإشراف والرقابة المصرفية ويتمتع بإستقلالية تامة. إلا أن تطور السوق المصرفية فرض على الدولة القيام بإعادة تنظيم الرقابة المصرفية فأنشأت مؤسسات رقابية جديدة منها لجنة الرقابة على السندات عام ١٩٧٧، ولجنة الرقابة الصينية على قطاع التأمين عام ١٩٩٨، ولجنة الرقابة الصينية على البنوك عام ٢٠٠٣.

وبالرغم من كل الإصلاحات التي طالت النظام المصرفي، فإن هناك ضعف في نظام البنوك بحيث تتراكم الأصول السيئة والعديمة الأداء التي حاولت الدولة معالجتها كما ذكرنا، أنما حجم هذه الأصول يضع المصارف على درجة عالية من الخطورة، وفق إجماع من الباحثين المختصين[١]. كما أن الوضع ليس بأفضل حال في سوق البورصة حيث أن أداء الشركات المدرجة سيء جدًا وتستخدم وسائل غير شرعية كتزوير نتائج الأداء والتحكم بالأسعار[٢].

أما نظام الرقابة، وبالرغم من المؤسسات التي تم إستحداثها، لم تتمكن من ضبط الأوضاع وفقًا للأصول حيث أن هناك بعض المؤسسات المصرفية تقوم بأعمال من خارج الميزانية، وتستقدم ودائع بفائدة مرتفعة، وتستعير أموال وتصرفها بصورة عشوائية. ومؤسسات أخرى تتصف بإضطراب إداري داخلي لا يسمح لها بالقيام بالرقابة على فروعها حيث يتم تزوير الشهادات، وتقديم القبول والضمان بصورة عشوائية[٣].

٢. الإستثمارات الأجنبية في الصين:

بعد الإصلاح والإنفتاح، بدأت الصين تعمل على خط جذب الإستثمارات الأجنبية لها مستندة على عدة عوامل أهمها:

---

(١) المرجع السابق.
(٢) المرجع السابق.
(٣) المرجع السابق.

أ ـ أيدي عاملة رخيصة ومتوفرة بكثافة، وكان هذا العامل هو السند الرئيسي للجذب.

ب ـ إنشاء بنى حديثة متكاملة توفر النجاحات للمشاريع الإستثمارية.

ج ـ إعتماد سياسات تفضيلية ميسرة.

د ـ وجود أسواق داخلية كبرى.

هـ ـ الإستقرار الذي تشهده دولة الصين.

وقد شهدت عملية جذب الإستثمارات مراحل عديدة. بدأت المرحلة الأولى في العام ١٩٧٨ واستمرت حتى العام ١٩٨٤، عندما قررت الحكومة الصينية السماح للإستثمارات الأجنبية بدخول الصين، بالإضافة إلى إنشاء مناطق إقتصادية خاصة ومناطق ساحلية منفتحة.

ومما زاد من تدفق المستثمرين، صدور قانون الشركات القائمة على إستثمارات صينية أجنبية مشتركة عن المجلس الوطني لنواب الشعب عام ١٩٧٩، الذي أكد شرعية الإستثمارات الأجنبية، إضافة إلى أدراج الإنفتاح في بنود الدستور عام ١٩٨٢.

وفي الفترة ذاتها، أنشأت الصين أربع مناطق إقتصادية، وفتحت أبواب ١٤ مدينة ساحلية أمام الإستثمار الإقتصادي والتكنولوجي.

وفي المرحلة الممتدة من العام ١٩٨٤ إلى العام ١٩٩٠، إستمر إنشاء المناطق الصناعية وكان أهمها منطقة بودونغ في شانغهاي. كما إتخذت عدة قرارات منها خفض ضريبة الدخل على الشركات إلى ١٥٪، وخفض الرسوم على إستعمال الأرض، وتبسيط إجراءات الإستثمارات، بالإضافة إلى قانون المساواة بين الشركات المحلية والأجنبية، لناحية رسوم المياه والكهرباء والنقل والإتصالات.

أما في المرحلة الثالثة التي إستمرت من العام ١٩٩٠ إلى العام ١٩٩٥،

فبدأت الصين بتوجيه أصحاب الإستثمارات الأجنبية وتشجيعهم على الذهاب نحو قطاعات مفضلة لديها مثل الزراعة والطاقة والمواصلات وصناعة بعض المواد الخام المهمة والتكنولوجيا العالية، وأقرّت بعض الحوافز للإستثمار في المناطق المتخلفة في أواسط وغرب الصين[١].

وبين العام ١٩٩٦ والعام ٢٠٠١، بدأت الصين تهتم بجودة الإستثمارات الأجنبية ونوعيتها دون النظر إلى التوسع الكمي عن طريق تشجيع الشركات الأجنبية على فتح مؤسسات بحث وتطوير داخل الصين، بالإضافة إلى تشجيعها على المشاركة في التنمية الكبرى للمناطق الغربية.

ومنذ العام ٢٠٠١، تشهد الصين تعديلات على القوانين المتعلقة بالإستثمار الأجنبي، لتتلاءم مع قواعد منظمة التجارة العالمية التي إنضمت إليها.

وهكذا، شكل جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، كان جزءً أساسيًا لعملية الإنفتاح، وحققت إنجازات لفتت أنظار العالم خاصة بعد العام ١٩٩٢ بحيث بدأ حجم هذه الإستثمارات بالتزايد سنويًا، وقد بلغ عام ٢٠٠٨ ما ما قيمته ٩٢,٣ مليار دولار، ما يساوي ١٠٪ من الإستثمارات الخارجية المباشرة في العالم. وقد احتلت في هذا المضمار المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأميريكية. ومن حيث حجم التبادل التجاري، تأتي الصين بعد الولايات المتحدة الأميريكية وألمانيا[٢].

وقد تفوقت الصين على اليابان واحتلت المقام الأول عالميًا نهاية العام ٢٠٠٩ عندما بلغ إحتياطها من العملة الصعبة ٢٣٠٠ مليار دولار[٣].

---

(١) جياز هونغ: «جذب الصين للإستثمارات الأجنبية وإستثمارات صينية في الخارج»، محاضرة في فندق Zi Yu بكين، بتاريخ: ٢٠١٢/٦/٧. (ملاحظة: أستاذ في جامعة العاصمة للإقتصاد والتجارة CUEB).

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

٣. تشجيع الإستثمارات الصينية في الخارج:

كانت الحكومة الصينية في الفترة الأولى من الإصلاح وتحديدًا ما بين ١٩٧٨ و١٩٨٥ تضع قيودًا على الإستثمارات في الخارج ولا تسمح به إلا للشركات التجارية الحكومية. وكانت تنحصر مجالات الإستثمار في النقل والخدمات والمصارف والتأمين.

وفي العام ١٩٨٦، بدأت الصين تُسرّع من خطوات الإستثمار في الخارج، فسمحت للشركات مهما كان نوعها، بالإستثمار شرط أن تمتلك رؤوس أموال كافية. ومما زاد في النمو، الطرح الذي أقره المؤتمر الخامس عشر للحزب عام ١٩٩٧، تحت شعار الخروج للمشاركة في التعاون الإقتصادي الإقليمي والتجارة العالمية المتعددة الأطراف. وقد عدّلت الصين منذ العام ٢٠٠١ بعض القوانين في هذا المجال بحيث أعطت مزايا جديدة لتحفيز الشركات الوطنية للإستثمار في الخارج. وقد بلغ حجم الإستثمارات الصينية في الخارج عام ٢٠٠٨: ٥٥,٩ مليار دولار.

فبعد مرور أكثر من ربع قرن على الإنفتاح والإصلاح، إكتسب الإقتصاد الصيني مكانة مرموقة على المستوى العالمي بحيث تقدم بخطوات جيدة وثابتة، ووفّر إرتفاع الدخل القومي بصورة مستمرة، وذلك برغم بعض المعوقات، كالتفاوت في التطور بين المناطق الشرقية والغربية والفجوة الداخلية الواسعة[١].

ويعتبر شيه تشينغ كوي أن كل المفاهيم الفكرية التي تعوق التنمية، سوف تتحطم بما فيها الإجراءات والقرارات التي تقيّد التنمية، بالإضافة إلى عيوب النظام التي تعرقل التنمية. والعولمة الإقتصادية السائدة سوف تجعل الصين تواصل تنفيذ سياسة الإصلاح والإنفتاح التي تؤمّن للبلد فضاءً دوليًا واسعًا للتنمية.

أما الحكومة الصينية، فمطلوب منها أن تستغل على أكمل وجه الأسواق

---

(١) وانغ جيانوي... مرجع مذكور.

والموارد المحلية والدولية لتوسيع مجال التنمية ورفع قدرة المشاركة في التعاون والتنافس الدولي كما عليها تشجيع مختلف المؤسسات على الإستثمار في الخارج. وفي نفس الوقت يفترض بها تعزيز التعاون الإقتصادي الثنائي والمتعدد الأطراف والإقليمي، وبذلك تكون قد وفت ما وعدت به عند الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية، خاصة أننا نلاحظ بأن بعض الإختصاصيين بالإقتصاد الصيني، يعتبرون أن الصين بعيدة عن إقتصاد السوق الحقيقي بسبب الإحتكار، وبطء عملية تحرير أسعار عناصر الإنتاج، وإزدياد قوة الحكومة مع تراجع قوة السوق، وكل ذلك يتم تحت مظلة إختلال حكم القانون بسبب الإختلاط ما بين السياسة والإقتصاد[1].

ثالثًا: أهم الإنعكاسات الإجتماعية:

إن التحولات الإقتصادية التي شهدتها جمهورية الصين الشعبية، لا بد وأن يكون لها إنعكاسات إجتماعية على أفراد المجتمع. ولا بد من الإعتراف مسبقًا بأنه ليس من السهل التخطيط لضمان حياة كريمة لشعب يصل تعداده إلى ١,٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠ نسمة تقريبًا. ورغم ذلك، فإن الموضوع الإجتماعي مطروح دائمًا في المؤتمرات السنوية للحزب الحاكم، وبالتالي تعمل الحكومات جاهدة إلى تحقيق شبكة الأمان الإجتماعي. ومن أهم السياسات الإصلاحية في هذا المجال: الضمان الإجتماعي، سياسة التعليم، ومكافحة البطالة...

١. الضمان الإجتماعي:

لا بد من التذكير أولاً بأن المجتمع الصيني ينقسم إلى فئتين: مجتمع ريفي ومجتمع مدني. ولا يحق لأهل الريف بالنزوح إلى المدن والعمل والسكن فيها. لذلك تضع الحكومة في الصين خطتان: واحدة لأهل المدن والثانية للمجتمع الريفي.

---

(١) شاو فينغ شين: «إختلال النظام الإقتصادي في الصين، محاضرة في فندق Zi Yu بكين، بتاريخ: ٢٠١٢/٦/١٢. (ملاحظة: أستاذ في جامعة بكين)

وقد مرت مسيرة الضمان الإجتماعي منذ ١٩٤٩ بمراحل عديدة، بدأت الأولى من ١٩٤٩ واستمرت حتى العام ١٩٥٦ وأطلق عليها إسم مرحلة الإبتداء وشملت العناوين التالية:

أ ـ دعم الفقراء والمنكوبين، الذي ظلّ شعارًا.

ب ـ التأمين العملي للعمال في المدن بواسطة وزارة العمل ونقابة العمال الرئيسية.

ج ـ الضمان الإجتماعي لموظفي الحكومة، بحيث صدرت لوائح عن رئاسة الوزراء تتضمن أسماء موظفي الحكومات والأحزاب والجمعيات والمؤسسات غير الربحية، الذين يستفيدون من الرعاية الصحية المجانية والمعاش.

والمرحلة الثانية سميت مرحلة التعديل، واستمرت من العام ١٩٥٧ حتى العام ١٩٦٥ وتضمنت:

أ ـ ضمان الشيخوخة الذي صدر عن مجلس نواب الشعب عام ١٩٥٧، وأقر لوائح مؤقتة لتقاعد العمال والموظفين وفقًا للآتي:

* نظام تقاعد موحد لموظفي الشركات وموظفي أجهزة الدولة.

* ضمان الشيخوخة لموظفي الشركات الأهلية الجماعية.

* ضمان الشيخوخة للعمال الذين تم إرجاعهم إلى الريف والمسرّحين.

أما المرحلة الثالثة، فكانت مرحلة التراجع من العام ١٩٦٦ إلى العام ١٩٧٦، عندما قررت الحكومة تحمل المسؤولية وحدها وألغت دور المشاركة من قبل النقابة.

والمرحلة الرابعة هي مرحلة إعادة الهيكلية، وإستمرت لمدة عشر سنوات حتى العام ١٩٨٦، تم فيها إستئناف نظام التقاعد، والإستقالة لموظفي الشركات الحكومية، وإستحداث وزارة المدينة عام ١٩٧٨ (الشكل رقم ١)، وتشكيل صندوق دعم الفقر عام ١٩٨٠.

الشكل رقم ١ : أهم المجالات التي ترعاها وزارة المدنية.

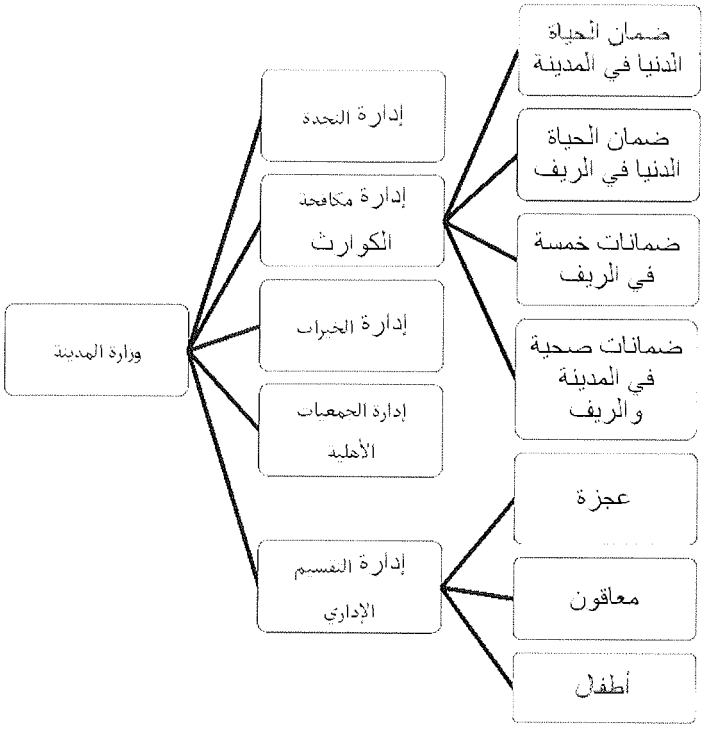

ومن العام ١٩٨٦ وحتى اليوم سميت هذه المرحلة بالإصلاح وطاولت:

أ ـ ضمان الشيخوخة لعمال الشركات في المدن.

ب ـ تحديد مستوى الحياة المكفولة بحدّها الأدنى في المدن.

ج ـ دعم الفقراء في الريف.

د ـ إصلاح نظام التأمين الصحي.

هـ ـ تشكيل نظام التأمين ضد البطالة في المدن، علمًا أن نسبة البطالة المسجّلة حتى نهاية العام ٢٠١١ بلغت ٤,١٪[١].

(١) Goa Xiang: «تحليل السياسات الإجتماعية في الصين»... مرجع مذكور.

ويذكر في هذا المجال بأنه في العام ٢٠٠٨ إستُحدثت وزارة الموارد البشرية والضمان الإجتماعي بصلاحيات تطاول قطاعات كثيرة في الشق الإجتماعي (الشكل رقم ٢).

الشكل رقم ٢: صلاحيات وزارة الموارد البشرية والضمان الإجتماعي.

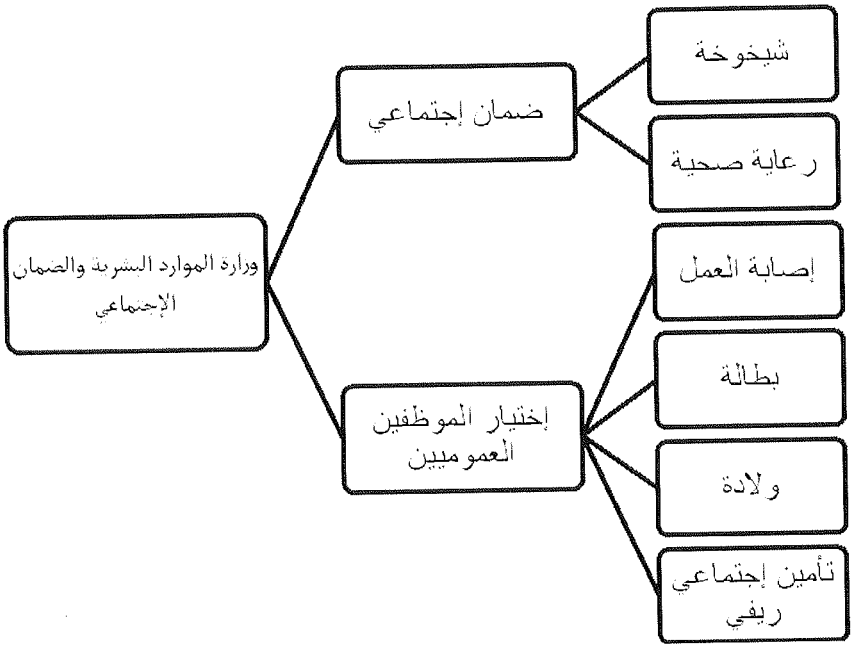

وفي آخر إعلان عن سياسة هذه الوزارة، أطلق الوزير يين وي مين في مؤتمره الصحفي في ٢٠١٢/٣/٧ عدة مواقف، أبرزها عزم الحكومة الصينية على إتخاذ تدابير لتعزيز التوظيف، بما فيها تطبيق سياسة توظيف أكثر نشاطًا وتوفير تدريبات مهنية وخدمات عامة، والتشجيع على فتح شركات خاصة، وغيرها من التدابير الفعالة. كما توقع أن يغطي نظام التأمين أكثر من ٤٠٠ مليون شخص نهاية العام ٢٠١٢[1].

(١) www.arabic.china.org.cn

ولا بد من الإشارة إلى أن وزارة الصحة ترعى أيضًا شؤونًا إجتماعية ضمن صلاحياتها، أبرزها الإهتمام بالصحة والأمراض والأدوية. (الشكل رقم ٣)

الشكل رقم ٣: الشؤون الإجتماعية التي ترعاها وزارة الصحة.

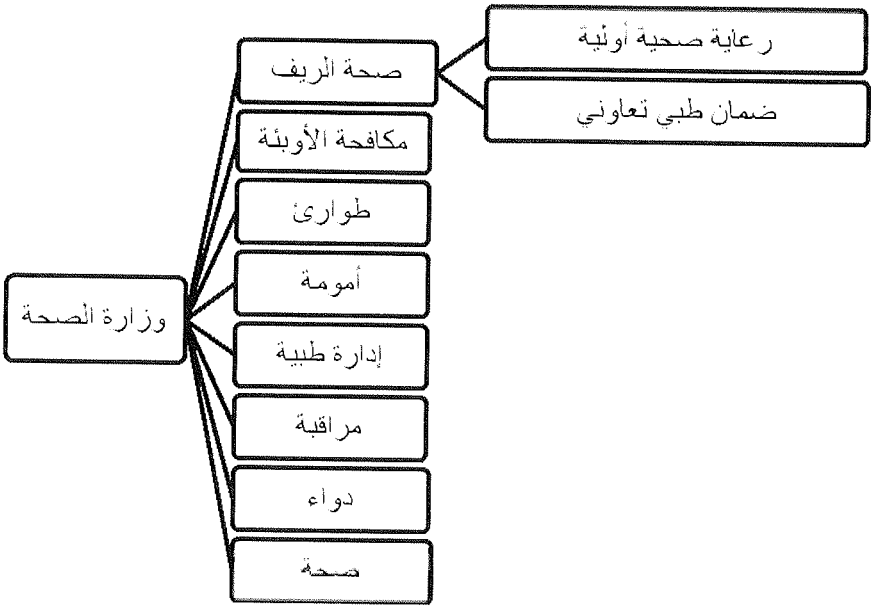

أما لناحية مدى تغطية مظلة الضمان الإجتماعي وفقًا لإحصاء نهاية العام ٢٠١١، فقد بلغ عدد الذين يستفيدون من نظام الشيخوخة ٢٨٣,٩٢٠,٠٠٠ شخصًا في المدن. أما في الأرياف، فقد بلغ عددهم ٣٢٦,٤٣٠,٠٠٠ شخصًا.

وبالنسبة للتغطية الصحية، فإن العدد المؤمن عليه صحيًا في المدن بلغ ٤٧٢,٩١٠,٠٠٠ شخصًا. وفي الأرياف، وُضع نظام ضمان صحي تعاوني شمل ٢٦٤٦ ناحية، وتم صرف مبلغًا وقدره ١١١,٤ مليار يوان في هذا الصدد.

وفي الحالات الأخرى، بلغ عدد المؤمن عليهم ضد البطالة ١٤٣,١٧٠,٠٠٠ شخصًا، والذين يستفيدون من إصابات طوارئ العمل

١٧٦,٨٩٠,٠٠٠ شخصًا. أما النساء اللواتي يخضعن لنظام تأمين الولادة، فقد بلغ عددهن ١٣٨,٨٠٠,٠٠٠ إمرأة[١].

وماليًا وصلت موجودات صندوق الضمان الإجتماعي ٨٦٨,٩ مليار يوان حتى نهاية العام ٢٠١١، منها ٤٩٢ مليار مساهمة من موازنة المالية المركزية[٢].

٢. التعليم:

شهدت الفترة الممتدة بين أواخر السبعينات إلى أوائل الثمانينات سباقًا بين الدول المتطورة في سبيل إصلاح النظم التربوية، للإستفادة من خريجين يتمتعون بكفاءة عالية. وكانت الصين تعاني أيضًا من نقص الموارد البشرية بشكل عام وإنحلال الحلقات عند بعض الشرائح العمرية بشكل خاص.

وعندما تم إستئناف العمل بنظام القبول في الجامعات، تبيّن أن المشاركين كانوا بأعداد ضخمة مقابل عدد محدود للجامعات، فانعكس هذا الأمر سلبًا عندما انحصر همّ الطلاب برفع معدل علاماتهم فقط، مما استدعى قيام نقاشات واسعة في أواسط الثمانينات حول تعديل أهداف العملية التعليمية وتطبيق «تعليم الكفاءة» بدل «تعليم العلامات»[٣]، وذلك عبر تنمية روح الإبداع والقدرات التطبيقية لدى الطلاب.

أما المشكلة الرئيسية التي كانت تعاني منها الصين، فهي الأمية التي بلغت ٨٠٪ في العام ١٩٤٩، وفي العام ١٩٨٦ وضعت الحكومة مخططًا بعيد المدى، لتوفير التعليم الأساسي الإلزامي. ومع حلول العام ٢٠٠٨ إنخفضت نسبة الأمية إلى ١٠٪، وقد لجأت الحكومات إلى عدة تدابير منها إعفاء تلاميذ التعليم الأساسي في الريف من الرسوم المدرسية وتزويدهم بالكتب مجانًا، وتخصيص

---

(١) Goa Xiang: مرجع مذكور.

(٢) المرجع السابق.

(٣) لين شياوينغ: «التعليم في الصين»، محاضرة في فندق Zi Yu بكين، بتاريخ: ٦/١٣/ ٢٠١٢. (ملاحظة: أستاذ في كلية التعليم في جامعة بكين).

إعتمادات لترميم ٢٢ ألف مدرسة إبتدائية وثانوية وبناء ٧٠٠ مدرسة في الأرياف، وإعتماد خدمات التعليم عن بعد التي استفاد منها ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ تلميذ في الريف. وقد أعطت الحكومة حوافز للمدرسين في الأرياف لتشجيعهم بالإلتحاق هناك، من خلال إعطائهم الوعود بالسماح لأبنائهم بالإنتقال إلى المدن، أو عن طريق إعفائهم من الرسوم الجامعية خلال دراستهم، في حال قرروا التعليم في الريف.

كما بلغ عدد تلاميذ المرحلة الثانوية ٤٥,٢٢ مليون تلميذًا عام ٢٠٠٧ وهو رقم قياسي، بينما وصل عدد تلاميذ التعليم المهني إلى ٢٠ مليون تلميذًا[١]. وبلغت نسبة إلتحاق الطلاب بالجامعات ٢٠٨/ ١٠٠٠٠. وهذا الوضع طرح تساؤلاً كبيرًا أمام الحكومة عن جدوى هذه الأعداد في المراحل الثانوية والجامعية، بينما الإقتصاد الصيني يتطلب أفرادًا يدخلون باكرًا إلى سوق العمل. لذلك تقوم الحكومة بتشجيع التلاميذ على دخول المدارس المهنية وليس الجامعات. وتبرز الحكومات المحلية في المقاطعات أهمية التعليم المهني ومردوده الإقتصادي على أبناء هذه المقاطعات.

وبالرغم من كل ذلك، هناك نقصًا شديدًا في الإعتمادات المخصصة للتعليم في الريف على عدة مستويات، أهمها سوء حالة بعض المنشآت المدرسية، إضافة إلى ٤٢٪ من المدارس في الريف لا يوجد فيها مطاعم للتلاميذ، و ٨٪ عاجزة عن تأمين مياه الشرب. ونذكر أخيرًا أن الحكومات كانت تسعى إلى أن تشكل النفقات على التربية ٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي، غير أنها لم تتعدى الـ ٤٪ حتى الآن.[٢]

٣. سياسة الإسكان:

تخضع الصين لنظام الملكية الإشتراكية، مع بعض التعديلات المناسبة

---

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق.

لتوجهاتها الإقتصادية، خاصة لناحية فتح مجالات الإستثمار للشركات الأجنبية. إلا أن هذه السياسة تبقى صارمة حيال القطاع العقاري تجنّبًا لأي إرتفاع في أسعار المساكن على مستوى البلاد. كما أن وزارة الإسكان والتنمية الحضرية والريفية تحث السلطات المحلية على زيادة المعروض من المنازل وتطبيق سياسة تقييد مشتريات المنازل[1].

إلا أن هذه السياسة تلقى معارضة في بعض المقاطعات، لأنها تحجب رسوم وضرائب من جراء نقل الملكية وضرائب العقارات. وكما تعتبر هذه الحكومات أن إنكماش سوق العقارات يؤثر سلبًا على الكثير من الصناعات، مما يؤدي إلى ضعف نمو الناتج المحلي الإجمالي.

ويعتقد بعض الخبراء أن النقطة الرئيسية بهذا الموضوع هي الحد من عمليات شراء المساكن للإستثمار والمضاربة، في سبيل عودة أسعار المساكن إلى المستوى المعقول، والمحافظة على المستوى المستقر نسبيًا لأسعار المساكن. وذلك لتتمكن الأسر ذات الدخل المنخفض من الإستفادة منها.

٤. وضع الفلاحين في الريف:

في وثيقتها السياسية الأولى لعام ٢٠١٢، أكدت السلطات الصينية على أهمية تعزيز الإدارة الإجتماعية والإبتكار فيها في المناطق الريفية من أجل ضمان الإستقرار والإنسجام الإجتماعي في أرياف البلاد. وهذه هي السنة التاسعة على التوالي التي ركزت فيها الوثيقة على المشاكل في المناطق الريفية ودائمًا في غياب الفلاحين عن جلسات النقاش، وعند صياغة القرارات الأساسية مما يعني عدم التطرق إلى المشاكل الحقيقية والحوادث التي تلحق الأضرار بمصالح الفلاحين، مثل الإستيلاء غير المشروع على أراضي الفلاحين بحجة الملكية الجماعية للأراضي الريفية. ويُذكر في هذا الإطار، بأنه تمّ مؤخرًا تشكيل مجلس القرويين وغرفة تشاور لهم مما يساعد على طرح المشاكل بصورة جدية[2].

---

(١) www. maktoob.news.yahoo.com ـ خبر منقول عن وكالة رويترز ٢٠١٢/٩/٢٣.

(٢) www.arabic. News.CN

وتأتي هذه الخطوة بعدما تبين أن هناك عددًا كبيرًا من الفلاحين يمارسون بعيدًا عن قراهم في أعمالاً لا علاقة للزراعة بها، وبالتالي يتركون كبار السن والأطفال وغيرهم من الفئات الضعيفة في المناطق الريفية، مما أدى إلى إحتكار السلطة على مستوى القاعدة الشعبية والتلاعب في إنتخابات كوادر القرى.

ويعتقد ليه قوه تشيانغ (الباحث في معهد التنمية الريفية في الأكاديمية الصينية للعلوم الإجتماعية) بأن مفتاح تعزيز الإدارة الإجتماعية والإبتكار فيها، هو تعميم الديمقراطية وضمان حق الشعب في الوصول إلى المعلومات والمشاركة وصنع القرار[1].

وهذه المشاكل بثت الخوف على المستقبل، مما أجبر الحكومة على تعديل خططها بالنسبة للريف، فبدأت تربطه بشبكة حديثة من الطرقات والسكك الحديدية، وإنشاء مشاريع زراعية وصناعية مرتبطة بها، وتقديم المساعدة المجانية بكل ما يتعلق بتطوير الزراعة بما فيها إعطاء القروض الميسرة، وشراء المحاصيل بأسعار جيدة.

ونشير أخيرًا إلى أن الإصلاحات حوّلت وظيفة الحكومة تدريجيًا إلى التنسيق العام والخدمة الإجتماعية، وجعلتها مسؤولة عن الشعب وأمامه عبر رقابته التي تحتاج إلى زيادة في شفافية أعمال الحكومة، وبذل الجهود لحل أهم التناقضات الناتجة عن تطور الإقتصاد والمجتمع، ودفع تنمية الإقتصاد والمجتمع بصورة شاملة ومنسقة ومستديمة[2]. لأن الصين ما زالت دولة نامية والإحتياجات الأساسية للسكان ما زالت غير محققة لعدد كبير منهم. إلا أن إكمال مسيرة الإصلاحات من شأنها أن تسمح للشعب الصيني بالتمتع برعاية إجتماعية أفضل في المستقبل.

---

(١) المرجع السابق.

(٢) تشيه شينغ كوي: . . . مرجع مذكور.

رابعًا: سياسة الصين العربية

بدأت مواقف الصين في مجلس الأمن الدولي مؤخرًا محط إهتمام الكثير من دول العالم، خاصةً عند إستعمالها حق النقض «الفيتو» لأكثر من مرة إلى جانب روسيا، وذلك عند طرح مشاريع قرارات من الولايات المتحدة الأميركية أو دول أوروبية وعربية تتعلق بالحرب الدائرة في سوريا.

وللصين مواقف أخرى من الأمم المتحدة، فهي في الستينات خرجت من هذه المنظمة إثر العداوة بينها وبين أميركا، ثم عادت في السبعينات. وهي تأمل بأن تصبح دولة شريكة لأميركا لا عدوّة لها، رغم أنها تعتبر بأن هذه الأخيرة تدعم الفليبين في صراعها مع الصين[1].

ودوليًا تضع الصين مبادئ في نظرتها إلى التغيرات الحاصلة والواضحة في ميزان القوى الدولي، وتدعو إلى ضرورة بذل الجهود لجعل النظام الدولي أكثر عدلاً وإنصافًا. وأهم مبادئها تتمحور كالآتي:

أ ـ التأكيد على مبادئ الإحترام المتبادل للسيادة وسلامة الأراضي.

ب ـ عدم الإعتداء والتدخل في الشؤون الداخلية للجانب الآخر.

ج ـ المساواة والمنفعة المتبادلة والتعايش السلمي.

د ـ إحترام ودعم حق جميع الدول في اختيار الطرق التنموية بإرادتها المستقلة حسب ظروفها وقدراتها الوطنية.

أما عربيًا، فقد تأسست علاقات دبلوماسية مع الدول العربية وكان أولها مع مصر عام ١٩٥٦ وآخرها مع السعودية عام ١٩٩٠ وهي تقيم معها علاقات تعاون استراتيجي في إطار منتدى التعاون الصيني العربي. وتدعو إلى إستثمار المزايا التكاملية من خلال تعزيز التعاون في المجالات ذات الأولويات مثل التجارة

---

(١) مقابلة مع الدكتور وانغ سونغ لوغ (مدير مركز دراسات الشرق الأوسط في كلية الدراسات الدولية في جامعة بكين): المكان: فندق Zi Yu ـ بكين، الزمان: ٢٠١٢/٦/١٤.

والإستثمار والبنية الأساسية والطاقة. ويُذكر في هذا المجال حجم التبادل التجاري بين الصين والدول العربية الذي يزداد بوتيرة سريعة إذ بلغ ١٩٥,٩ مليار دولار اميركي عام ٢٠١١ بزيادة ٣٤,٧٪ عن العام السابق[١].

كما تقيم الصين تبادلاً مكثّفًا على الصعيد الثقافي والإنساني بين الجانبين، إذ يوجد حاليًا ٨٠٠٠ طالب عربي يدرسون في الصين، ويتم تدريب أكثر من ١٠٠٠ كادر عربي في مختلف التخصصات سنويًا[٢].

أما سياسيًا، فللصين مواقف تجاه بعض القضايا المعقدة في الشرق الأوسط ومنها:

أ ـ الربيع العربي: تحترم الصين وتدعم حق الدول العربية في معالجة شؤونها الداخلية بشكل مستقل، وتحترم مطالب الشعوب العربية لتحقيق الإصلاح والتنمية شرط عدم وجود تدخل خارجي.

ب ـ الأزمة السورية: تدعو الصين إلى حل المسألة السورية سياسيًا والإتفاق الفوري لوقف إطلاق النار وحماية المدنيين وإطلاق سراح المعتقلين، وسحب كافة المظاهر المسلحة، وإحترام حرية التجمع والتظاهر. وتؤكد الصين على ضرورة تجنيب سوريا مخاطر التدخلات الأجنبية والحرب الأهلية، وضرورة تحقيق مطالب الشعب السوري نحو الحرية والديمقراطية والإصلاح السياسي. وعن إستعمال حق النقض في مجلس الأمن، يقول د. وانغ سونغ لوغ بأن الصين إنسجامًا مع واقعها ترفض التدخل الأحنبي كي لا يصبح هذا الأمر سابقة ممكن أن تستعمل في الصين[٣].

ج ـ القضية الفلسطينية: تؤيد الصين قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبدأ «الأرض مقابل السلام» و«مبادرة السلام العربية» و«خارطة الطريق» للسلام

---

(١) د. وانغ سونغ لوغ: «السياسة الخارجية الصينية تجاه الدول العربية»، محاضرة في فندق Zi Yu ـ بكين، بتاريخ: ١٤/٦/٢٠١٢.

(٢) المرجع السابق.

(٣) مقابلة مع د. وانغ سونغ لوغ: . . . مرجع مذكور.

في الشرق الأوسط. وتدعو الصين إسرائيل إلى التجاوب مع رغبة الدول العربية في تحقيق السلام والتفاوض على أساس مبادرة الدول العربية. وتدعو أيضًا غلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة الكاملة، وتطالب برفع الحصار عن قطاع غزة، ووقف الإستيطان في الأراضي العربية المحتلة، ودعم حصول فلسطين على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

د ـ الملف النووي الإيراني: تدعو الصين إلى تسوية الملفات النووية في منطقة الشرق الأوسط من خلال المفاوضات الدبلوماسية. وتدعم إستئناف الحوار بين إيران والدول الست. وهي تمانع الحرب وفرض العقوبات لعدم جدواها، وتدعو الأطراف المعنية إظهار المرونة وبذل جهود ملموسة لتخفيف حدة التوتر.

هـ ـ الإرهاب: تدين الصين الإرهاب بكافة أشكاله وتدعو إلى معالجة الأسباب والعوامل المغذية له، وترفض ربط الإرهاب بدولة أو شعب أو دين، وتدعو إلى تطبيق استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب[1].

خامسًا: السياسة الإعلامية

بالنسبة للإعلام وإنطلاقًا من حق المواطن بالإطلاع على المعلومات وأن تصله بشفافية للتمكن من تكوين الآراء بحرية، لا زلنا نرى أن هناك تقييدًا في مجال الحريات الإعلامية، وتتميّز السياسة الإعلامية في الصين بأيديولوجيتها وحزبيتها. وتنضبط العلاقات الإعلامية من خلال القانون وبعضها، بتوجيهات الحزب الشيوعي وبعضها الآخر بالميثاق المهني[2].

وقد مرّت السياسة الإعلامية تاريخيًا بعدة مراحل، وطُرحت للنقاش في

(١) د.وانغ سونغ لوغ: محاضرة... مرجع مذكور.

(٢) Chen Kaihe: «السياسة الإعلامية في الصين»، محاضرة في فندق Zi Yu ـ بكين، بتاريخ: ٢٠١٢/٦/١٥. (ملاحظة: أستاذ في جامعة بكين).

الجامعة اللبنانية المكتبة

عدة مؤتمرات حزبية وكان التشديد على أن الصحف الحزبية يجب أن تعلّم مناهج وخطط وسياسات ووجهات نظر الحزب، وعلى الحزبي أن يعبّر عن آرائه المعارضة عبر القنوات الحزبية لا في وسائل الإعلام.

إلا أنه في أواخر الثمانينات، ظهرت في الصحف أصوات منتقدة للحكومة وظهر لأول مرة مصطلح «مراقبة الرأي العام»[1].

وبعد العام ١٩٩٣، بدأت الصحافة الصينية الدخول إلى مرحلة سريعة من التسويق حيث توسّعت الصحف وازدادت قنوات التلفزيون واحتدمت المنافسة بين وسائل الإعلام المختلفة. كما ظهرت تكتلات إعلامية كبرى. ولم يحدث أي تأثير ملحوظ في وسائل الإعلام بعد إنضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية نهاية العام ٢٠٠١، لأن إنضمامها كان بصفة دولة نامية، فلم تقطع تعهدات بشأن دخول رؤوس أموال أجنبية إلى وسائل الإعلام، لكنها قطعت تعهدات واضحة بفتح الأسواق الإعلامية.

أما وضع المؤسسات الإعلامية حاليًا، فتفيد الإحصاءات بأن هناك ٢٠٠٠ صحيفة أشهرها جريدة الشعب التي تصدر عن الحزب الحاكم وهي تطبع يوميًا ٣ ملايين نسخة. أما المجلّات فعددها ١٠٠٠٠، ولكنها ليست رائجة. ويبلغ عدد المحطات التلفزيونية أكثر من ٢٠٠٠ محطة، ويُذكر هنا بأنه في البداية كان هناك حظرًا على الإعلانات التجارية بإعتبارها وجه من وجوه الرأسمالية، أما اليوم فوسائل الإعلام تكتظ بالإعلانات التجارية. ويقول د. شن كاي بهذا الصدد أن وسائل الإعلام الأجنبية لها تأثير كبير على الإعلام الصيني[2].

وعلى صعيد شبكة الإنترنت فقد بدأت الصين بإستخدامها عام ١٩٩٤، وبلغ عدد الصحف الإلكترونية قرابة ١٠٠٠ صحيفة. أما مواقع المعارضة فهي محجوبة عن شبكة الإنترنت، وهناك رقابة على الحوار بغية ضبطه بعدم التعرض

---

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق.

للرئيس أو الحكومة أو الحزب، وذلك تحت طائلة إقفال الموقع. وكل ذلك يتم عبر رقابة وزارة الصناعة والمعلومات.

الخاتمة

من خلال النقاط التي حاولنا الإضاءة عليها يتبيّن لنا:

أ ـ إن بناء الدولة في الصين، وبناء السلطة ككل، كان أخلاقي المصدر، لا ديني المصدر وإنه تم على أساس الفلسفة الكونفوشية. وهذه الميزة مهمة جدًا لأنها تضع معادلة الحكم في الصين في سياق رؤية مادية وعلمانية[1]. وبمعنى آخر لا وجود لأي طائفة دينية في مسار الحكم والسلطة.

ب ـ إن الثورات الإصلاحية كالثورة الثقافية وثورة الإصلاح الكبرى وغيرها، تشير إلى حيوية داخل الحزب الحاكم تسمح له بإجراء تعديلات في نمط الحكم. إلا أن نقطة الضعف هنا تكمن في حصرية النقاشات داخل المؤتمرات السنوية للحزب الشيوعي الصيني، التي لا تسمح المشاركة بها إلا لكبار المسؤولين والأعضاء في هذا الحزب.

ج ـ بدء تفشي ظاهرة الفساد والرشاوي وإستفادة بعض أعضاء الحزب والمقربين منهم، وهذا ما من شأنه أن يشكل ضربة قاسية لكل الإصلاحات التي تحاول الدولة القيام بها.

د ـ نجاح خطة إنتقال الإقتصاد من المخطط إلى الإقتصاد الموجه للسوق. وقد خلق فرص عمل كبيرة إستفاد منها الشعب الصيني.

هـ ـ تطور النظام المصرفي في الصين رغم الشوائب التي تعتري هذا القطاع، وقد بيّنا في سياق البحث مكامن الخلل والفساد مما يستدعي القيام بإصلاحات عاجلة لهذا القطاع لينمو نموًا صحيحًا ومستقرًا.

و ـ نجاح عملية جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، وتمكّن الصين من

(١) د. فريديريك معتوق: مرتكزات السيطرة...، مرجع مذكور.

إحتلال المراتب المتقدمة في المجال التجاري. وهذا يدعونا إلى لفت نظر المعنيين بأن الحلقة الإقتصادية هي متكاملة ويجب التنبه إلى كافة القطاعات المعنية على إعتبار أنه إذا أصيب قطاع واحد يؤدي إلى فرط الحلقة.

ز ـ إهتمام السلطة بتوفير الضمانات الإجتماعية لسكان الصين رغم صعوبة الوضع لناحية العدد الديمغرافي، كما إن تصميمها على الإستمرار في تقديم هذه الضمانات، يعطي أملاً لجميع المواطنين خاصة أبناء الريف الذين يعيشون تفاوتًا إجتماعيًا واضحًا بينهم وبين أبناء المدن.

ح ـ إن الجهود المبذولة على صعيد سياسة التعليم ومحو الأمية أعطت ثمارها من خلال تطور النسب إيجابًا. وتبقى مشكلة توجيه العدد الأكبر من الطلاب نحو الإختصاصات المهنية، تلبية لحاجات إقتصادية من جهة، وتجنّبًا لإزدياد نسبة البطالة من جهة أخرى.

ط ـ تكييف السياسة الخارجية للصين مع مصالحها الإقتصادية الدولية.

ي ـ إنه وبالرغم من توسع القطاع الإعلامي، فإن تقييد بعض الحريات قد يسبب بمشاكل واضطرابات مستقبلية كما دلّت التجارب في الدول التي اتبعت سياسة التقييد والكبت.

ومن الأمور التي يمكن إستخلاصها من هذه الدراسة، أن الصين تشهد منذ عشر سنوات على الأقل، نموًا إقتصاديًا يتراوح بين ٨ و١١٪، وهو الأعلى في العالم، وذلك في ظل دولة قوية وجد تدخلية في الشأن الإقتصادي. وهذا ما ينقض النظريات الإقتصادية النيوليبرالية التي تعتبر إنسحاب الدولة من الشأن الإقتصادي لصالح القطاع الخاص، شرطًا أساسيًا لا مفر منه، لتحقيق النمو الإقتصادي.

لائحة المصادر والمراجع

أ. الكتب

١ ـ اسمين، جان: الثورة الثقافية الصينية، ترجمة ذوقان قرقوط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٩٧٣.

٢ ـ مجموعة من الأساتذة الصينيين: نبذة عن جغرافية الصين، دار النشر للتعليم العالي، بكين، ٢٠٠٦.

٣ ـ مجموعة من الأساتذة الصينيين: نبذة عن ثقافة الصين، دار النشر للتعليم العالي، بكين، ٢٠٠٦.

٤ ـ مجموعة من الأساتذة الصينيين: نبذة عن تاريخ الصين، دار النشر للتعليم العالي، بكين، ٢٠٠٦.

٥ ـ د. فريديريك معتوق، مرتكزات السيطرة غرب/شرق مقاربة سوسيومعرفية منتدى المعارف، بيروت، ٢٠١١.

ب. سلسلة محاضرات الحلقة الدراسية الممتدة من ٥ ـ ٢٥ حزيران ٢٠١١

١ ـ توكوي: «إصلاحات في آلية تقييم الكوادر المحلية في الصين»، محاضرة في فندق Zi Yu ـ بكين، بتاريخ: ١١/٦/٢٠١٢. (ملاحظة: أستاذ في جامعة بكين).

٢ ـ جيا غزينغ: «تحليل السياسات الإجتماعية في الصين»، محاضرة في فندق Zi Yu ـ بكين، بتاريخ ١٢/٦/٢٠١٢. (ملاحظة: أستاذة في قسم علم الإجتماع في جامعة بكين).

٣ ـ جياز هونغ: «جذب الصين للإستثمارات الأجنبية وإستثمارات صينية في الخارج»، محاضرة في فندق Zi Yu ـ بكين، بتاريخ: ٧/٦/٢٠١٢. (ملاحظة: أستاذ في جامعة العاصمة للإقتصاد والتجارة CUEB).

٤ ـ زيو هوا: «نظام الموظفين المدنيين في الصين»، محاضرة في فندق Zi Yu ـ بكين، بتاريخ ١١/٦/٢٠١٢. (ملاحظة: أستاذ في كلية الإدارة الحكومية في جامعة بكين).

٥ ـ شاو فينغ شين: «إختلال النظام الإقتصادي في الصين، محاضرة في فندق Zi Yu ـ بكين، بتاريخ: ١٢/٦/٢٠١٢. (ملاحظة: أستاذ في جامعة بكين).

٦ ـ شن كاي هي: «السياسة الإعلامية في الصين»، محاضرة في فندق Zi Yu ـ بكين، بتاريخ: ١٥/٦/٢٠١٢. (ملاحظة: أستاذ في جامعة بكين).

٧ ـ شوي شيانغ لين: «إدارة الحكومة وإقتصاد السوق في الصين»، محاضرة في فندق Zi Yu ـ بكين، بتاريخ: ٨/٦/٢٠١٢. (ملاحظة: أستاذ في كلية الإدارة الحكومية في جامعة بكين).

٨ ـ شيه تشينغ كوي: «أحوال البلاد في الصين»، محاضرة في فندق Zi Yu ـ بكين، بتاريخ: ٥/٦/٢٠١٢. (ملاحظة: مدير معهد بحوث التنمية السياسية والإدارة الحكومية في جامعة بكين).

٩ ـ شيه تشينغ كوي: «التنظيم والإصلاح في أجهزة الحكومة الصينية»، محاضرة في فندق Zi Yu ـ بكين، بتاريخ: ٥/٦/٢٠١٢.

١٠ ـ عبد القادر: «التعرف على الصين تاريخًا وثقافة»، محاضرة في فندق Zi Yu ـ بكين، بتاريخ: ٧/٦/٢٠١٢. (ملاحظة: أستاذ في جامعة بكين).

١١ ـ كاي وانغ زينغ: «الموارد البشرية في الصين»، محاضرة في فندق Zi Yu ـ بكين، بتاريخ ١٤/٦/٢٠١٢.

١٢ ـ لين شياوينغ: «التعليم في الصين»، محاضرة في فندق Zi Yu ـ بكين،

بتاريخ: ١٣/٦/٢٠١٢. (ملاحظة: أستاذ في كلية التعليم في جامعة بكين).

١٣ ـ لي يونغ جون: «النظام المصرفي قي الصين»، محاضرة في فندق Zi Yu ـ بكين، بتاريخ: ٦/٦/٢٠١٢. (ملاحظة: أستاذ في جامعة بكين).

١٤ ـ وانغ جيانوي: «عملية الإصلاح الإقتصادي والإنفتاح الخارجي في الصين»، محاضرة في فندق Zi Yu ـ بكين، بتاريخ ٨/٦/٢٠١٢.

١٥ ـ وانغ سونغ لوغ: «السياسة الخارجية الصينية تجاه الدول العربية»، محاضرة في فندق Zi Yu ـ بكين، بتاريخ: ١٤/٦/٢٠١٢.

ج. مقابلات

١ ـ مقابلة مع السيد شن يان (حاكم مقاطعة سيتشوان)، المكان: المقر الرئيسي في مدينة تشينغدو، الزمان: ١٩/٦/٢٠١٢.

٢ ـ مقابلة مع الأستاذ شيه شينغ كوي (رئيس معهد التنمية السياسية والإدارة الحكومية بجامعة بكين)، المكان: فندق Zi Yu ـ بكين، الزمان ٥/٦/٢٠١٢.

٣ ـ مقابلة مع الدكتور وانغ سونغ لوغ (مدير مركز دراسات الشرق الأوسط في كلية الدراسات الدولية في جامعة بكين): المكان: فندق Zi Yu ـ بكين، الزمان: ١٤/٦/٢٠١٢.

٤ ـ مقابلة مع الأب وانغ فوجينغ (كاهن رعية بكين للكاثوليك)، المكان: كنيسة مار يوسف، بكين، الزمان: ٢٤/٦/٢٠١٢.

د. مواقع إلكترونية

1 - www.bbc.co.uk/News/china

2 - www.arabic.china.org.cn

3 - www.maktoob.News.yahoo.com

4 - www.arabic.News.cn

عدوى الأزمات الاقتصادية والمالية وتأثيرها في اقتصاديات البلدان العربية

معضاد رحال

مقدمة البحث

صحيح أن الاقتصاد العالمي، على مر التاريخ، واجه أزمات ومشاكل متعددة، غير أن النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي نشأ في القرن التاسع عشر أظهر خاصية تميزه عن غيره من الأنظمة التي سبقته في خلق هذه الأزمات وتصديرها، حتى باتت ملازمة لنشاط هذا النظام ومندمجة في الحركة الدورية المتأصلة في اقتصاد المؤسسات والأسواق الحرة، بيد أن هذه الأزمات ازدادت خطورتها مع التطور التقاني وتوسع الأسواق اللذين ميزا البلدان الرأسمالية. فالقواسم المشتركة بين هذه الأزمات، منذ بدايتها تعود الى عملية المضاربة بالأسهم المالية والطمع المادي. وازداد الوضع خطورة مع بروز تيار العولمة وانفلات المال من العقال الأخلاقي، وانعدام الرقابة وغياب السقوف المالية بهدف السيطرة على الأسواق المالية. فالتطور التكنولوجي وزيادة معدلات الاستهلاك على السلع الباهظة الثمن والمنازل الفخمة دفع الناس الى استلاف المزيد من القروض حتى عجزوا عن السداد، ما أدى الى افلاس المصارف ووقوع الأزمات التي انتقلت عدواها بسرعة بين مختلف الدول لا سيما تلك التي يتخذ اقتصادها بعداً دولياً كالدول المنتجة للنفط. فما هي الأزمة الاقتصادية؟ وما هي خصائصها؟ وهل ان تعاقبها ملازم للنظام الراسمالي؟ وبالتالي ما هو موقع اقتصاديات الدول العربية في هذه الأزمات ومدى انعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية؟

(*) أستاذ في معهد العلوم الإجتماعية ـ الفرع الخامس.

منهجية البحث:

استند البحث على المقاربات النظرية التي قدمها بعض الاقتصاديين حول نشؤ الأزمات الاقتصادية، لا سيما آدم سميث وكارل ماركس، ففي حين أن ألأول في كتابه ثروة الأمم عام ١٧٧٦، قارب بين ثلاثة مستويات في تحديد قيمة السلعة تمثلت بالعمل التخصصي مقابل الأجر، وبرأس المال الذي يحقق الربح، وبالأرض التي يحصل مالكها على الريع، فان الثاني عزا الأزمات الاقتصادية الى التناقض في علاقات الانتاج التي تدفع أصحاب العمل الى استغلال العمال الأمر الذي يفقدهم القدرة على الطلب الكلي الفعال على السلع.

وفي الوقت الذي تزداد فيه درجة الانفتاح الاقتصادي العالمي فان عدوى الأزمات ينتشر بسرعة، ويؤثر في اقتصاديات الدول الرخوة التي ليس لديها فوائض مالية تستطيع مواجهة الأزمات، وهذا يعني أن الدول ذات الاقتصاد غير المتخلف وغير المنفتح لا تتأثر كثيرا بالأزمات المالية والاقتصادية (كحالة بعض الدول العربية ومن بينها لبنان).

أولا: ماهي الأزمة الاقتصادية؟

الأزمة الاقتصادية هي عبارة عن اضطراب مفاجيء في بعض التوازنات الاقتصادية في عدد من المؤسسات المالية تمتد آثاره الى قطاعات أخرى. وتطلق بشكل خاص على الاضطراب الناشيء عن اختلال التوازن بين الاستهلاك والانتاج[١].

ثانيا: دورية الأزمات الاقتصادية:

صحيح أن النظام الرأسمالي هو المولّد الرئيس للأزمات الاقتصادية، الا أن الأنظمة التي سبقته شهدت أزمات حادة كانت تصيب القطاع الزراعي، باعتباره

---

(١) الموسوعة الحرة ويكيبيديا

القطاع الأساس في عمليتي الانتاج والاستهلاك. الا أن الطابع العام لتلك الأزمات كان في ضعف امتدادها وانتشار عدواها بين الدول من جهة، وفي الفاصل الزمني بينها، من جهة أخرى.

١ ـ الأزمات ما قبل الرأسمالية وتباطؤ العدوى:

تعتبر أزمة المحصول الزراعي التي حدثت في فرنسا عام ١٣١٥ من أهم الأزمات، تلتها الأزمة الغذائية عام ١٧٠٩ وما رافقها من حروب وأوبئة ومجاعات. كما أن الأزمات التي حصلت في عهد لويس الرابع عشر تعود بمجملها الى اصول زراعية حيث انخفضت المحاصيل الى أدنى من حاجات الاستهلاك، وساد الاحتكار والذعر وتفاقمت حدة الأسعار وارتفعت معدلات البطالة حتى عجز المكلفون عن تسديد الضرائب الأمر الذي هدد خزينة الدولة بالافلاس[١]. كذلك الانهيار المالي البورصي لشركة بحار الجنوب في انكلترا عام ١٧٢٠[٢]. وقد تميزت تلك الأزمات بثلاث خصائص:

أ ـ تفوق الزراعة على الصناعة، ففي فرنسا لم يستطع الناتج الصناعي اللحاق بالناتج الزراعي حتى عام ١٨٤٠[٣].

ب ـ تخلف وسائل النقل وعجزها عن تأمين المبادلات الزراعية بين مناطق الانتاج والاستهلاك

ج ـ تفوق صناعة السلع الاستهلاكية، كالمنسوجات، على سلع الانتاج الجديدة كالمعادن والصناعات الثقيلة.

---

(١) BRAUDEL et LABROUSSE, Histoire économique et sociale de la France, tome 2, PUF, Paris, 1970, P. 360.

(٢) راجع في هذا الخصوص: موريس فلامان وجان سنجر ـ كرل، الازمات والانحسارات الاقتصادية، ترجمة ناجي نعمان، ماذا اعرف؟ المنشورات العربية، بيروت، د.ت. ص. ٥

(٣) J. Marczewski, Le produit physique de l'économie française de 1789 à 1913, tome 2, in cahiers de l'ISEA, no. 163, juillet 1965.

٢ ـ الأزمات الرأسمالية وتفاقم العدوى:

اذا كانت نظرية سميث قد غزت العالم، وأصبحت من مسلمات الليبراليات الاقتصادية في مختلف البلدان، اذ تم ادخال الكثير من الحريات الاقتصادية مقابل انحسار كبير لدور الدولة الاقتصادي، حيث الأفراد في بحثهم عن الربح، مدفوعين بالمنفعة الشخصية، يساهمون في الرفاه الاجتماعي العا. غير أن الاقتصاد الرأسمالي لم يحقق هذا الرفاه لأنه لم يعرف نموا متواصلا، بل نمو تقطعه أزمات بصورة دورية، حتى أصبحت الحركة الدورية للاقتصاد التي تقطعها الأزمات بشكل متواصل هي سمة مميزة للرأسمالية. وقد شهد النظام الرأسمالي منذ نشوئه اكثر من ٢٥٠ أزمة مالية تختلف من حيث حجمها وتداعياتها وعمقها. وشكلت العقود الأربعة الأخيرة تواترا في تراكم الأزمات وارتداداتها، وهكذا باتت عملية اعادة الانتاج الاجتماعي تتسم بصعود وهبوط عبر تناوب دوري من أزمة الى ركود ثم الى نشاط فازدهار ثم أزمة. وبالتالي لم تحقق الرأسمالية ما يصبو اليه المجتمع من حال الرفاه بحسب المنظرين الكلاسيكيين، فقد كان للنمو الرأسمالي خاصة في مجال المضاربات المالية وعلى الأسهم أثارا اقتصادية سلبية على الاقتصاد نفسه وعلى الفئات الضعيفة في المجتمع التي تدفع غاليا ثمن الأزمات الرأسمالية.

وقد توقف كارل ماركس مطولا عند دورية الأزمات الاقتصادية وبخاصة في مؤلفه الاقتصاد السياسي الذي يعزو فيه نشؤ الأزمات الاقتصادية الى التناقض الأساسي للرأسمالية، أي التناقض بين الطابع الاجتماعي للانتاج والشكل الخاص للتملك الرأسمالي، بمعنى آخر، التناقض بين القوى المنتجة وعلاقات الانتاج الرأسمالية. فهدف الانتاج الرأسمالي، حسب ماركس، هو «الوصول الى أعلى ربح ممكن، ما يقتضي توسعا متواصلا في الانتاج وكذلك في معدل الاستغلال ما يفقد القوة الشرائية للعمال»[١]. ما يعني، أن ماركس حاول استبعاد فيض

(١) كارل، ماركس، رأس المال، الكتاب الثالث، ألأعمال الكاملة في ماركس وانجلز، المجلد ٢٥، ص. ٢٥٩

الانتاج في خلق الأزمات في الوقت الذي ركّز فيه على النقص في الاستهلاك للعمال جراء تدني قدراتهم الشرائية. أما ريكاردو فلم يقر، بأزمة تكييف الانتاج بين العرض والطلب وان زيادة الانتاج لا تؤدي بالضرورة الى أزمة عامة، وعزا الأزمات الى حوادث غير اعتيادية يتعرض لها الاقتصاد وليس الى طبيعة النظام الرأسمالي [1].

كما يعتبر كتاب موريس فلامان وجان سنجر ـ كرل، من المؤلفات المهمة التي قدمت سردا حول الأزمات الاقتصادية التي تعاقبت خلال القرن التاسع عشر وصولا الى الحربين العالميتين: الاولى والثانية وما تلاهما من انشاء للأمم المتحدة والوكالات المتخصصة فيها وبشكل خاص صندوق النقد الدولي الذي كانت احدى مهامه ادارة هذه الأزمات ومحاولة معالجتها.

أ ـ أزمات القرن التاسع عشر:

نشبت الأزمة الاقتصادية الأولى عام ١٨١٥ في بريطانيا، بعد سقوط نابليون في معركة واترلو والمضاربة النقدية العنيفة التي رافقته ما أدى الى كساد كبير نتيجة لاقدام المصدرين الانكليز لتكديس انتاجهم الصناعي الحديث بغية تعويم الأسواق الأوروبية فيها، إلا أن القارة القديمة كانت أفقر من أن تشتري هذا الانتاج بسبب الحروب التي نشّطت الإنتاج الحربي من أسلحة وذخائر وملابس عسكرية. وأدت العودة الى السلام الى اقفال تلك المصانع، وغادر الجيش ما بين ٢٠٠ و٣٠٠ الف رجل كان من الصعب استيعابهم في سوق العمل المتعثر أصلاً بسبب تقسيم العمل الذي أنتج تفوقاً في الانتاج على الطلب في زمن السلم. وتسببت الأزمة بإقفال ٢٤٠ مصرفاً اقليمياً، وركدت الصناعة والتجارة، وارتفع سعر الحنطة بمعدل الضعف خلال سنتين، وحصل في الولايات المتحدة الأمريكية انخفاض في الأسعار بين عامي ١٨١٤ و١٨١٦ بنسبة ٢٥٪[2]. وفي

(١) موريس فلانجر وجان سنجر ـ كرل، مرجع سبق ذكره، ص. ١٣

(٢) المرجع نفسه، ص. ١٣

فرنسا طالت الأزمة القطاع الزراعي لمدة اربع سنوات تطورت خلالها صناعة النسيج[١].

وفي العام ١٨٢٥ بدأت الازمة الاقتصادية في المملكة المتحدة بسبب مضاربات حادة على البورصة، وبلغت المضاربة سوق المواد الاولية، فارتفعت الاسعارما ادى الى تدفق البضائع الاجنبية، في حين اعاقت الرسوم الجمركية الاميركية دخول البضائع الى الولايات المتحدة الأمريكية، وافلست بعض المصارف وبقيت البطالة متفشية، ودام الكساد حتى عام ١٨٣٣. واعتبر سيسموندي ان هذه الأزمة هي أولى الأزمات الصناعية حيث تزايد انتاج السلع بدون انقطاع مقابل محدودية الاستهلاك بسبب فقر الشعب[٢].

أما أزمة ١٨٣٦ ـ ١٨٣٩ فقد نشبت اثر الاضطرابات السياسية التي حصلت في اسبانيا والبرتغال، بعد أن أصبحت القروض المقدمة من المستثمرين البريطانيين لهاتين الدولتين غير آمنة، ما أدى الى خفض أسعار البورصة، ولكن الانهيار لم يؤثر في السوق الداخلية لأنه كان يمثل جزءاً أساسياً من الاقتصاد الوطني.

ونجم عن المصاعب الزراعية وغلاء سعر القطن أزمة في العام ١٨٤٧ فارتفعت اسعار المواد الغذائية، وامتدت الأزمة الى فرنسا حيث أصيبت عدة مصارف بالافلاس وعرفت فرنسا لأول مرة نظاما يجمع بين الذهب والفضة، ما يعني أن جميع الأوراق المالية قابلة للتحويل الى نقود معدنية، وازدادت المضاربات على أسهم الخطوط الحديدية بعد الأرباح الهائلة التي نتجت عن مد شبكة السكك الحديدية، وتهافت اصحاب الأسهم على بيع سنداتهم حيث انخفضت قيمة الأسهم الى ٧٥٪ من قيمتها الأصلية[٣]. كما أدى سوء الإنتاج

---

(١) المرجع نفسه، ص. ١٤

(٢) Sismonde de Sismondi, Nouveaux principes d'économie politique, Calman-Levy, Paris, 1971, P. 267.

(٣) دانييل، أرنولد، تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم، ترجمة عبد الأمير شمس الدين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٢، ص. ٢٢

الزراعي غير المتوقع الى إفلاس المضاربين على القمح. وكان البؤس العمالي في المدن والأرياف السبب الرئيس في اشعال الثورة السياسية في شباط عام ١٨٤٨ التي ولّدت الذعر في البورصة وارتفعت معدلات البطالة في باريس الى نسبة ٥٦٪ من مجمل موظفي وعمال بداية عام ١٨٤٨[١].

وبعد أن عم النمو أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية عام ١٨٥٣ نشبت أزمة اقتصادية عام ١٨٥٧ في الولايات المتحدة الاميركية ولّدتها المضاربات على اسهم سكك الحديد، فانخفضت أسعار السندات وأفلست بعض المصارف وتدوّلت الأزمة، فانخفضت أسعار البورصة في لندن وباريس ونيويورك والمانيا التي تأثرت بالحرب النمساوية السردية عام ١٨٥٩[٢].

وفي العام ١٨٦٦ خسرت بريطانيا العظمى اهم اسواقها بسبب حرب الانفصال الاميركية، فتدنت قيمة الصادرات البريطانية بمقدار النصف، وارتفع سعر القطن بعد ان خفضت الولايات المتحدة من صادراتها من القطن نحو بريطانيا بمعدل ٩٩٪ ونشأ عن الأزمة انهيار أهم مؤسسة نقدية في بريطانيا «الاوغرند اند غورني». وقد انفجرت هذه الأزمة رغم التدابير الحكومية وتدخلها لدى مصرف انكلترا الذي منحته صلاحيات خاصة، ودام الانحسار التجاري حتى عام ١٨٦٩ بعد أن انخفض الاقراض للنشاط الصناعي، ولم تسلم كل من فرنسا والمانيا والولايات المتحدة من تداعيات هذه الأزمة[٣].

وفي العام ١٨٧٣ انفجرت أسوأ ازمة مالية بانهيار البورصة في فيينا، وتعرض مصرفان نمساويان للتصفية، وكانت المانيا أول المتأثرين بهذه الأزمة حيث أفلست عدة مصارف بفعل المضاربات في السوق المالية، وانتقلت الأزمة لاحقا الى الولايات المتحدة الأمريكية، وأدى عجز شركات سكك الحديد الى التوقف عن تسديد سنداتها والى توقف المصارف المقرضة لها. ولم تسلم

---

(١) موريس فلامان، جان سنجر ـ كرل، مرجع سبق ذكره، ص ٢١.

(٢) المرجع نفسه، ص. ٢٤

(٣) المرجع نفسه، ص. ٢٤

بريطانيا العظمى من ارتدادات هذه الأزمة، ولكن وقعها كان أقل تأثيراً حيث أصيبت بحالة ركود متقطعة خلافا لفرنسا التي شهدت هبوطاً تدريجياً بالأسعار. وما لبثت فرنسا أن عرفت أزمة بورصة حادة عام ١٨٨٢ عندما توقف مصرفا ليون واللوار عن الدفع، وتبعهما سلسلة إفلاسات لمؤسسات حديثة أدت الى إغلاق البورصة، ما أسفر عنها نتائج اجتماعية خطيرة انعكست بشكل أساسي على تدني مستوى المعيشة. في هذه الفترة كانت الأعمال مزدهرة في الولايات المتحدة الاميركية، الا ان المحاصيل السيئة عام ١٨٨٣ والمضاربة بين شركات سكك الحديد أديا الى هبوط في أسعار أسهم الشركات، وبدأت تتوالى الافلاسات المصرفية حيث طاولت المملكة المتحدة جراء ازمة ناتجة عن المضاربة على الالماس، الا أن المانيا نجحت في تجنب تداعيات هذه الأزمة جراء انتهاجها أسلوب الحماية الاقتصادية[1].

وفي تسعينيات القرن التاسع عشر حدثت في بريطانيا أزمة ناتجة عن توظيف الاستثمارات سرعان ما انتقلت الى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أفلست عدة مصارف، وتفاقمت حدة البطالة التي رافقها تظاهرات عمالية بشكل مطَرد. واستمر الجمود حتى أواخر القرن حين امتدت الأزمة الى المانيا وفرنسا بسب انهيار بعض الشركات والهلع الذي عرفته على اثرها بورصة باريس.

ب ـ أزمات القرن العشرين:

بدأت أولى أزمات القرن العشرين في روسيا، وسرعان ما انتقلت الى المانيا عام ١٩٠٠ حيث عرفت ب «أزمة الكهرباء»، وأصابت هذه الأزمة شركات الكهرباء والصناعات المتصلة بها، وفي فرنسا جاءت الأزمة ضعيفة، بينما تدهور الوضع الاقتصادي في المملكة المتحدة، وتميز بالكساد وهبوط الأسعار والأجور وزيادة معدلات البطالة، وقد أصابت الأزمة الولايات المتحدة الأمريكية في السنوات اللاحقة وبخاصة أعمال المناجم وصناعة الحديد.

---

(١) المرجع نفسه، ص. ٣٤

وفي العام ١٩٠٧ ازداد الطلب على النحاس لخطوط الكهرباء ما أدى الى أزمة في الولايات المتحدة أحدثتها المضاربة على هذا المعدن الذي ازداد الاقبال عليه، وأدى انخفاض سعر هذه المادة الى سلسلة انهيارات وافلاسات سرعان ما انعكست على البورصة، وانتقلت الى اوروبا وخاصة المانيا التي عرفت معدل بطالة بلغ ما بين ٣٠ و٤٠٪، وفي المملكة المتحدة أصابت الأزمة القطاع الصناعي، في حين أن فرنسا تعرضت الى جمود محدود في الانتاج الصناعي[١].

وقد عرفت البلدان الصناعية (المانيا فرنسا بريطانيا والولايات المتحدة الاميركية) في ما بعد تقدماً صناعياً هائلاً في مختلف المجالات، الأمر الذي استوجب توسيع الأسواق الاستهلاكية في العالم ورفع معدلات الصادرات التي بدأت بالتمهيد للحرب العالمية الأولى.

وهناك عدة ملاحظات يمكننا رصدها حول عدوى الأزمات المذكورة:

أ ـ عولمة الأزمات، اذ أنها ما تلبث أن تبدأ في احدى الدول الصناعية حتى تنتقل عدواها الى دول أخرى، مع تفاوت شدة الأزمة بين دولة وأخرى.

ب ـ اشتداد حدة الأزمة في الدول ذات الاقتصاد الليبرالي المفرط

ج ـ دوران الاقتصاد العالمي في حلقة مفرغة، حيث يشهد الاقتصاد نمواً لفترة أربع أو خمس سنوات ثم تليه أزمة لمدة سنة او سنتين، يتبعها جمود اقتصادي لمدة ثلاث أو أربع سنوات ويلي ذلك انطلاقة جديدة نحو النمو.

ويمثل الرسم البياني توالي الأزمات التي عرفتها الانظمة الرأسمالية منذ نشوئها وحتى تاريخ إنشاء صندوق النقد الدولي.

---

(١) المرجع نفسه، ص. ٤١

دورية الأزمة الرأسمالية

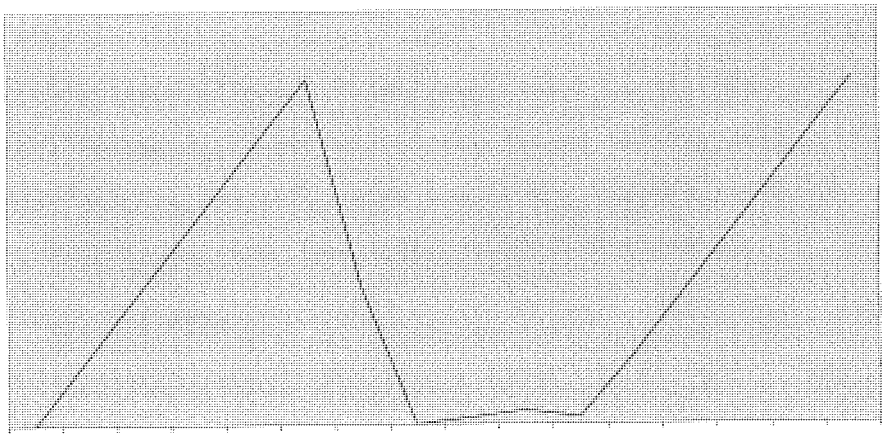

لعل المشكلة الكبرى في هذه الفترة من النمو الرأسمالي، كانت افتقار الاقتصاد الكلاسيكي الى نظرية حول الكساد، أي حينما تتكدس السلع في السوق لعدم وجود مشترين، يتوقف الانتاج وتتفشى البطالة، وحسب «قانون ساي»[1] فان ذلك لن يحدث، لأن الكساد ليس مرضا ليكون له علاج، بل هو أمر مرحلي لا يجب أن نفعل شيئاً من أجله، بل علينا الانتظار حتى يتعافى السوق من تلقاء نفسه. ولم يتفق الاقتصاديون في تلك الحقبة على تحديد أسباب الدورات الاقتصادية، وشبهت» بالكلف الشمسي»، حيث يمكن للطقس أو الدورات المناخية ان تولّد الأزمات، اضافة الى المضاربات المتكررة في فترات التوسع المعتمد على سهولة الاقتراض من البنوك، وما يعقب ذلك من انكماش عند المطالبة بسداد القروض المطلوبة بالأموال الصعبة غير المتوفرة. أما «ويسلي ميتشل» فقد خلص الى أن «الدورة الاقتصادية هي سلسلة فريدة من

(١) اعتمد هذا القانون على ثلاث نظريات تتعلق بالانتاج والمنظم وقانون المنافذ. راجع، فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي، مدخل للدراسات الاقتصادية، دار الحداثة، بيروت، ١٩٨١، ص. ١١٢ و١١٣

الأحداث لها تفسير فريد لأنها تسبقها أحداث فريدة بالمثل».[1]

إلا أن النظرية الاقتصادية الكلاسيكية لم تفلح في معالجة الأزمات الاقتصادية، ما أفسح في المجال لتدخل الدولة واتخاذ تدابير لمعالجة تلك الازمات، وهكذا بدأ التحول تدريجياً نحو الاقتصاد الموجه، خاصة مع تنامي دور الاقتصاديين في السلطة السياسية عقب الحربين العالميتين الاولى والثانية وعودة الجنود من الحرب الى الحياة المدنية، الامر الذي فرض اعادة النظر في دور الدولة في تأمين فرص العمل وتقديم الضمانات الاجتماعية لهم.

ج ـ أزمة ١٩٢٩:

فتحت الحرب العالمية الأولى المجال أمام الصناعة الأمريكية لغزو الأسواق العالمية بعد تراجع القوة الاقتصادية لأوروبا، فعرف اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية فترة من الازدهار والرخاء بفعل استفادته من فعالية التنظيم الصناعي لديها وارتفاع ارباح الفلاحة والزراعة وزيادة الاستهلاك بفعل ارتفاع الدخل الفردي.

ورغم ذلك فقد دخل الاقتصاد الأمريكي سنة ١٩٢١ في أزمة دورية بفعل معاناته من نقاط ضعف عديدة: كعدم مسايرة الاستهلاك لضخامة الإنتاج، وانتشار المضاربات بالبورصة، حتى أصبحت أسعار الأسهم لا تساير الزيادة الحقيقية في أرباح الشركات، ما حدا ببعض الاقتصاديين الى التفاؤل حيال هذا الارتفاع[2]، الى أن أصيبت بورصة وول ستريت، بمدينة نيويورك يوم الخميس[3] الواقع فيه ٢٤ أكتوبر عام ١٩٢٩ بنكسة كبيرة، بعد أن طرح ١٩ مليون سهم للبيع دفعة واحدة فأصبح العرض أكثر من الطلب ما أدى الى انهيار قيمة

---

(١) جون كينيث جالريت، تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر، ترجمة احمد فؤاد بلبع، سلسلة عالم المعرفة رقم ٢٦١. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت، ٢٠٠٠، ص ٢١٦.

(٢) J. Galbraith, La crise économique de 1929, Paris, Payot, 1961, P. 40

(٣) عرف هذا اليوم بالخميس الأسود، أنظر، موريس فلامان وجان كرل سنجر، مرجع سبق ذكره، ص. ٥٦

الأسهم، وقد عجز الرأسماليون عن تسديد ديونهم ما أدى الى افلاس البنوك واغلاق عدة مؤسسات صناعية أبوابها في مشهد يشبه ما يحدث اليوم من أزمة الرهن في الولايات المتحدة والانهيار الاقتصادي الكبير. والغريب في الأمر أن بنوك مثل ليمان بروزرز استطاعت تخطي أزمة ١٩٢٩ إلا أنها فشلت في تخطي أزمة ٢٠٠٨[١]. وارتفع عدد البنوك المفلسة من ٦٢٤ مصرفاً عام ١٩٢٩ الى ٢٣٠٠ مصرف عام ١٩٣١. وما زاد الأزمة تعقيداً هو تقلص قيمة القروض وعجز الفلاحين عن تسديد قروضهم فاضطروا الى الهجرة نحو المدن ما أدى الى اضعاف القطاع الزراعي،اضافة الى تراجع التجارة الدولية جراء الرسوم المرتفعة.

وعلى الرغم من وجود هذه الأزمة في الولايات المتحدة الأمريكية إلا أن ذيولها طالت العديد من الدول الاخرى، لا سيما البلدان الصناعية الأوروبية والدول التي لها علاقات اقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية والمستعمرات التابعة لهذه الدول، فاضطرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى سحب رساميلها المستثمرة في الخارج وأوقفت إعاناتها لبعض الدول. ولم يفلت من الأزمة سوى الاتحاد السوفياتي سابقاً لانعزاله عن العالم الرأسمالي باتباعه نظاماً اشتراكياً.

وقد تعددت نتائج هذه الأزمة واختلفت طرق معالجتها وكان من أبرز نتائجها:

أ ـ تضرر المؤسسات البنكية وانهيار معظمها.

ب ـ تدني الإنتاج الفلاحي والصناعي بشكل حاد حيث انخفضت الصادرات في الولايات المتحدة الأمريكية من ٥٢٤١ مليون دولار امريكي عام ١٩٢٩ الى ١٦١١ مليوناً عام ١٩٣٢[٢]، كما انخفضت نسبة الإنتاج في فرنسا الى

(١) www.histgeo-ma.com/3An/Tajdid/FicHis3_6.htm

(٢) J. RENE, Les crises économiques au XXème siècle, Armand colin, Paris, 1989, P. 19

٧٧٪ وفي انكلترا ٨٦٪[١] عما كان عليه في أوائل العشرينيات بفعل انخفاض الأسعار وتراجع الاستهلاك وتأزم المبادلات العالمية، وعمت الاضرابات مختلف دول أوروبا شارك فيها أكثر من ثمانية ملايين عامل.

ج ـ انتشار البؤس وارتفاع معدلات الهجرة من الأرياف وبروز ظاهرة البطالة المقنعة، اضافة الى ارتفاع أعداد العاطلين عن العمل من ٤٢٩ الفا عام ١٩٢٩ الى ٧ ملايين عام ١٩٣١، أما الذين حافظوا على عملهم فقد تدنت اجورهم بنسبة ٣٩٪ بين عامي ١٩٢٩ و١٩٣١[٢].

هـ ـ احياء الصراعات الاستعمارية

و ـ وصول أنظمة ديكتاتورية الى الحكم كالنازية في ألمانيا والفاشية في إيطاليا.

ز ـ اندلاع المظاهرات والاضرابات في الدول التي طاولتها الأزمة

أما محاولات مواجهة الأزمة فقد اعتمدت على آلية تمثلت بالآتي:

أ ـ تخفيض قيمة العملة لتشجيع الصادرات

ب ـ تقليص ساعات العمل وتجميد الأسعار والرفع من الضرائب

ج ـ تطبيق سياسة الاكتفاء الذاتي وتشجيع استهلاك المنتوجات الوطنية.

وقد تبنى الرئيس الأمريكي روزفلت خطة جديدة لمواجهة الأزمة سنة ١٩٣٣ اتخذت اتجاهين:

الأول: اقتصادي، تمثل في تنظيم البنوك ومراقبة المؤسسات المالية وتخفيض قيمة الدولار واغلاق البنوك بشكل مؤقت، اضافة الى تخفيض الانتاج الزراعي للرفع من الأسعار لدعم الفلاحين مع إصلاح الصناعة بالتخفيف من المنافسة وتحديد الحد الأدنى للأجور، وتعديل قانون الضرائب ورفع النسبة الضريبية على المداخيل العليا.

---

(١) أنظر الياس البواري، تاريخ الحركة العمالية والنقابية في لبنان، ١٩٠٨ ـ ١٩٤٦، الجزء الأول، دار الفارابي، بيروت، ص. ١٤٣

(٢) موريس فلامان وجان كرل سنجر، مرجع سبق ذكره، ص. ٥٦

الثاني: اجتماعي، تمثل في فتح ورش كبرى للتخفيف من البطالة، ومنح تعويضات للعاطلين عن العمل والتأمين على الشيخوخة مع تحسين الأجور. وقد أدّت هذه التدابير الى انتعاش أسعار المنتجات الصناعية والفلاحية وارتفاع حجم المبادلات التجارية الأمريكية وانخفاض نسبة العاطلين عن العمل.

ان تداعيات أزمة ١٩٢٩ لم تتوقف على وضع حد لازدهار الاقتصاد الرأسمالي الليبرالي بل أحيت الصراعات الدولية وخلق الديكتاتوريات التي مهدت لاندلاع الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ التي انتجت تحالفات جديدة وخلق مؤسسات دولية ساهمت في انشاء نظام اقتصادي جديد تمثل في تأسيس صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للاعمار والتنمية اللذين أحدثا تحولاً في النظرة العالمية للتعاون الاقتصادي بين الدول من خلال تسهيل التجارة الحرة والمساهمة بازدهار الاقتصاد والسلام العالميين. باعتبار أن التعاون الاقتصادي هو الطريق الأفضل لتأمين الازدهار والسلام في البلد نفسه وفي العالم. وقد أوكل صندوق النقد الدولي مسؤولية الحفاظ على استقرار سعر الصرف الذي يرتكزعلى الذهب والدولار الأمريكي، والمساهمة في الحفاظ على العلاقات النقدية الدولية وتوسع التجارة العالمية من خلال وهب المساعدات المالية القصيرة المدى لمساعدة الدول في التغلب على مشاكل ميزان المدفوعات وعلى مصاعب الاحتفاظ باحتياطيات متوافقة ومنسجمة مع السعر الثابت المتفق عليه لصرف العملة المحدد وفق المعيار الذهبي. ومع أن نظام السعر المحدد انهار في العام ١٩٧١ فما زال صندوق النقد الدولي يمارس نشاطات ومسؤوليات واسعة. ومن قبيل المثال أنه لعب دورا هاما في تفادي، أو تخفيف، أزمات مالية قومية أو إقليمية باتخاذه دور الملجأ الأخير للإقراض للدول الواقعة تحت ضغوط مالية كبيرة. أما البنك الدولي للاعمار والتنمية (IBRD) فقد عمل أصلاً على تقديم قروض للبلدان التي مزقتها الحرب كي تمول مشاريع إعادة الإعمار. وعلى الرغم من الطابع الدولي للبنك كقوة مالية عالمية الا أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر المهيمن الأساس على قراراته.

واذا كان ازدهار العالم ورخاءه قد تعززا نتيجة لنمو العلاقات الاقتصادية الدولية من تجارة السلع والخدمات وهجرة العمالة وتدفق رؤوس الأموال، إلا أن هشاشة النظام المالي العالمي وعدم استقراره شكّلا عاملاً حاسماً وهاماً في تراجع نمو التجارة العالمية

كما أن مبدأ المساعدات الدولية لمواجهة الضائقات المالية اتسم بدعم واضح ودفعة قوية من برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي نفذته الولايات المتحدة بين عامي ١٩٤٨ و١٩٥٢ (مشروع مارشال) وقدم مساعدات لكثير من الدول الأوروبية التي خرجت منهكة من الحرب،الا أن أهدافه الأساسية كانت تتجه الى تعزيز التعاون الدولي بين البلدان المتلقية للمساعدات لقطع الطريق على المد الاشتراكي الذي كان ناشطاً آنذاك. وأدت الحرب الباردة التي نشأت بعد العام ١٩٤٥ إلى أشكال جديدة من أشكال التعاون السياسي والاقتصادي الإقليمي وذلك كمحصّلة لقيام تحالفين عسكريين هما معاهدة حلف شمال الأطلسي (الناتو) ومعاهدة وارسو للبلدان المتحالفة مع الاتحاد السوفياتي سابقاً.

ثم بدأ ظهور أشكال ذات طبيعة مباشرة من التعاون أدت إلى خلق نظام من الترتيبات المالية الدولية. ففي العام ١٩٤٧ تمت الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الغات) التي شكلت إطاراً لسلسلة من المفاوضات (مثل جولة كينيدي وجولة أورغواي) حيث نتج عنهما تخفيض كبير في الحواجز القائمة أمام التجارة الدولية وخاصة تجارة السلع والخدمات.

وقد أحرزت المسيرة نحو الاندماج الاقتصادي والمالي العالميين تقدما مع نشوء مؤسسات جديدة هامة، فقد تأسس في العام ١٩٥٠ الاتحاد الأوروبي للمدفوعات لتسهيل وسائل معالجة نقص الدولار الذي يجعل المدفوعات الدولية صعبة، ومعاهدة روما التي تم توقيعها في العام ١٩٥٧ وأنشئ بموجبها المجتمع الاقتصادي الأوروبي (السوق المشتركة) الذي ازداد عدد أعضائه من ست دول في العام ١٩٥٨ إلى ٢٧ دولة أدمجت معظم بناها الاقتصادية في بنية الاتحاد

الأوروبي اليوم، بما في ذلك النقد المشترك (اليورو) الذي يتعامل به أكثر من نصف المنطقة ثم البنك المركزي للاتحاد الأوروبي.

وقد تم تقليد نموذج التجربة الأوروبية، ولكن على نطاق أصغر كثيراً، في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية حيث عمدت بلدانها إلى التحرك نحو تحقيق اندماج إقليمي أكبر بين اقتصادياتها، هدفه خلق رساميل أكبر وتدفقات أكبر لرأس المال، فقد منح بنك التنمية الآسيوي أكثر من ١٠ مليارات دولار أمريكي كقروض في العام ٢٠٠٨، وعملت اتفاقية أميركا الشمالية لحرية التجارة (نافتا) المعقودة في العام ١٩٩٤ على توسيع نظامها للاتحاد الجمركي بحيث يشمل الأميركيتين.

لقد كان النظام المالي العالمي المتطور سبباً ونتيجة، للنمو السريع في العولمة، فالتجارة الدولية، بالنسبة لمعظم البلدان، تشكل اليوم نصيبا أكبر من الناتج عما كان قبل جيل أو جيلين من الماضي. كما نمت تدفقات رأس المال الدولي بشكل فائق. علاوة على ذلك، كانت المؤسسات الدولية، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، هامة جدا من حيث تمويل احتياجات التنمية على المدى الطويل وتثبيت استقرار الأنظمة المالية المزعزعة، عن طريق حقن أموال في البلدان المجهدة كما حدث في دول جنوب شرق آسيا وفي الدول التي طاولتها أزمة ٢٠٠٨. ومع نمو التفاعل والترابط الاقتصادي والمالي الدولي تزداد الحاجة إلى وجود ضوابط للسلوك الاقتصادي، كنظم المحاسبة الموحدة، والمعايير الدولية للسلوك المسموح به، وشروط الاقراض، لا سيما في ظل تدني اخلاقيات العمل المالي.

د ـ الأزمة الآسيوية ١٩٩٧:

لقد تحولت المعجزة الآسيوية في صيف ١٩٩٧ من حالة القدوة، إلى مفاجأة كبيرة شغلت المراقبين الاقتصاديين شرقاً وغرباً، نتيجة لما تعرضت له من انهيار في أسواقها المالية، الأمر الذي أحدث بلبلة اقتصادية على المستوى

العالمي، وآثار تساؤلات حول مصير هذه الدول، والتداعيات الاقتصادية والاجتماعية لهذه الأزمة.

فما هي الانعكاسات التي أحدثتها هذه الأزمة، والى أي مدى أثرت في مسيرة التنمية؟

يمكننا في هذا السياق الحديث عن عاملين أساسين ساهما، إلى حد بعيد، في حدوث هذه الأزمة

الأول، اقتصادي: ويتمثل في الجوانب التالية:

١ ـ عدم التوازن بين أداء الاقتصاد في مجالات الإنتاج والتصدير والتقدم التقني وبين التوسع غير المنضبط في نمو الاقتصاد المالي (تجارة الأسهم، والمضاربات في السوق المالية)

٢ ـ ارتفاع معدلات الاقتراض قصير الأجل للمصارف المحلية بالعملات الأجنبية، خاصة بالدولار الأمريكي في السنوات الأخيرة ما قبل الأزمة، بهدف تمويل عمليات الإقراض المتزايدة للتوسع في تمويل المشروعات والاستفادة من فوارق سعر الفائدة بين فائدة الدولار المنخفضة وفائدة العملة الوطنية المرتفعة. حيث بلغت نسبة الاقتراض قصير الأجل في العام ١٩٩٦ الى اجمالي الديون المستحقة ٦٧,٥٪ في كوريا الجنوبية و٦٥٪ في تايلاند و٦٢٪ في اندونيسيا و٥٠٪ في كل من ماليزيا والفيليبين[١]

٣ ـ الاقتراض الخارجي من خلال تدفقات رأسمالية قصيرة الأجل (ألأموال الساخنة) لتمويل العجز في ميزان المدفوعات، إذ أن خطورة هذا النوع من الاقتراض يتمثل في تدفقه بوتيرة عالية في حالات الازدهار ويهرب بسرعة في حالات الانكماش والأزمات وهذا ما حدث في دول جنوب شرق آسيا، إذ هربت معظم رؤوس الأموال إلى الخارج عند شعور المستثمرين بتعرض البلاد الى أزمات مالية.

---

(١) Financial Times, 12/7/1997

٤ ـ اتساع دائرة الإقراض في القطاع العقاري، للاستفادة من المضاربات في السوق العقارية، خاصة في سوق الإسكان الفاخر، ومنح القروض العالية لبعض المحاسيب المشكوك بعدم قدرتهم على السداد، أو بعدم وجود ائتمانات وضمانات كافية للسداد. وتشير تقديرات إحدى الشركات الدولية للتصنيف الائتماني، الى أن نسبة الديون المشكوك فيها بلغت حوالي ٢٠٪ من جملة القروض الممنوحة بواسطة المصارف المحلية في تايلاند، و١٧٪ في أندونيسيا، و١١٪ في كوريا الجنوبية وماليزيا[١].

٥ ـ بروز الصين كقوة اقتصادية، تمتلك قدرة عالية من المنافسة للصادرات السلعية، نتيجة انخفاض تكاليف الإنتاج المتمثلة بالأيدي العاملة الرخيصة، الأمر الذي أثّر في قدرة بلدان جنوب شرق آسيا على المنافسة وأدى، في الوقت نفسه، إلى تباطؤ نمو الصادرات في تلك البلدان منذ عام ١٩٩٦.

الثاني، سياسي: يتمثل هذا العامل بالتخوّف الذي ساد الأوساط الاقتصادية في أوروبا عموماً، والولايات المتحدة الأمريكية خصوصاً، من الصعود المطّرد لدول جنوب شرق آسيا، إذ أن وتيرة النمو المتصاعدة لهذه الدول سوف يهدد القوة الاقتصادية للولايات المتحدة، ويحولها إلى قوة اقتصادية ثانوية في خريطة الإنتاج العالمي وتوجه حركة رؤوس الأموال، خاصة في ظل تنامي قوى اقتصادية أخرى منافسة كالصين واليابان. لذلك كان لا بد من تحجيم عمليات النمو في البلدان الآسيوية الصاعدة، وعدم السماح لها بمنافستها على أولوية السيطرة الاقتصادية العالمية وزعزعة موقعها السياسي والاقتصادي العالمي. ويبدو، أن مصلحة الرأسمالية الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، لا تكمن في إضعاف اقتصاد هذه الدول بقدر ما تكمن في تحجيمها، لأنه لو حصل ذلك، لكان له تداعيات كبيرة، وانعكاسات سلبية على الأداء الاقتصادي

---

(١) تقديرات شركة Fitch IBCA الدولية للتصنيف الائتماني، نقلاً عن محمود عبد الفضيل، مرجع سابق ص. ١٩٨

الأوروبي والأمريكي، نظراً إلى اعتماد صادراتهما واستثماراتهما على الأسواق الآسيوية.

كيف استطاعت هذه الدول الخروج من الأزمة، واستعادت مبادراتها التصنيعية والتصديرية، خاصة أن بعضها لم يعتمد على مساعدة صندوق النقد الدولي للخروج من الأزمة؟

صحيح أن القطاع المالي اعتراه بعض الفساد والهشاشة، إلا أن مناعة بنية الاقتصاد العيني المتمثل في الإنتاج والتصدير شكّل مصدراً وتحصيناً للاقتصاد الوطني برمته وساعد إلى حد كبير على الخروج من الأزمة.

هـ ـ أزمة ٢٠٠٨:

مع التحول الكبير الذي شهده النظام الاشتراكي، بدأ تحول آخر في مسار النهج الليبرالي الديمقراطي الذي قام على أساس النظرية الكاينزية، الى ليبرالية جديدة، استندت على مدرسة شيكاغو ذات الطبيعة الرأسمالية المتوحشة، حيث تبناها كل من الرئيس الأمريكي رونالد ريغان ورئيسة وزراء بريطانيا مارغريت تاتشر في ثمانينيات القرن الماضي، وقد شكلت المؤسسات المالية الدولية الآواليات اللازمة لتعميم هذا النموذج على أغلب بلدان العالم وخاصة الفقيرة منها من خلال سياسة الاقراض وفرض الشروط التي بمعظمها لا تتناسب مع أولويات الدول. وترتكز هذه النظرية في استرتيجيتها الاقتصادية على مبدأ وقف تدخل الدولة في الاقتصاد بشكل كامل، وترك الحرية الكاملة للسوق في تنظيم عمل الاقتصاد، أما دور الدولة فينحصر في السياسة النقدية، من خلال تدخل البنك المركزي في السوق، في حال الركود، او في حال النمو المنفلت من عقاله لمواجهة احتمال الواقع في أزمة «فيض الانتاج»، وذلك عبر ادوات مالية مثل: سعر الفائدة على القروض والودائع أو سعر الخصم أو السقوف الائتمانية أو الاحتياطي الالزامي وغيرها من الاجراءات النقدية.

في ظل هذه السياسة الاقتصادية، وبعد الغاء قانون غلاس ستيغمان عام

١٩٩٩ في الولايات المتحدة الأمريكية[١]، نمت بنوك عملاقة وشركات تأمين مهمتها الرهن العقاري مقابل نسبة بسيطة من التأمين على مخاطر الاستثمار. وقد بدأت البنوك بعمليات اقراض واسعة في السوق العقاري، على أمل أن يسدد المقترض فوائد القرض خلال العامين الأولين، ثم يبدأ بتسديد أصل القرض زائد الفائدة، لكن بسبب تباطوء النمو في الاقتصاد الحقيقي وزيادة البطالة وتقلص القيمة الشرائية وبخاصة بعدما رفع الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة من ١٪ عام ٢٠٠٤ الى ٥,٢٥٪ عام ٢٠٠٧، عجز الكثيرون عن سداد اموالهم وبدأت الخطوة الأولى نحو الأزمة ما انعكس على المقترضين، بارتفاع مدفوعات أقساط المنازل الأمر الذي أدى الى زيادة حالات التوقف عن الدفع بنسبة ١٥٪ عام ٢٠٠٦. ما يعني أن كل ٣٪ من الرهون العقارية المتعثرة تؤدي الى زيادة القروض المتعثرة بمقدار ٣٤٠ مليار دولار[٢]. ومع زيادة ظاهرة استيلاء المقرضين على العقارات، وكثرة المواجهات بين المقترضين والبنوك، زادت نسبة المنازل المعروضة للبيع في الولايات المتحدة بنسبة ٧٥٪ عام ٢٠٠٧[٣]. وقد أدى هذا العجز عن السداد الى انخفاض أسعار العقارات وأسهم الشركات العقارية والبنوك، ما أجبر هؤلاء على محاولة بيع «الأصول» في البورصات. وفي ظل تراجع الطلب، فقد انخفضت قيمة الديون وانخفضت قيمة العقارات وتوقف أو قل الطلب على العقارات مع زيادة المعروض منها، فزادت أزمة السيولة في البنوك.

لقد حاولت البنوك ان تقترض من بعضها البعض، لكن خوف البنوك التي

---

(١) صدر قانون غلاس ستيغمان عام ١٩٣٣ على أثر الأزمة الاقتصادية، وينص على منع جميع أنواع الأنشطة المصرفية (الاستثمارية والتجارية والتجزئة) في مصرف واحد، وعدم السماح لمصرف واحد القيام بجميع هذه المهام خوفاً من تضارب المصالح.

(٢) راندال دود، الرهونات العقارية الثانوية: مجسمات أزمة، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد ٢٤، العدد٤، واشنطن، ٢٠٠٧، ص ١٨.

(٣) http://www.marefa.org/index.php/%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9_%D8%A7%D9%84%

تمتلك سيولة من عدم قدرة البنك المقترض على السداد أدى الى توقف عملية الاقتراض هذه، فانهارات البنوك التي كانت تضارب في العقارات أساساً، وقد وصل عدد المصارف التي أعلنت افلاسها الى حوالى ٩ الاف مصرف. اضف الى ذلك، الفساد الذي كان معشعشاً في بنى هذه المؤسسات والشركات الكبيرة التي كانت تستقطب موظفين سياسيين سابقين او رجال اعمال وتمنحم رواتب ومكافآت خيالية، بحجة انهم يحققون ارباحاً هائلة، وهؤلاء كانوا بدورهم يقومون بنفس اللعبة لزيادة ارباحهم وكل ذلك بعيداً عن رقابة الدولة التي انسحبت كلياً من الاقتصاد وابقت على الادوات النقدية والمالية فقط من خلال البنك المركزي أو الاحتياط الفيدرالي كما يطلق عليه في أمريكا.

على أي حال، فإن البنوك المركزية، أو الحكومات، استخدمت أموال دافعي الضرائب لإنقاذ بنوك خاصة، لذلك فقد عمدت الى «تأميم» أو وضع اليد على بعض هذه المؤسسات، ما جعل البعض يتحدث عن عودة «ماركس» أو عودة سياسات التأميم. لكن ما حصل هو أمر خر ليس بالضرورة «تأميم» اشتراكي.

إن المشكلة في هذا النمط الاقتصادي هو في عمليات تبادل الأسهم بالبورصة من قبل الشركات المساهمة، حيث تصبح قيمة الشركة أضعاف قيمتها الحقيقية نتيجة المضاربة في أسهمها. وهكذا فإن النظام الاقتصادي انقسم الى نوعين: الأول، اقتصاد فعلي يكون فيه انتاج وتسويق السلع والخدمات الفعلية، والثاني، اقتصاد مالي أو طفيلي قائم على الشركات المساهمة والبورصات والأسواق المالية التي يتم فيها بيع وشراء الأسهم والبضائع دون شروط. فالسلع تباع وتشرى عدة مرات دون انتقالها من بائعها الأصلي حيث يزداد التداول وينخفض دون تقابض بل دون وجود سلع، ما يشجع المضاربات والهزات المالية في الأسواق وتحدث الخسائر والأرباح بطرق شتى وتقع الكوارث الاقتصادية.

وهكذا تحولت الأسواق المالية الى مصدر للفقر المدقع، نظراً لارتفاع نسبة

الأموال المتداولة في المضاربة والتي لا ينتفع منها سوى قلة من الناس مقارنة بالمال المستخدم في الاقتصاد الحقيقي المتعلق بالانتاج. ولا شك ان المضاربات كانت من اهم أسباب الأزمة وقد انتقدها الرئيس الفرنسي ساركوزي حين قال: «لقد حان الوقت لجعل الرأسمالية اخلاقية بتوجيهها الى وظيفتها الصحيحة وهي خدمة قوى التنمية الاقتصادية وقوى الانتاج والابتعاد تماما عن القوى المضاربة»[1].

و ـ أوجه الشبه بين أزمتي ١٩٢٩ و٢٠٠٨:

على الرغم من الفترة الزمنية الفاصلة بين الأزمتين يلاحظ ان هناك تشابها في اسبابهما ونتائجهما وذلك من خلال المؤشرات الآتية:

١ ـ سوء توزيع الدخل حيث كان ٥٪ من الأغنياء يمسكون بنحو ٣/١ الدخل في الولايات المتحدة الأمريكية في العشرينيات وتكرر الأمر في الأعوام ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ و٢٠٠٧ اذ أن نسبة ٥٪ أمسكت بنحو ٣٨٪ من الدخل العالمي.

٢ ـ إقدام الشركات الفرعية على تفادي دفع العوائد لشركاتها الأم، ما دفع بالأخيرة الى ايقاف الاستثمار في كل فروعها

٣ ـ اقدام البنوك التجارية على استثمارات غير مضمونة ما هدد أموال المودعين

٤ ـ انتعاش الاقتصاد الأمريكي في العشرينيات وزيادة إنتاج المؤسسات، وهذا ما حصل بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٧ اذ ارتفع معدل الدخل الفردي ما بين ٢,٢٪ و٣,٤٪ في الفترة نفسها.

٥ ـ المضاربة الكبيرة التي رافقت الانتعاش الاقتصادي في المرحلتين

٦ ـ سهولة القروض في العشرينيات اثر انتعاش الاقتصاد وتدني نسبة الفائدة وهذا ما تكرر في ٢٠٠٥ في تسهيل القروض السكنية بدون ائتمانات.

---

(١) http://www.aljazeera.net/NR/EXERES/D870AFC3-261D-48F6-881E-E5C036FC1D3B.htm

٧ ـ تحول أزمة ١٩٢٩ من أزمة مالية، بانهيار البورصة، الى أزمة كساد عالمي. أما أزمة ٢٠٠٨ فقد بدأت في القطاع المالي ثم تحولت الى أزمة اقتصادية ـ اجتماعية.

ثالثا: تأثير الأزمات المالية في اقتصاديات الدول العربية:

تعتبر الأزمة المالية الحديثة في العام ٢٠٠٨ من أكثر الأزمات تأثيرا في اقتصاديات البلدان العربية نظراً الى التبعية المفرطة لاقتصاديات تلك الدول وارتباطها الى حد بعيد بالاقتصاد العالمي. إلا أن هذه التأثيرات ليست متجانسة ومتشابهة فهي تختلف من دولة الى أخرى تبعاً لارتباط اقتصاد هذه الدول بالمركز الاقتصادي العالمي.

وتعتبر الدول النفطية من اكثر الدول العربية تأثراً بالأزمة إلا أن تداعياتها كانت أقل من غيرها سواء على مستوى التأثير في خطط التنمية أو على مستوى التأثير في أزمة الغذاء والطاقة نظراً لما تتمتع به هذه الدول من احتياطات مالية كبيرة خففت من ضغوط التداعيات الاقتصادية والاجتماعية عليها.

وبالرغم من ان هذه الدول واجهت هبوطاً حاداً في حصيلة صادراتها وايراداتها من النفط والغاز إلا أن الاحتياطات المالية التي كونتها عبر السنوات التي شهدت ارتفاع اسعار النفط سمحت لها بتخفيف قيود النقد الأجنبي والقيود المالية بالاعتماد على هذه الاحتياطات. واذا كانت الدول النفطية قد استفادت من هبوط أسعار المواد الغذائية والمواد الخام التي بلغت ذروتها عام ٢٠٠٨ إلا أن هذا الهبوط يبدو ضئيلاً مقارنة بالهبوط الأعلى في حصيلة بيع صادراتها من النفط والغاز الى أوروبا والدول العربية الأخرى بسبب انخفاض معدلات النمو فيها. كما تأثرت هذه الدول في الخسارة المصاحبة لاستثماراتها الأجنبية حيث تراوحت بين ٣٠ و٤٠٪ من قيمتها بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩[١]، وهذا ما دفع

(١) التقرير العربي الثالث حول الأهداف التنموية للألفية ٢٠١٠ واثار الأزمات الاقتصادية العالمية على تحقيقها، الأمم المتحد وجامعة الدول العربية، ص. ١٢٣

الحكومات الى تخفيض استثماراتها المباشرة في الدول العربية الأخرى، وانخفاض استخدام مستوى العمالة، ما يؤثر في اقتصاديات بعض الدول العربية الأخرى، ويؤدي بدوره، الى تباطؤ عملية التنمية وتراجعها. وقد كان للأزمة تأثيرات على عدة مستويات أهمها:

١ ـ على مستوى التوظيف والعمالة:

صحيح ان مشاكل سوق العمل في الدول العربية ذات طابع هيكلي، إلا أن الأزمات الاقتصادية تفاقم هذه المشاكل وتزيد من العجز الهيكلي من خلال تأثيرها في عملية النمو. حيث تحكم عملية التوظيف والعمالة في الدول العربية ثلاثة معايير أساسية هي:

أ ـ ارتفاع معدلات البطالة: يعتبر معدل البطالة في الدول العربية هو الأعلى بين دول العالم لا سيما في أوساط الشباب والمتعلمين. وقد وصل معدل البطالة الى ١٣٪ عام ٢٠٠٧ مقابل ٦٪ على المستوى العالمي[١]. الا أنه في تقديرنا فان نسبة البطالة اعلى من ذلك بكثير، إذ أن هذه النسبة تعبر عن البطالة الصريحة بحسب التعريف المعتمد من قبل منظمة العمل الدولية، وبالتالي فان ربات المنازل والرجال الذين لا يصرحون مباشرة بأنهم راغبون في العمل ويبحثون عنه لا يدخلون في احتساب هذه النسبة، وهذا ما ينطبق على الذين توقفوا عن العمل لسبب معين، وبالتالي فان العاطلين عن العمل هم أكثر عدداً مما تعبر عنه هذه النسب. أضف الى ذلك ما تعانيه هذه الدول من البطالة المقنعة.

ب ـ ارتفاع معدل نمو القوى العاملة: تتميز الدول العربية بارتفاح حاد في نمو القوى العاملة، بحيث وصل بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٥ الى ٤٪ حيث

(١) تقرير منظمة العمل الدولية لعام ٢٠٠٧، عن الموقع الالكتروني:

www.icatu56.org/to%20add/council3/7/1.doc

يدخل الى سوق العمل حوالى ٤ ملايين عامل سنويا[١]. ويبدو ان معدل نمو القوى العامة العاملة العربية سوف يستمر لعدة عقود قادمة، ما يسمح بوصول أعداد كبيرة من العمالة لسوق العمل سنوياً. ورغم ارتفاع هذه المعدلات فلا تزال نسبة مشاركة المرأة منخفضة، حيث لا تتجاوز ٢٩٪ من القوى العاملة باستثناء بعض الدول العربية التي تتميز بمشاركة أكبر للمرأة خاصة في المجال الزراعي.

ج ـ تضخم التوظيف في القطاع العام: في ظل الميل المتنامي لتقييد التوسع في التوظيف في القطاع الحكومي منذ منذ تسعينيات القرن الماضي لاعطاء القطاع الخاص فرصا أعلى في تأمين فرص عمل. إلا أن أكثر من ثلث العمال يعملون في القطاع العام ويرتفع المعدل الى النصف في كل من مصر وسوريا ولبنان في الوقت الذي يعاني فيه من شغور في الملاك الاداري.

إن هذا الواقع يضع الدول العربية أمام تحديات كبيرة في حل مسألة التشغيل، وتأتي الأزمات الاقتصادية لتزيد من حدة هذه التحديات ولو كانت بنسب مختلفة بين الدول النفطية والدول ذات الاقتصاد المختلط، لا سيما تلك التي تربطها علاقات بأوروبا عن طريق العمالة المهاجرة (كالجزائر). أما الدول الأقل نمواً والتي تعاني بالأصل من ارتفاع معدلات النمو السكاني وما يصاحبه من ارتفاع في معدلات البطالة فإن أوضاعها سوف تكون مأزومة أكثر.

٢ ـ على مستوى مكافحة الفقر:

إن الاتجاه العالمي لقياس الفقر يتحدد على أساس نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر المتمثل ب ١,٢٥ دولار امريكي يومياً، في حين ان هذا المعدل سجل انخفاضاً عام ١٩٩٠ بالرغم من انخفاض الناتج المحلي. واذا كانت علاقة الفقر بالناتج المحلي ضعيفة، فإن ارتفاع أسعار المواد الغذائية يؤثر

---

(١) المرجع نفسه، ص. ١٣٥ نقلاً عن تقرير لجامعة الدول العربية عام ٢٠٠٧، ص. ٢٩١ و٣٠٢

بشكل مباشر في ارتفاع معدلات الفقر، ولما كانت الأسعار العالمية شهدت ارتفاعاً كبيراً في أسعار السلع الغذائية منذ عام ٢٠٠٢ حيث ارتفع مؤشر اسعار الغذاء من ٩٠ نقطة الى ١٩١ نقطة بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٨[١]، وبالتالي فإن السلع الغذائية العربية لم تكن في منأى عن هذا الارتفاع، وإن الأسر الفقيرة تتأثر الى حد كبير بتقلبات أسعار الواردات الغذائية أكثر من الأسر الميسورة والغنية، ما يشكل تحدياً اجتماعياً وتحدياً للتخفيف من الفقر.

٣ ـ على مستوى تحويلات المهاجرين:

فضلاً عن ان تحويلات المهاجرين تشكّل وسيلة دعم كبيرة للأسرة، فان تأثيرها يطال عدداً من المتغيرات في الدول المستقبلة لها، سواء على مستوى ميزان المدفوعات أو سعر الصرف، أو تحسين الجدارة الائتمانية للدولة أو أسعار الفائدة المحلية من خلال توفيرها للنقد الأجنبي على المستوى القومي. وبخاصة أن هذه التحويلات تتسم بالاستقرار وتعمل بعكس اتجاه الدورة الاقتصادية في الدولة المتلقية لها كالكوارث الطبيعية والأزمات السياسية والحروب والتدهور الاقتصادي حيث تزيد هذه التحويلات في وقت الأزمات.

أما حينما تصيب الأزمات الاقتصادية الدول التي تستقبل المهاجرين فإنها سوف تؤثر في تدني قيمة التحويلات نظراً لتسريح العمال أو تدني أجورهم. ففي مصر تشكّل تحويلات المهاجرين المصريين أحد أهم مصادر العملات الأجنبية حيث بلغت عام ٢٠٠٨ حوالي ٨٥٥٩,٢ مليون دولار امريكي لتعود وتنخفض عام ٢٠٠٩ الى ٧٨٠٥,٧ مليون دولار نتيجة الأزمة الاقتصادية[٢]. وفي لبنان أدت الأزمة الى عودة أكثر من ٧ آلاف عامل بينهم ٣ آلاف من المملكة العربية السعودية بعد توقف عملية الانتاج، حيث تراجعت نسبة

---

(١) المرجع نفسه، ص. ١٣٨

(٢) http/alphabeta.argaam.com?p=9155
http://economyofkuwait.blogspot.com/2010/02/blog-post_4317.html

التحويلات الى ما يقارب ٤ مليار دولار امريكي[١]، ناهيك عن التحويلات التي تتم من خلال القنوات غير الرسمية نظراً لارتفاع تكلفة التحويل عبر المصارف أو المؤسسات المالية، إضافة الى ضياع فرص وصول المساعدات التي أقرتها الدول الأوروبية والخليجية في مؤتمر باريس ٣. كما انخفضت التحويلات بنسبة ٣٪ عام ٢٠٠٩ من دول مجلس التعاون الخليجي الى الدول المصدرة للعمالة[٢]، ما أثر في مستويات الاستهلاك والاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفي تباطؤ عملية النمو في الدول التي تتلقى هذه التحويلات.

٤ ـ على مستوى تراجع الاستثمارات الأجنبية:

لقد أثرت الأزمة في تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى الدول العربية نتيجة للهبوط الحاد في اسعار النفط، والانخفاض في مشاريع القطاع العقاري، وهبطت أسعار الايجارات أواخر عام ٢٠٠٨ بنسبة تراوحت بين ٢٠ و٤٠٪ في دبي وأبو ظبي[٣] ما أدى الى تأجيل تنفيذ العديد من المشاريع السكنية، وتراجعت معها برامج الخصخصة، إذ أن نصيب ٦ دول عربية من الاستثمارات الأجنبية بينها مصر والسعودية والامارات العربية شكلت حوالى ٤٪ من إجمالي الاستثمارات الأجنبية في المنطقة العربية لعام ٢٠٠٨[٤].

٥ ـ على مستوى الأسواق المالية:

تفاوت تأثير الأزمة في الأسواق المالية بين دولة وأخرى، ففي حين أن الدول النفطية شهدت انخفاضاً في اسواقها المالية تراوح بين ٣٠ الى ٦٠٪ بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٠[٥]، فقد خسرت أسواق المال في دولة الإمارات خلال

---

(١) www.alquds.com/newwes/articles/vieww/id/60877

(٢) التقريرالعربي الثالث حول الأهداف التنموية للألفية ٢٠١٠، مرجع سبق ذكره، ص. ١٢٤

(٣) المرجع نفسه، ص. ١٢٦

(٤) الاسكوا، تقرير الاستثمارات الأجنبية المباشرة، شعبة التنمية الاقتصادية والعولمة، الورقة الفنية رقم ٢، عام ٢٠٠٩

(٥) hhp/wwwbloombergfinancialnews.com/markets/stocks/wei...region2html

يوم واحد ٢,٦ مليار دولار[١]، نظراً لارتباطها الوثيق مع النظام المالي العالمي والزيادة الكبيرة في اسواق العقارات، نجد الدول ذات الاقتصاد المختلط لم تتأثر كثيراً بالاضطراب في اسواقها المالية كالمغرب مثلاً، إلا أن مصر شهدت هبوطاً كبيراً في اسواقها المالية حيث قدرت خسائرها بحوالى ٦٠٠ مليار دولار امريكي[٢]. وعلى الرغم من الخسائر الكبيرة في الأسواق المالية إلا أنها لم تؤد الى اهتزازات مالية كبيرة نتيجة لمحدودية التكامل مع الأسواق المالية من جهة، والانخفاض في معدلات القيمة السوقية للأسهم المتداولة من جهة ثانية

خلاصة عامة:

إن الأزمات المالية والاقتصادية التي صاحبت النظام الرأسمالي كانت نتيجة الانفلات المالي الذي ترافق مع التوسع غير العقلاني في الاستثمارات الطفيلية. إلا أن هذه الأزمات أدت الى نوع من التعاون الدولي لاصلاح النظم النقدية منعا لانهيار الاقتصاد العالمي، وكان ثمن ذلك مليارات الدولارات، ساهمت الدول العربية النفطية في جزء كبير منها على حساب خططها التنموية، اضافة الى استصدار قوانين جديدة أكثر صرامة لتسيير النظم المصرفية. الا أن تداعيات الأزمة على المدى الطويل ما تزال تتفاعل سواء على مستوى مستقبل التنمية في الدول العربية وأسواق السلع الأساسية أو على مستوى اقتصاديات الدول الصناعية ومخططات الأمم المتحدة للقضاء على الفقر والجوع والمرض في العالم. وهذا ما يدعو الى اعتماد خطط لدعم النمو والحد من البطالة وزيادة الشفافية والرقابة الفعالة على آليات الائتمانات المصرفية.

---

(١) http://uaesm.maktoob.com/vb/uae49624

(٢) التقرير العربي/ مرجع سبق ذكره، ص. ١٢٥

- Ollenburger, Jane and Helen Moore. 1992. *A Society of Women: The Intersection of Patriarchy, Capitalism and Colonization*. Englewood Cliffs, New Jersey: Prentice Hall.
- Rich, Adrienne. 1976. *Of Women Born: Motherhood as Experience and Institution*. New York: Norton.
- Rich, Adrienne. 1980. «Compulsory Heterosexuality and Lesbian Existence», *Signs*, 5:4.
- Spivak, G. 1987. «Feminism and Critical Theory», in G. Spivak, *In Other Worlds: Essays in Cultural Politics,* London: Methuen.
- Walby, Sylvia. 1990. *Theorizing Patriarchy*. Oxford: Blackwell..

- Harding, Sandra. 1990. «Feminism, Science, and the Anti-Enlightenment Critiques», in Linda Nicholson (ed.) *Feminism/Postmodernism*. New York: Routledge.
- Hartman, Heidi. 1979. «Capitalism, Patriarchy and Job Segregation by Sex», in Zillah Esenstein (ed.), *Capitalist Patriarchy*. New York: Monthly Review Press.
- Hartman, Heidi. 1981. «The Family as the Locus of Gender, Class and Political Struggles: The Example of Household». *Signs*, 6, 3, pp. 366-394.
- Hooks, Bell. 1990. «Black Women: Shaping Feminist Theory», in S. Ruth (ed.), *Issues in Feminism: An Introduction to Women's Studies*, 2nd edition, London: Mayfield, Mountain View, California.
- Johnson, Allen (rev. ed.). 2005. *The Gender Knot: Unraveling Our Patriarchal Legacy*. Philadelphia: Temple University Press.
- Koedt, Anne. 2000. «The Myth of the Vaginal Orgasm» in Barbara Crow (ed.), *Radical Feminism: A Documentary Reader*. New York: New York University Press.
- Lerner, Gertda. 1986. *The Creation of Patriarchy*. New York: Oxford University Press.
- Lorber, Judith. 2000. «Using Gender to Undo Gender», *Feminist Theory*, 1:1.
- Mackinnon, Catharine. 1979. *The Sexual Harassment of Working Women: A Case of Sex Discrimination*. New Haven: Yale University Press.
- Mitchell, Juliet. 1975. *Psychoanalysis and Feminism*. New York: Basic Books.
- Mackinnon, Catharine. 2006. *Are Women Human? And Other International Dialogues*. Cambridge: Harvard University Press.
- Millet, Kate. 2000. «Theory of Sexual Politics», in Barbara Crow (ed.), *Radical Feminism: A Documentary Reader*. New York: New York University Press.
- Nicholson, Linda. 1986. *Gender and History: The Limits of Social Theory in the Age of the Family*. Columbia University Press.

Bibliography

- Atkinson, Ti-Grace. 2000. «Radical Feminism», in Barbara Crow (ed.), *Radical Feminism: A Documentary Reader*. New York: New York University Press.
- Bennett, Judith. 2006. *History Matters. Patriarchy and the Challenge of Feminism*. Philadelphia: University of Pennsylvania Press.
- Beasley, Chris. 2005. *Gender and Sexuality: Critical Theories, Critical Thinkers*. London: Sage Publications.
- Bhasin, Kamla. 1993. *What is Patriarchy?* New Delhi: Kali for Women.
- Brownmiller, Susan. 1976. *Against Our Will: Men, Women and Rape*. Harmondsworth: Penguin.
- Crow, Barbara (ed.) 2000. *Radical Feminism: A Documentary Reader*. New York: New York University Press.
- Delphy, Christine. 1984. *Close to Home: A Materialist Analysis of Women's Oppression*. London: Hutchinson.
- Dworkin, Andrea. 1981. *Pornography: Men Possessing Women*. London: Women's Press.
- Ehrenreich, Barbara et al. 1986. *Re-Making Love: The Feminization of Sex*. New York: Doubleday.
- Eisenstein, Zilla. 1981. *The Radical Future of Liberal Feminism*. New York: Longman.
- Firestone, Shulamith. 1974. *The Dialectic of Sex: The Case for Feminist Revolution*. New York: Morrow.
- Hanisch, Carol. 2000. «The Personal is Political», in Barbara Crow (ed.), *Radical Feminism: A Documentary Reader*. New York: New York University Press.

Conclusion

Feminism as critical theory views patriarchy as a historical social structure in which men dominate, oppress, and exploit women's reproductive, productive, and sexual powers to their exclusive benefit. The main thrust of the theory revolves around critiques of the oppressive patriarchal structures: the familial, sexual, economic, political, social, and cultural. The theory also paves the way for women's emancipation from the traps of patriarchal domination.

Theorizing patriarchy is mainly addressed by Marxist, Radical, and Socialist feminists of the Modernist tradition, whose work provides a comprehensive analysis of the origins, changes, and sites of patriarchal oppression. Marxists contend that patriarchy is derived from capitalism as a system of class oppression and exploitation. Patriarchal oppression of women in the home and in the labor market as well as women's oppression of the capitalist state and consumer culture are cases of point of capitalist exploitation.

In contrast to Marxists, Radicals see patriarchal oppression of women as the most fundamental of all oppressive systems. They postulate that patriarchy takes primacy over other systems of oppression and even suggest that it is anterior and posterior to all such systems. They investigate at large the themes of sexuality and male violence as well as patriarchal oppression in the family, society, and culture.

Finally, Socialists attempt a synthesis of Marxist and Radical feminist theories, arguing that both patriarchy and capitalism are important in conditioning gender relations. They rework the Marxist concepts of class and alienated labor and use them to capture the appropriation of women's productive and reproductive labor as well as their sexuality in the family and society at large.

become one. For her, patriarchy provides a system of control, law and order, exemplified in cultural relations that are carried out from one historical period to another, while capitalism provides a system of economy, in the pursuit of profit. Women are doubly exploited as reproducers, mothers, domestic worker, and consumer in the patriarchal family on one hand, and as producer in the capitalist market on the other. Changes in one part of the patriarchal-capitalist system will cause changes in another part, as when the massive entry of women into paid work increases the contradiction in the position of women who are both housewives and wage laborers, setting up pressures for political change (Walby 1990:6, 7, 73-76; Bhasin 1993:28).

Other writers keep the systems of patriarchy and capitalism distinct. Mitchell (1975), for instance, discusses gender oppression in terms of a separation between the two systems, in which the economic level is structured by capitalist relations, and the level of the unconscious by the law of patriarchy. She maintains that her theory of unconsciousness amply explains the deep rootedness and persistence of patriarchy in human society (Walby 1990:6, 7, 73-76).

Hartman proposes another conception (1979). His understanding of the relation between capitalism and patriarchy is similar to that of Mitchell in that she wants to maintain the analytic separation of patriarchy and capitalism, while Eisentein does not. But Hartman is different in that she wants to posit a two-edged expropriation of women's labor by men. Within the household women do more labor than men, even if they also have paid employment. Husbands do not share with their wives the burdens of domestic work. Within the field of paid work occupational segregation is used by organized men to keep access to the best paid, high-status jobs for themselves at the expense of women. The two forms of expropriation also act to reinforce each other, since women's domestic burdens disadvantage them in paid work, and their disadvantaged position in the labor market makes them vulnerable in making bad marriage arrangements (Walby 1990:6, 7, 73-76; Bhasin 1993:29).

engaged in domestic labor and a non-producing class of husbands, expropriating the labor of their wives. (Walby 1990:11-13).

Another Radical feminist writer, Shulamith Firestone, uses a broader concept of class than Delphy: all women are in one, all men in another. Sex is class. It is not restricted to housewives and husbands. The key term is reproduction. Men's control of women's reproductive capacity is the real material base of society, more basic than production, and is the root of women's oppression. The biological hazards surrounding reproduction, such as pregnancy, menstruation, childbirth, breast-feeding, and child rearing disadvantage women and make them vulnerable and dependent on men (Walby 1990:65-68).

Finally, the third Modernist school - Socialist feminist theory or Dual-Systems theory - attempts a synthesis of Marxist and Radical feminist theory. Rather than being an exclusive focus on either capitalism or patriarchy, this perspective argues that both systems are present and important in the structuring of gender relations. It takes economic class and sex class as two contradictions in society and try to see relationships between them. According to them the whole area of family and domestic labor and reproduction is related to the economic system, though it is not causally related (Walby 1990:39, 73).

Socialist feminists also accept and use the basic Marxist principle of alienated labor but have tried to enrich and extend it to gender specific contexts. As workers under capitalism are alienated from their labor as a result of their separation from the control of the labor process, likewise, women are alienated from their bodies, their reproductive labor, mothering roles, and intellect due to male supremacy (Ollenburger and Moore 1992:23, 24).

The articulation of patriarchy and capitalism is seen in a range of ways. They vary, for instance, as to whether they see patriarchy and capitalism as fused into one system of capitalist patriarchy, as does Zillah Eisenstein (1981), or whether they are conceptualized as two analytically distinct, if empirically interacting, systems as does Heidi Hartman (1979) and Juliet Mitchell (1975). Eisenstein (1981) considers that patriarchy and capitalism are so closely interrelated and symbiotic that they have

and were in this sense the first producers of life as gatherers or agriculturists and as reproducers of humans. This asymmetrical relationship, once established by means of violence, was upheld by institutions and ideologies and carried throughout the ages (Bhasin 1993:29-33).

Radical feminists dwell at large on the theme of sexuality, considering it a central cause of women's oppression. They open up its secrecy to self-doubt, analysis, sharing, and even to political purview. The central thrust of their work revolves around criticizing oppressive phallocentric sex and reclaiming a sort of plural, feminist sex more in line with the needs of women. In addition, their concern with sex as a variety of life options brings to focus the cultural dimensions of sex and, henceforth, unmasks patriarchal sex as cultural domination (Ehrenreich et al.1986: 68-71; Walby 1990: 13).

The themes[1] investigated detail the strategies of oppressive phallocentric sex: imposition of compulsory heterosexuality on women and banalization of female bonding as perversion; trivialization of clitoral orgasm to the profit of the «myth of vaginal orgasm»; commercialization of violent and degrading sex in prostitution and sadistic pornography; sexualization of women as fuck objects in consumerist society and culture; terrorization of women through violence and the threat of violence to force them to acquiesce to male supremacy; and utilization of sexual harassment to discriminate against women in the labor market.

Some Radical feminists see the household as the most important site of women's subordination. They expand the Marxist concept of class to capture the material (i.e. economic) basis of this subordination. Christine Delphy, for example, uses class to conceptualize housewives and husbands. For her, women's housework is as much production as any form of work, and its expropriation is the cornerstone of men's oppression of women. This creates two classes: a class of housewives

(1) See Ehrenreich (Ehrenreich et al. 1986), Crow (Crow 2000), 2006), Dworkin (Dworkin 1981), Rich (Rich 1980), Firestone (Firestone 1974), (Brownmiller 1976), Mackinnon (Mackinnon 1979, 2006).

fundamental of all oppressive systems. The school concentrates upon the crucial significance of women as the first class of subordinates and men as the first class of oppressors and beneficiaries. It spells out the ubiquity of patriarchal domination; it describes its persistence through the centuries; and it reports the great suffering of women as its victims. Some radical feminists go as far as to describe the persecution and massacring of women, and even to designate man as the major enemy (Beasley 2005:48, 49; Atkinson 2000:82).

This system of patriarchal domination, Radical feminists declare, does not derive from any other system of social inequality. It is not a by-product of capitalism or racism or any other system of inequality. Rather, it takes primacy over class or race: it is anterior and even posterior to both systems of inequality; it frames and constitutes both systems; it provides a conceptual framework for understanding all forms of oppression; and it furnishes a model for all struggles against systems of oppression (Crow 2000:2).

How Radical feminists explain this «battle of the sexes»? Drawing on the exchange theory of women of Lévis-Strauss and Meillassoux, Gerda Lerner argues that the commodification and reification of women as resource and property in the Ancient World was the first appropriation and accumulation of private property. The productive and reproductive capacities of women were primary for the development of agriculture in this stage of human history: women produced crops on the field and reproduced potential agricultural laborers as well. Therefore, it was imperative for men to appropriate this precious source of wealth. Once appropriated, the trading or the exchange of women became a tangible source of additional wealth for men and an impetus for further societal development. Henceforth, the origin of women's commodification as workers, as providers of sexual services, and as reproducers (Lerner 1986:8, 49-53, 212-215).

Another Radical feminist's explanation of male supremacy posits man-the-hunter theory. Maria Mies, for instance, contends that men's domination over women derives from an asymmetric division of labor by sex established in the early pastorial society: men invented and monopolized the hunting technology or the means of destruction and coercion, while women invented and controlled the means of subsistence

features of social structure and the determinants of gender relations (Ollenburger, and Moore 1992:20; 21; Walby 1990:3, 4).

Friedrich Engels' explanation of patriarchy provided the inspiration for Marxist feminists' theorization on the topic. Engels maintained that there was a time when there were no class-gender differences. Human beings lived almost like animals, gathered food and hunted. Ancestry was through the mother, there was no marriage, and no notion of private property. He postulated that the historic defeat of the female sex was a result of the development of private property and class society in the early agrarian society. The story began with the development of agriculture and animal husbandry and the institution of slavery, especially female slavery. This led to more division of labor among the sexes. Men started moving further afield to hunt, while women stayed home both to mind the children and to look after the homestead. It also led to the generation of surpluses of crops, livestock, and slaves. Men acquired power over others and started accumulating wealth. All this gave rise to private property and classes. Men wanted to retain power and property, and pass it on to their own children. To ensure this inheritance, mother-right was overthrown. In order to establish the right of the father, women had to be domesticated and confined and their sexuality regulated and controlled. According to Engels it was in this period, and for these reasons, that both patriarchy and monogamy for women were established (Lerner 1986:21-24; Walby 1990:70-73).

Marxist feminists use Engels' paradigm to investigate current sites of capitalist oppression of women: appropriation of women's free productive and reproductive labor in the home; deflation of women's wages and segregation and deskilling of feminine occupations; impoverishment of minority and Third World women; exploitation of women as high priestesses of consumption; objectification of women in the domain of the media, art, literature, and discourse; and oppression of the capitalist state and its non-intervention to protect women from male violence (Walby 1990:33-38; Ollenburger and Moore 1992:20, 21, 32).

The second Modernist school - Radical feminism - articulates diametrically opposed ideas to Marxist feminism. In effect, this school sees patriarchal oppression of women as the first, the oldest, and the most

concern with patriarchy as a system of oppression as well as an interest in devising strategies to disrupt it.

In opposition, Postmodern theory of third wave feminism rethink the general modern paradigms of the category women and women's identity and patriarchal subordination. They deconstruct these notions into multiple gender differences of race, ethnicity, class, nation, and age and posit, henceforth, the contingent, the ephemeral, and the unstable as dominant paradigms. To Postmodern feminists, theory is unstable, plural, and contextually specific; power is not just out there and repressive but is also constitutive and productive of the self; and the self is unstable, not fixed, having no essence and is made by power, such that there is no place of freedom from power and, therefore, no possibility for emancipatory change (Beasley 2005:18-20, 62). Hence, a disinterest in a theory of patriarchy and a dismissal of a systematic anti-patriarchal praxis.

Within the Modernist feminist tradition of the grand and emancipatory theory, Walby declares, theorizing patriarchy is central to the writings of Radical and Socialist feminists, whose contribution, taken together, provides a comprehensive analysis of both the material and cultural dimensions of patriarchy. As for Marxist feminists, Walby sees that their perspective on patriarchy incorrectly reduces it to the capitalist system rather than recognizes it as an independent system in its own right. Regarding Liberal feminism, Walby argues that they fail to understand patriarchy in terms of systematic analysis of structural factors of gender inequality but rather perceive it as «the summation of numerous small-scale deprivations». The major foci of their work are not on patriarchal domination but rather revolve around the denial of rights and the sexist attitudes which sustain it (Walby 1990:1-5, 7, 19).

Modernist feminism of the Marxist tradition considers patriarchal oppression to derive from Capitalism, and not to be constituted as an independent system of oppression. It claims that capitalism or class oppression is the primary oppression, and it subordinates questions of sex to questions of class relations. Men's domination over women is viewed as a by-product of capital's domination over labor, or economic exploitation, and the contradictions of classes are seen as the critical

nineteenth century by two very different books: Jakob Bachofen's Mother-Right (1986) and Friedrich Engels' The Origins of the Family, Private Property, and the State (1884). Both argued that early societies where much better for women than later ones. For Bachofen, matriarchal societies had prevailed until the «male principle» was asserted in classical times. For Engels, the sexual equality of early societies waned once the rise of private property inspired men to control women's sexuality and limit women's work. These narratives of the past golden age placed women at center stage of world history and at the same time traced how the primordial equality of women and men was slowly undermined to the profit of men throughout historical change. Furthermore, they provided both intellectual support and political inspiration for feminists in the 1960's. This was a story told in a host of popular books in the 1970's, and it was a story that shaped professional history as well: Gerda Lerner's The Creation of Patriarchy remains its most authoritative articulation; and Simone de Beauvoir's The Second Sex is one of its most often invoked books. Both are the founding texts of modern feminism (Millet 2000:125; Bennett 2006:37-39).

The concern with historical narration brings into focus the Modernist-Postmodern divide in feminist theory: while grand theorizing figures as a central preoccupation of Modernists, Postmodern feminists are disinclined to adopt grand theory. From the midst of Modernist theorizing, grand theories of patriarchy were constructed, and debates regarding the origins and changes of patriarchal oppression blossomed in women's studies. In radical opposition to this trend, Postmodernist feminists challenged all universal notions, including patriarchy and even the notion of a universal woman.

According to Beasley, the major trends of first and second wave feminism - the Liberal, Marxist, Radical, and Socialist traditions - are Modernist and emancipatory in the triple sense of the term: they posit large-scale macro-holistic explanatory accounts of the universe; they view power as external domination and oppression and as the property of the dominant, such that power can be thrown off and society can be freed; and they conceive the self as repressed/oppressed by power, but stipulate a universal human essence which can be emancipated by critical theory and praxis (Beasley 2005: 18-20, 62). It follows from this stand a

directly, appropriated their reproductive and productive capacities, and justified their actions in the name of the rising domestic ideology (Bennett 2006:4, 63, 69, 70; Walby 1990:179 -180).

Today, women have more freedom to engage in extra-marital sex, choose singlehood, leave unwanted marriage, or enter the public sphere of paid work and politics and, henceforth, escape the constraints of oppressive husbands in the household. As a result, patriarchal oppression in the family declines and, in some societies, even melts into thin air. Yet, patriarchy persists in new forms. It moves towards a more diffuse, more tolerant, less rigorous and freer, and more collectively-oriented model based principally in public sites of the labor market (segregation of feminine occupations), the state (anti-feminist policies), culture (degrading images of women), sexuality (public portrayal of sex in pornography) and the ethos of consumption (women's integration into consumerism) (Walby 1990:122-127, 180, 181).

Origin of Patriarchy

Changes in the form of patriarchy point to the centrality of its historicity. Patriarchy, as Bennett declares, might be everywhere, but it is not everywhere the same, and, henceforth, feminists need to understand, analyze, explain, and interpret patriarchy in its historical setting. She adds that this historical narrative is inherent to the feminist project of women's history. As Bennett puts it, the study of patriarchy is properly as central to women's history as is the study of capitalism to labor history or the study of racism to African American history. This project, she continues, is necessarily interpretive history in the sense that feminists speak alongside the «objective» historical record and that feminist politics informs the questions that frame research, shapes methods, and inspires implications. Bennett insists that the goal of historians, and feminist historians in particular, is «to help remember virtuous actions and to abhor evil words and deeds» (Bennett 2006: 14-18, 54).

Feminists have always indulged in historical narration to construct a hypothetical golden age of gender equality where matriarchy, goddesses and fertility cults reigned supreme in human society. In effect, the foundation of the narratives of women's history has been set in the

its ever-recurrent creation and recreation by the unconscious processes of transformation of meaning and symbols (Walby 1990:94-97).

Sylvia Walby in her book «Theorizing Patriarchy» offers a succinct theoretical and substantive framework for understanding patriarchy. Theoretically, she defines patriarchy as «a system of social structures and practices in which men dominate, oppress and exploit women» (Walby 1990:20). These structures, she argues, are causally interrelated one to the other, both reinforcing and blocking, but are relatively autonomous. The identification of several structures rather than simply one structure, she adds, is necessary to avoid the reductionism of single-cause theory and the simple base-superstructure model of causal relations (Walby 1990:20).

Substantially, Walby identifies six patriarchal structures of oppression: patriarchal relations in the household; patriarchal relations within paid work; oppression of the patriarchal state; male violence; patriarchal relations in sexuality; and patriarchal cultural domination. These sites investigate the oppressive conditions of women's reproductive and productive labor and its expropriation by men and address the state's systematic legitimation of men's violence as well as tackle the issues of the imposition of male-defined sexuality and women's devaluation in culture (Walby 1990:20).

Patriarchy involves historical constants and transformations. The traps of women's low status vis-à-vis men have remained remarkably unchanged despite many changes in women's experiences over the centuries. Yet, the overall patriarchal strategy of appropriation has markedly changed from private to public forms, reflecting the relaxation of sexual mores and the entry of women into paid work and the public sphere. Private patriarchy characterized the oppression of women in the eighteenth and nineteenth centuries. It reflected the housewifization of women brought about by the rise of capitalism and the creation of the «private» family coupled with the confinement of women to housekeeping, bearing and rearing children and the assignment of men to breadwinning in the public sphere. In the private sphere of the home, patriarchs, that is husbands, controlled their wives, individually and

was extended into political theory in an argument that power of kings derived from the power of fathers. Needless to say, this view of patriarchy implies a historical limitation: patriarchy began in classical antiquity and ended in the nineteenth century with the granting of civil rights to women (Lerner 1986:238, 239; Bennett 2006:55).

The third wider meaning espoused by feminists contends that patriarchy is «a familial-social, ideological, political system in which men - by force, direct pressure, or through ritual, tradition, law, and language, custom, etiquette, education, and the division of labor, determine what part women shall or shall not play, and in which the female is everywhere subsumed under the male» (Rich 1976:57). It involves the «birthright priority whereby men rule females» (Millet 2000:123) and «means the manifestation and institutionalization of male dominance over women (and children) in the family and the extension of male dominance over women in society in general. It implies that men hold power in all the important institutions of society and that women are deprived of access to such power» (Lerner 1986:239). It is simply a male dominated, a male identified, and a male centered society (Johnson 2005:5).

This meaning of patriarchy views relationships between the sexes as a political relationship. It refers to power relations, that is, arrangements whereby men control women at the various levels of society. It describes the political implication of gendered power, mainly the inadequate redress of women through existing political institutions and the deterrence placed in their way to organize into political struggle and opposition. Further, it brings into focus their experiences as an oppressed group as well as their agendas for emancipation and empowerment (Millet 2000:122,123).

Patriarchy as a system is deeply entrenched in human society. As Kate Millet has put it, patriarchy is «sturdier than any form of segregation, and more rigorous than class classification, more uniform, certainly more enduring» (Millet 2000: 123). She adds that it is «the most pervasive ideology of our culture and provides its most fundamental concept of power» (Millet 2000: 123). Psychoanalytically-minded feminists concur with Millet, arguing that patriarchy's pervasiveness inheres to its deep embeddedness in the human unconsciousness and to

private from the public and brings into light the intricacies of women's oppression in the family. Besides, this unmasking of family life challenges the very basis of men's power and tyranny (Nicholson 1986:62-65; Hanisch 2000:113,114).

Furthermore, the phrase «the personal is political» involves «using gender to undo gender» (Lorber 2000:99), concentrating on building the world as it can be not as it is. This stand implies an unwavering political commitment to the cause of women (Ollenburger and Moore 1992:34). It might even require, in some studies on diverse subaltern female groups lacking a common identity, the invention of a shared feminine identity as an instrument for political action because such labels remain the currency of existing politics (Spivak 1987:209).

A central theme entertained by many feminists is the epistemic privilege of women in theory building. Some feminists claim that women who are marginalized and excluded from the construction of knowledge are in a privileged position to access «objective truth» and understand how society works because they learn the dominant viewpoint while experiencing its limitation, and hence are in the best position to produce objective and true knowledge (Harding 1990:94-99). Other feminists focus on the special vantage point of poor women of color, claiming that only the intersection of gender, class, and race produces «true» knowledge. Poor minority women are believed to be the least attached to the dominant system; they have no rewards what-so-ever from the system; and they never play the role of oppressors. For this reason they are the true revolutionary feminists who have a unique claim to expertise, knowledge, and a truth based on their identity (Hooks 1990:36, 39).

The Meaning of Patriarchy

Patriarchy has two narrow traditional meanings not necessary embraced by feminists. The first refers to the ecclesiastical power of men recognized as Christian leaders, particularly within the Greek Orthodox tradition. Henceforth, people using this term denotes the archbishop of Constantinople as the Patriarch of the Orthodox Church. The second meaning connotes the system, historically derived from Greek and Roman law, in which the husband/father had absolute power over his wife, children, and other dependents in the household. This definition

superiority and centrality in mainstream thinking. It questions «whether the world has to be this way» and «whether the world is as it is said to be» (Beasley 2005:16). It notes that to speak of men is taken as speaking universally. This universalized man, falsely acknowledged as representing all humans, fails to take into account its gender specificity, its masculine particularity. Furthermore, this masculine bias renders women invisible, marginal to understandings of humanity and distorts understanding of men themselves. As a remedy, feminist theory attempts to disrupt the prevailing power structures and decenter the basic normative assumption about what is central (men) and peripheral (women). In so doing, it refocuses the subject of the analysis and places the notion of women at center stage (Beasley 2005:16, 17).

Feminists challenge the claims to objectivity and ethical neutrality of the traditional model of value-free social science. They call for developing a value-sensitive science that acknowledges and embraces the centrality of values to consciousness. Firstly, it is argued that woman's subjective experience as an oppressed category provides the only basis of unbiased knowledge of the world. Secondly, it is postulated that researchers themselves are not distanced from their vested interests, emotions, and the prevailing values of their societies. Thirdly, it is conceded that the elements of research are confused one with the other. The research problem is perceived as inseparable from the purpose of research and analysis, and the empirical evidence itself is envisioned to include the beliefs, attitudes as well as behaviors of researchers. Fourthly, the scientific enterprise is believed to boost women's empowerment. It is seen as a form of women's resistance against their objectivation by the scientific discourse of men. By embracing their subjective experience, women dismantle the authoritative «objective» thought of men and, henceforth, make a leap forward on the path to true knowledge (Ollenburger and Moore 1992:34, 36-39, 58-62).

Feminist theory is often credited with creating the slogan «the personal is political», implying that women's relationships, their roles in marriage, their feelings about child bearing and all issues pertaining to the private sphere of the family and personal life are power relations that concern society at large. This projection of inner life and home into the public world renounces the age-old doctrine of the separation of the

Patriarchy in the Views of Feminists

Raed Jreidini(*)

Introduction

Patriarchy in the views of feminists is used more generally to refer to male domination, to the power relationships by which men dominate women, and to characterize a social system whereby women are kept subordinate to the rule of men. As a system it is all-pervasive, running through the economy, politics, society, and culture. It is the most rigorous and the most enduring system of human society.

Men benefit from patriarchal society. They control women's productive power within the household and in paid work. They also control women's reproductive power and force on them the burdens of mothering and nurturing. Men, furthermore, oblige women to provide them with sexual services according to their needs and desires and to acquiesce to their masculine definition of sexuality as well as to their perception of femininity.

The theme of patriarchy resurfaces the Modernist-Postmodern divide in feminist theory. Theorizing patriarchy is primarily the work of Marxist, Radical, and Socialist feminists of the Modernist emancipatory tradition. Liberals of this tradition, however, show a disinterest in the systematic study of patriarchy but rather are more inclined to focus on the denial of women's rights and on sexist attitudes. As for Postmodern feminists, their concern with deconstructing concepts makes them suspicious of all universal categories, including the category woman, gender, and patriarchy.

Feminist Theory

Feminist theory may be closely affiliated with the tradition of critical theory. It starts from a critique of the misogynic assumption of male

(*) أستاذ مساعد في معهد العلوم الاجتماعية ـ الفرع الثاني.

Revue
Les Sciences Sociales